

جامعة أحمد بوقرة بومرداس
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة
الماستر أكاديمي
تخصص: محاسبة و جباية معمقة
الموضوع

التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية
دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك

تحت إشراف الأستاذة:
- يحياوي نصيرة

من إعداد:
● بن يحي سوهيلة
● لشلاش مروة

رقم المذكرة 226

السنة الدراسية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والتقدير

نشكر الله العلي القدير لتوفيقه لنا في إتمام هذا العمل ، بعبارات مملوءة بالامتنان والشكر الكبيرين الذي يعجز اللسان عن وصفهما، نتقدم بشكر خالص وخاص إلى الأستاذة الدكتورة **يحياوي نصيرة** لقبولها إشرافه و تأطير بحثنا، وعلى المساعدة التي قدمتها لنا، النواحي القيمة والمفيدة التي أرشدتنا بها، بعد نظرها الدائم للأمور التي أراذت أن توصلها لأفكارنا ونجسدها في بحثنا هذا، كما نشكرها جزيل الشكر على وقتها الذي خصته في تصحيح وتقييم وتوجيه مضمون هذا العمل، سعيها الدؤوب في تسهيل وعدم عرقلة إتمامه، رغم كل انشغالاتها الكثيرة ومسؤولياتها الكبيرة، على سعة صبره في قراءة وتقييم هذا البحث...

كما لا يفوتنا أن نتقدم بشكرنا الكبير إلى العمال في شركة مكسوين باك وبصفة خاصة السيد **كحل عبد المالك** على المساعدة المقدمة لنا والتي مكنتنا من الحصول على المعلومات والوصول إليها بسهولة، حيث ساعدتنا في فهم البرنامج التطبيقي المتعلق بالموضوع، لتمهينة هذا البحث في أحسن صورة.

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لنا يد العون، إلى كل من ساعدنا بمعلومة، نصيحة، توجيه، أو بكلمة طيبة سواء في مكاتب الدراسات التي اتصلنا بها، أو في الجامعة أو في أي مكان آخر.

اهداء

الحمد لله ما انتهى درج ولا تختم حمد ولا تم سعي إلا بفضل الحمد لله على التمام وحسن الختام اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وصلي اللهم وبارك على نبيك الكريم محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

أما بعد، لانكما تجيئان قبل البدء وقبل الكل وقبل الفؤاد وقبل القلب

... لأمي وأمانبي وإيمانبي وأمتي... لم تكن أمني يوماً إمراة عمادية كانت ولا تزال في ذهني تتجسد كبطلة خارقة تجابه الصعاب بكل نساء العالم في أن واحد هي كل الأشياء البيضاء التي لا تكتج بل ترتل في الدعاء ... حماك الله لقلبك أنك وريده.

... لأبي وضلعي وموطني ومسندي وأرضي الثابتة التي لا تميل... الشخص الذي لم يطفئ شلة ألامني ولم يندش وجه أمني ودائماً يجعلني أنمو وألمع من أي فضل أبتدي جمع الحنان كغيمة وجد لي من دون حد... اللهم أبي فإني به أستقيم.

...إلى غيمة تظلني وتسقيني دون رغبة بردي لجميلها...إلى اليد التي تمد لي العون عندما أتعثر وتدفعني للمقاومة...إلى ضلعي الثابت...إخوتي...اللهم أحفظهم وحقق ما في قلوبهم

...إلى رفاق الخطوة الأولى والأخيرة...إلى من كانوا خلال السنين العجاف سداً مطراً...أنا ممتنة.

بن يحيى سوهيلة

اهداء

أهدي تخرجي إلى أبي الغالي الذي إذا طلبت النجوم أعطاني وأتاني حاملا السماء بين يديه، أقسم أنك لذة الحياة ولطالما حنت حينه شوقا إلى رؤيتي متقلده شهاداتي، ها هي أيعنت لأقدمها بين يدك يا أبنتي لترى طيبه نرسك فقد كنت لي معنى الحياة وقد أراضني الله فيك يا أبنتي فهلا رضىك عني.

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها، تبقى أمنياتي على وشك التحقق طالما يدها في يدي صارة جهدا تصطاد لي الراحة وتخطف الألم والتعب من قلبي، إلى من تمتصن الحب وتزن الأمل في قلبي محفورا برفرفه فوق ناصية ألامي إليك يا والدتي الغالية أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء.

إلى كل من ساندني في المشوار الطويل، إلى الأم الثانية أختي ريم وزوجها محمد وأمير، إلى أختي وأمن أخت وأعمزها إلى قلبي حبيبتي تنهينان هي وأولادها يعقوب ويوسف وزوجها عمر،

إلى فرغوشه قلبي خاليتي ليلى وزوجها خالد وابنتهما ريناد،

أهدي لكم عملي وأدعي لكم ربي أن يدمكم لي سندا بعده وبعد والدي انشاء الله. إلى أولئك الذين شاركوني براءة الطفولة، خلاوة الأيام وتعب المراهقة ومشاقها وفرحها لحظة بلحظة. إلى كل شخص أبقى على قناع واحد ونية صادقة طيلة فترة معرفتي به، وكل أهلي وأحبائي، وكل من ساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

لخلاص مروة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية من خلال القيام بممارسات محاسبية ومالية من جهة والإستفادة من الخيارات والإمتيازات التي يمنحها القانون الجبائي و قوانين الإستثمار من جهة أخرى بغية الوصول للأهداف المالية المطلوبة بالإضافة إلى التأثير على التوازن المالي وهذا لأن كل أثر جبائي يقابله أثر مالي. و بعد استعراض الجانب النظري لكل من التسيير الجبائي والأداء المالي تم تطبيق الدراسة على مؤسسة MAXWIN PACK روية حيث تم التوصل إلى أن الإعفاءات الضريبية و الوفر الضريبي من أهم القنوات التي يساهم من خلالها التسيير الجبائي على الأداء المالي إلا أنها أهملت بعض الجوانب التي كان من الممكن استغلالها للحصول على إمتيازات إضافية ولهذا يمكن القول أن التسيير الجبائي يطبق في المؤسسة لكن أثره يكون أقوى على الخزينة وضعيف على الأداء المالي.

الفهرس

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتوى
	شكر وتقدير
	الاهداء
	الاهداء
	الملخص
	فهرس المحتوى
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
	الفصل الأول: الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
01	تمهيد
02	المبحث الأول: الإطار العام للتسيير الجبائي
02	المطلب الأول: مفهوم وخصائص التسيير الجبائي
05	المطلب الثاني: مبادئ أسس وحدود التسيير الجبائي
10	المطلب الثالث: أهداف التسيير الجبائي
13	المطلب الرابع: ضرورة وجود التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية ومؤهلات المسير الجبائي
15	المبحث الثاني: الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
15	المطلب الأول: التحليل المالي
19	المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي
23	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
37	المبحث الثالث: أليات تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية
37	المطلب الأول: أثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال
39	المطلب الثاني: أثر التسيير الجبائي في مرحلة التمويل
40	المطلب الثالث: أثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار
42	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لدراسة حالة المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك

44	تمهيد
45	المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية مكسوين باك
45	المطلب الأول: نشأة وأهداف المؤسسة
47	المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة مكسوين باك
49	المطلب الثالث: تقديم مصلحة المديرية المالية والمحاسبية
53	المبحث الثاني: أليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك
53	المطلب الأول: التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال
69	المطلب الثاني: التسيير الجبائي في مرحلة التمويل
72	المطلب الثالث: التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار
74	خلاصة الفصل
76	الخاتمة
80	قائمة المراجع
84	الملاحق

وائمة الجراول

والاشكال

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المختصرة للفترة (2020-2022)، جانب الأصول.	54
02	الميزانية المختصرة للفترة (2020-2022)، جانب الخصوم	54
03	رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).	55
04	احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).	55
05	الخزينة للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).	56
06	نسب المديونية للمؤسسة للفترة (2020-2022).	57
07	نسبة الاستقلالية الاستراتيجية للمؤسسة للفترة (2020-2022).	57
08	نسبة الاستقلالية قصيرة الأجل للمؤسسة للفترة (2020-2022).	58
09	نسبة الاستقلالية الخاصة للمؤسسة للفترة (2020-2022).	58
10	نسبة التمويل الدائم للمؤسسة للفترة (2020-2022).	59
11	نسبة التمويل الخاص للمؤسسة للفترة (2020-2022).	59
12	نسبة الديون الى حقوق الملكية للمؤسسة للفترة (2020-2022).	60
13	نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة للفترة (2020-2022)	60
14	نسبة المردودية المالية للمؤسسة للفترة (2020-2022).	61
15	نسبة المردودية التجارية للمؤسسة للفترة (2020-2022).	61
16	نسبة سيولة التداول للمؤسسة للفترة (2020-2022).	62
17	نسبة السيولة السريعة للمؤسسة للفترة (2020-2022).	62
18	نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للفترة (2020-2022).	63
19	معدل دوران اجمالي الأصول للمؤسسة للفترة (2020-2022).	63
20	معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة للفترة (2020-2022).	64
21	معدل دوران الأصول المتداولة للمؤسسة للفترة (2020-2022).	64
22	التصريحات الضريبية الشهرية للمؤسسة للسنة 2021.	65
23	الرسم على النشاط المهني للمؤسسة للفترة (2020-2022).	66
24	الرسم على القيمة المضافة للمؤسسة للسنة 2021.	66
25	حقوق الطابع للمؤسسة للفترة (2020-2022).	67
26	الأجال القانونية لإيداع التصريح بالضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة خلال	67

الصفحة	العنوان	الرقم
68	الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).	27
68	الضريبة على أرباح الشركات المفصلة لسنة 2020.	28
68	الضريبة على أرباح الشركات المفصلة لسنة 2021.	29
68	الضريبة على أرباح الشركات المفصلة لسنة 2022.	30
69	ضريبة الدخل على الأجور للفترة (2020-2022).	31
69	تطور التمويل الذاتي للفترة (2020-2022).	32
70	أقساط القرض للمؤسسة الاقتصادية للفترة (2020-2022)..	33

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
48	الهيكل التنظيمي لـ " مكسوين باك "	01
50	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة لمؤسسة مكسوين باك.	02

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	اسم الملحق
1	ميزانية الأصول للسنوات (2020، 2021، 2022).
2	ميزانية الخصوم للسنوات (2020، 2021، 2022).
3	جدول حسابات النتائج للسنوات (2020، 2021، 2022).
4	التصريحات الشهرية G50 لسنة 2021
5	التصريح الشهري G50 لشهر جانفي 2021 الواجهة الأولى
6	التصريح الشهري G50 لشهر جانفي 2021 الواجهة الثانية
7	التصريح الشهري G50 لشهر جانفي 2021 الواجهة الثالثة
8	الرسم على النشاط المهني TAP
9	الرسم على القيمة المضافة TVA
10	حقوق الطابع DT
11	الضريبة على أرباح الشركات IBS
12	ضريبة الدخل على الأجور IRG/S
13	تقرير الدخل في التشغيل الكامل لسنة 2019

قائمة الاختصارات:

الاختصار / الرمز	المعنى
FR	رأس المال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العامل
TN	الخبزفة
TAP	الرسم على النشاط المهني
TVA	الرسم على القيمة المضافة
DT	حقوق الطابع
IBS	الضربفة على أرباح الشركات
IRG/S	ضربفة الدخل على الأبور
G50	وثيقة التصريح الشهري رقم 50
TTC	المبلغ المتضمن الرسم

مقدمة عامة

يعتبر التسيير الجبائي في وقتنا الحالي من أهم العناصر التسييرية في المؤسسة الاقتصادية والتي تمكنها من بلوغ أهدافها واستغلال مواردها المتاحة أحسن استغلال وإيجاد السبل اللازمة لتدئة التكاليف الجبائية التي تتحملها المؤسسة من خلال النصوص والإلتزامات القانونية.

إن التسيير الجبائي الجيد في المؤسسة وإدراج العامل الجبائي في الإستراتيجية العامة كفيل بتحقيق التحكم في جانب هام من التكاليف المالية التي بدورها تساهم في رفع المردودية المالية، كما أن له أهمية بالغة على مستوى الأداء والقرارات المالية في مراحل نشاط المؤسسة.

إن استمرارية المؤسسة مرتبط بمستوى كفاءة المسير في صنع القرارات المهمة ولهذا فإن التشريع الجبائي قدم له الكثير من المميزات والتحفيزات الجبائية حيث يقوم هذا الأخير باستغلالها من أجل تخفيض التكاليف الجبائية من جهة وتحقيق الأمن الجبائي من جهة أخرى قصد الحصول على أكبر قدر من الوفرة الضريبية التي تساهم في حصول المؤسسة الاقتصادية على تدفقات نقدية ولذلك فإنها تسعى لتعظيم التسيير الجبائي في جميع مراحل دورة حياتها في إطار قانوني، هو ما سنتطرق إليه في معالجة الإشكالية التالية:

1. الإشكالية:

ما مدى تأثير التسيير الجبائي على تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية وما وقع ذلك في مؤسسة ماكس وين باك؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما هو التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ ما المقصود بالأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية؟
- ✓ فيما يتمثل أثر التسيير الجبائي على تحسين الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة خلال مرحلة الاستغلال، التمويل والاستثمار؟

3. فرضيات البحث:

- ✓ التسيير الجبائي هو آلية تسيير ذات أهمية بالغة في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ الأداء المالي هو عملية تتبع الوضعية المالية للمؤسسة وإدراك كيفية مواجهة المخاطر.
- ✓ يركز التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال على القرارات المتعلقة بتحسين مؤشرات التوازن المالي في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.
- ✓ يركز التسيير الجبائي في مرحلة التمويل على مؤشرات متعلقة بالتمويل الذاتي أو الخارجي أو القروض في المؤسسة محل الدراسة.

✓ يركز التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار على الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الدولة في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة.

4. دوافع اختيار موضوع البحث:

- ✓ اثراء المكتبة الجامعية بموضوع جديد.
- ✓ تردد الكثير من الطلبة للخوض في هذا المجال الجبائي لكثرة القوانين الجبائية والتعديلات التي تطرأ عليها من سنة إلى أخرى، وقلة المراجع.
- ✓ معرفة الأسباب التي جعلت التسيير الجبائي كألية تسيير ضمن المؤسسات الاقتصادية.
- ✓ أهمية الموضوع في الجانب المحاسبي والمالي.
- ✓ معرفة أثر التسيير الجبائي في المؤسسة على أدائها المالي.

5. أهداف الدراسة:

- ✓ توسيع مجال التسيير الجبائي ونشره والوقوف على واقعه في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ عرض بحث بمنظور جديد في مجال الجباية، يكمن في التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

6. أهمية الدراسة:

- ✓ موضوع حديث في المجال الجبائي وتسيير المؤسسات.
- ✓ معرفة مدى تطبيق المؤسسة للتسيير الجبائي في نظامها التسييري.
- ✓ عدم أخذ الموضوع بعين الاعتبار في المؤسسات الاقتصادية نظرا لأهميته وعدم توفر المؤهلات والهياكل اللازمة له.
- ✓ موضوع واسع وشامل.

7. حدود البحث:

- ✓ الحدود الزمانية: ينحصر الإطار الزمني للدراسة الموضوعية سنوات (2020، 2021، 2022).
- ✓ الحدود المكانية: ينحصر الحيز المكاني على مؤسسة ماكس وين باك - روية الصناعية.

8. صعوبات الدراسة:

- ✓ قلة المراجع المتعلقة بالموضوع كونه جديد (خاصة الكتب).
- ✓ تشعب القوانين الجبائية وعدم ثباتها.
- 9. المنهج المعتمد: تم الاعتماد على المناهج المعتمدة في الدراسات الاقتصادية والمالية لمعالجة إشكالية البحث من خلال الاعتماد على:
- ✓ المنهج الوصفي التحليلي: عند عرض التعريفات والمفاهيم المتعلقة بالموضوع في الجانب النظري.

✓ منهج دراسة حالة: بإسقاط الجانب النظري على واقع ودور التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة وأثره على أدائها المالي باعتماد مؤشرات التحليل المالي والنسب المئوية.

10. الدراسات السابقة:

✓ محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثاره على المؤسسات حالة شركات الأموال في التشريع الجبائي الجزائري، مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2003، هدفت هذه الدراسة إلي التعرف على أثر النظام الجبائي الجزائري على شركات الأموال والتطرق إلى مختلف الخيارات الجبائية الممنوحة من قبل المشرع الجبائي بالإضافة إلى إبراز العلاقة بين النظام الجبائي ومصادر التمويل حيث توصل أن للجباية تأثير مباشر على الأداء المالي لمساسها أغلب التعاملات المتعلقة بدورة الاستغلال والاستثمار.

✓ صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، دراسة تحليلية قياسية لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، 2012، حيث قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالربط بين الفكر الجبائي والنظرية المالية وإبراز الدور الذي يلعبه المسير الجبائي من أجل تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة وذلك عن طريق ممارسات مالية ومحاسبية في إطار الخيارات التي يمنحها المشرع الجزائري بالإضافة غلى محاولة الاستفادة من جميع الامتيازات التي يمنحها القانون الجبائي وقوانين الاستثمار ومن خلال الدراسة التحليلية والقياسية التي قام بها توصل أن التسيير الجبائي يمارس في المؤسسات الاقتصادية لكن أثره ضعيف على أدائها المالي.

✓ ابتسام بن عزيزة ونسرين بعياني، التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية فرع مسبكة روية مذكرة ماستر أكاديمي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2022 ، حيث اعتبرت الطالبتان التسيير الجبائي على أنه إحدى الوسائل الإدارية المستعملة لتخفيض الالتزامات الضريبية كما تطرقتا إلى الأداء المالي ومختلف مؤشراتته حيث تم التوصل إلى أن هذا الأخير يتأثر بالتسيير الجبائي في المراحل الثلاث التي تمر بهم المؤسسة من خلال الاستفادة من الامتيازات التي يقدمها المشرع الجبائي بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه المسير الجبائي وذلك عن طريق تخفيض التكاليف للحصول على تدفقات نقدية وفي الأخير تم الاستنتاج أن التسيير الجبائي يلعب دور مهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية إلا أنها لا تستعمله بأفضل صورة ممكنة وذلك لإغفال بعض الجوانب التي كان من الممكن استغلالها للحصول على امتيازات جبائية تحقق تدفقات نقدية إضافية.

11. هيكل الدراسة:

عند عرضنا لبحث التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قمنا بتقسيمه إلى فصلين، الفصل الأول للجانب النظري والفصل الثاني للجانب التطبيقي، إضافة إلى مقدمة وخاتمة... الفصل الأول تحت عنوان الإطار النظري للتسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه الإطار العام للتسيير الجبائي، أما المبحث الثاني قمنا بتقديم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مع ذكر أليات تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية من خلال المبحث الثالث.

الفصل الثاني وهو الجانب التطبيقي قدمنا فيه نظرة عامة حول المؤسسة الاقتصادية المستقبلية مكسوين باك في المبحث الأول، أما الدراسة الميدانية فقد تم تفصيلها في المبحث الثاني.

الفصل الأول

تمهيد:

يعرف الأداء المالي أنه من بين أكبر المهمات والاهتمامات في المؤسسة الاقتصادية، وهذا راجع لدوره في المعرفة الشاملة للوضع المالية للمؤسسة وتحقيق الأهداف المسطرة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، ولتقييم الأداء المالي يجب استعمال معايير ومقاييس وهذا ما يسمى التحليل المالي والذي بفضل نستطيع معرفة وضعية المؤسسة.

يعتبر التسيير الجبائي أحد العوامل التي تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي، كما يعرف بالاستغلال العقلاني للموارد المتاحة وتدنية التكاليف من أجل تحقيق الأهداف المسطرة ومن بين هذه الأهداف نجد الأهداف المالية التي تسعى المؤسسة للوصول إليها.

من خلال ما سبق خصصنا هذا الفصل لدراسة كل من التسيير الجبائي والأداء المالي دراسة تقديمية نظرية، من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة الخاصة بموضوعنا، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول:الإطار العام للتسيير الجبائي.

المبحث الثاني:الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثالث:آليات تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار العام للتسيير الجبائي

المطلب الأول: مفهوم وخصائص التسيير الجبائي

أولاً: تعريف التسيير الجبائي

1. تعريف المدرسة الفرانكفونية: يعرف الفرا نكفون التسيير الجبائي أو ما يعرف ب **Optimisation fiscale** أو **stratégie fiscale** على أنه آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي في حدود مبدئي عدم التعسف في استعمال الحق والتصرف الغير العادي في التسيير، هذا التعريف يقتصر فقط على التكاليف الجبائية وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تقادي الأخطار الجبائية الممكنة الوقوع¹. حيث عرفه chade merossignal أن التسيير الجبائي يستند إلى الحرية التي تعطيها إدارة الضرائب للشركة كفرصة من أجل اختيار الخيارات التي تراها مناسبة والاستفادة من التدابير والحوافز التي وضعتها الدولة والسلطات المحلية².
2. **التعريف الأنجلوسكسوني:** التسيير الجبائي أو ما يطلق عليه مصطلح tax managment أو tax planing يعرف أنه يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل: حملة الأسهم (المساهمين) المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين... إلخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريبة (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط) بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع وهذا ما يسمى المساهمة في خلق القيمة. إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة ³parties prenante

¹محمد عادل عياض. محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات. مذكرة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2003 ص1.

²Identification et impact des pratiques de gestion fiscale sur la performance fiscale des groupes de sociétés : une étude menée dans la contxte tunisien, gestion et management université de franche-comte,2015 français p61.

³محمد عياض. مرجع سبق ذكره ص1.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

حيث عرف M.scholes et M.wolfson التخطيط الجبائي في المؤسسة على أنه متعلق بالنظر إلى حسن أداء المؤسسة والذي يبحث في تقليل جميع التكاليف بما فيه التكاليف الجبائية وتكاليف المعاملات¹.

ومنه فإن التخطيط الجبائي لا يتعلق فقط بتقليل التكاليف الجبائية بل يتعلق كذلك بتكاليف المعاملات المرتفعة وتحويلات بين الدول ولذلك فإن التخطيط الجبائي يركز على²:

✓ جميع النتائج الجبائية المتعلقة بالمعاملات والمأخوذة كمكسب من جميع الأطراف المتعلقة بالمعامل.

✓ القرارات المالية والاستثمارية المتعلقة بالدول ذات الجنات الضريبية والتي تتميز بمعدلات ضريبية منخفضة حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق أرباح عالية.

✓ معرفة الضرائب التي ليس لها مظهر تكلفة وجميع التكاليف التي تعتبر مكسب محاسبي بالأخص الامتيازات الجبائية الضرورية التي تعتبر أحد التكاليف المتغيرة في المؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التسيير الجبائي على أنه ذلك العنصر المهم جدا للوظيفة الجبائية داخل المؤسسات، وهو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية، من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية.

ثانيا: خصائص التسيير الجبائي

إن تطور المؤسسات واتساع نشاطها وزيادة حد التنافسية بينها وفي ظل بيئة متغيرة وهو ما يتطلب منهما التكيف مع المتغيرات ومعرفة تطوراتها والاستفادة منها على أحسن وجه حتى تستطيع تعزيز مكانتها في السوق أمام منافسيها ومن أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها هي التسيير الحسن للأداء الجبائي وتخفيض التكاليف وترشيد النفقات ولا يأتي هذا إلا بإتباع سياسة تسييرية ناجحة لذا يتعين على المسير الجبائي أن يسير جباية المؤسسة بالطريقة التي يضمن من خلالها أحسن الخيارات وذلك من اتخاذ قرارات داخل المؤسسة الاقتصادية³.

¹M Sholes et M Wolf son, cite par R yaich, in fiscalité et performance des entreprises, rôle de l'expertise comptable faculté des sciences économique et de gestion RCF N :52 ,2001 universités de Sfax p22.

²صابر عباسي. أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص5

³لطيفة غولة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تناولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ص53.

إذن فالتسيير الجبائي يتطور في المؤسسة في اتجاهين¹:

✓ **الاتجاه الأول:** استعمال الوسائل المتاحة من طرف التشريع الجبائي:

حيث يتمثل بالقواعد الأساسية المحددة للضريبة التي وجب على المنفذ التحكم فيها وهنا يجب تمييز بين التسيير الجبائي وكل من الغش والتهرب الضريبي حيث أن التهرب الضريبي هو مجموعة السلوكيات التي تهدف إلى تقليص مبالغ اقتطاعية ضريبية واجبة الدفع. فإذا كان ذلك استخدام أدوات مشروعة فيدخل ضمن دائرة الغش الضريبي وعليه يمكن اعتبار الغش الضريبي تهرب غير مشروع.

✓ **الاتجاه الثاني:** وهي كونها ناتجة عن قرار تطوعي للمكلف بالضريبة:

وذلك عن طريق البحث على أحسن الطرق للتحكم في الخطر الجبائي كما يقول Tomas Delahaye "التسيير الجبائي يهتم قبل كل شيء بالتوقع للضريبة، كذلك البحث عن محيط جبائي مناسب يعبر عن أقل تكلفة في الإطار القانون الجبائي " من خلال هذا التعريف نستنتج للتسيير الجبائي ثلاثة خصائص هي:

- التوقع بالضريبة
- البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل
- عدم وجود الغش الضريبي

التوقع بالضريبة: بما أن الضريبة هي تكلفة يجب تسييرها بطريقة تساعد على التوقع بقيمتها عند إجراء اختيار وبالتالي وجب على المؤسسة أن تعرف الحدث الجبائي في كل اختيار لأن التسيير الجبائي لا يترك مجال للحظ كما يجب تحديد قيمتها بالاستعانة بأدوات التحليل.

البحث عن الاختيار الجبائي الأمثل²: التسيير الجبائي يعتبر تحليل مفصل للنصوص القانونية من أجل المفاضلة بين العديد من الاختبارات الجبائية التي يمنحها المشرع وذلك في حدود هامش الحركة التي يمنحها القانون والخيار الجبائي يعني جميع الخيارات التي من شأنها تبديل النتيجة الجبائية. في السابق القانون يقوم بمنح الاختيار الجبائي للمكلف بحيث جميع المؤسسات تبحث عن المخطط الجبائي والامتيازات الجبائية المتوالية في تطبيق تقنيات الاهلاك الخطي أو المتناقص وفق شروط الاختبار الممنوح كما نلاحظ أن المؤسسة لديها العديد من الخيارات الممكنة في كل وقت من دورة حياتها بالنظر للحدث الجبائي في كل خيار، مثلاً: شركات الأشخاص تخضع للضريبة على الدخل أما شركات الأموال تخص الضريبة على أرباح الشركات.

¹Anis mouelhi, la gestion fiscale de l'entreprise (cas de Tunisie), Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisée en finance publique option fiscalité, IEDF ,22promotions, Année 2006 p7-8

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

في الوقت الحالي المؤسسة تقوم بالتحقق من إمكانية القيام بكل خيار جبائي بالنظر إلى الجانب المالي، التجاري، التقني الموارد البشرية..... الخ، بحيث المؤسسة تقوم بدمج كل خيار جبائي ممكن في الوظيفة العامة للقرار بأخذ القرار نحو قاعدة التحكيم بين مختلف الوضعيات والسيناريوهات المحتملة لأن العمل في الخيارات يسمح للمؤسسة بتعظيم الخيار الذي يسمح للمؤسسة بتعظيم مكاسب وتقليل التكاليف مما يساعد على تحقيق الأمن والأداء الجبائي الجيد.

عدم وجود الغش الضريبي: التسيير الجبائي وجد ليعمل في حدود القانون، هذه العبارة تجعل لا أحد يعتقد عدم مشروعية التسيير الجبائي، لأنه وجد من أجل تقليل التكاليف الجبائية، لأن هذا التسيير يغير الخيار من وضعية إلى آخر بالنظر لتحفيزات التي يقدمها المشرع ومنه نبدأ التسيير الجبائي مصنوع داخل حدود القانون والتي يشجعها المشرع وبالتالي المؤسسة تعتمد على الخيار الممنوع والمسموح من قبل القانون من أجل تحقيق الأمن الجبائي، المكلف له الخيار بين العديد من البدائل، إذن هذه الحركة وهذا الهامش من الحركة ليس تعسفا في استعمال الحق أو تصرف غير عادي في التسيير¹.

المطلب الثاني: مبادئ، أسس وحدود التسيير الجبائي

أولاً: مبادئ التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على المبادئ التالية²:

1. اختيار طريقة أقل تكلفة عن طريق استغلال نقاط الضعف أو الفراغات المتواجدة في التشريعات الجبائية حيث يعتبر التهرب الضريبي في هذه الحالة ضمن الواجبات الجبائية للمسير.
2. التسيير الجبائي يمثل المستوى الأعلى لاستعمال الجبائية، فالمسيرين لهم الحق في استخدام ذكائهم للمفاضلة بين الاختيارات الجبائية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، بهدف اختيار طريقة الإخضاع الأقل تكلفة من وجهة النظر الجبائية في ظل خضوع للضرائب المفروضة من قبل التشريعات.
3. يستند التسيير الجبائي فعاليته في توظيف سياسة التحفيز الجبائي في ترشيد قرارات المسير من خلال ارتكازه على:
✓ أهمية الضريبة في حياة المؤسسة والتي تترجم في الحجم المالي التي تتحمله المؤسسة ولهذا نجد كل قرار يتخذه المسير هو حامل لتأثير جبائي يتجسد دائما في حجم مالي.

¹ Anis mouelhi, Ibid, p 9

² زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، مداخلة من الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة المسيلة، 2005 ص2

✓ تبني التشريعات الجبائية لبعض الإجراءات التي توفر للمؤسسة بعض الهوامش للتحرك الجبائي

مما يمكن للمسير من المفاضلة بين الاختيارات الجبائية المتعددة.

فالتسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية يتحرك بين قطبين هما¹:

اعتراف الإدارة الجبائية بمبدأ الحرية في التسيير ومبدأ عدم التدخل في التسيير هذا من جهة أخرى وضع حدود لهذه الحرية في نظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية التصرف غير عادي في التسيير.

➤ مبدأ الحرية في التسيير:

المسير في المؤسسة عليه التحكم في تقنيات التسيير لأنها تدخل ضمن مسؤولياته والإدارة الضريبية تقوم بفحص مدى مصداقية النتيجة الخاضعة والقواعد المحاسبية المطبقة دون انتقاد جودة التسيير مادام أن المؤسسة لا تقوم بما يخالف القانون أي تحترمهم وهو أن تكون لدى المسير الجبائي الاختيار بين البدائل المتاحة قانوناً، ذلك من خلال ادراكه للمزايا الضريبية التي يحققها هذا الاختيار، فالمكلف بالضريبة من خلال تسييره لأعماله الجبائية من حقه أن يستفيد من الامتيازات التي تسمح له الظروف للاستفادة منها وذلك حسب مهاراته في التعامل معالجباية فبمجرد البدء بتنفيذ هذا القرار التسييري يكتسب القوة القانونية اتجاه إدارة الضرائب التي تعمل على احترام هذا الإجراء إذا كان لا يخالف التشريع المعمول به إما إذا كانت الخيارات سيئة فلا يمكن تصنيفها على أنها نوع من التحايل الضريبي إلا إذا استطاعت الإدارة الضريبية إثبات سوء نية المكلف، هنا لا بد أن نشير إلى أنواع الخيارات الجبائية من حيث الأهمية حيث تنقسم إلى:

✓ **الخيارات الجبائية الاستراتيجية:** هي تلك الخيارات التي تحدد الخصائص الجبائية للمؤسسة، إذن

هذه الخيارات تتخذها المؤسسة بالقرارات المتعلقة بالمستويات العليا:

• اختيار طريقة الإخضاع.

• اختيار نظام الإخضاع.

• القرارات المؤثرة على الذمة المالية للمؤسسة.

✓ **الخيارات الجبائية التكتيكية:** متعلقة بالتسيير الجاري، تمارس هذه الخيارات بصفة منتظمة تحت

سلطة المسؤول عن الشؤون الجبائية مثل:

• اختيار طريقة الاهتلاك.

• طريقة حساب نسب الإخضاع الخاصة بالرسم على القيمة المضافة.

➤ مبدأ عدم التدخل في التسيير:

¹ أحمد لعناق والحوسين طالب أحمد، "دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة

ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية. 202، ص 12-13

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

ينطبق هذا المبدأ من أن الإدارة الضريبية لا يجب عليها التدخل في القرارات المأخوذة بشأن تسيير المؤسسة والتي تراه مناسب لها، حتى وإن كان يؤدي إلى عدم تخفيض التكاليف الجبائية كما يمكن الإشارة أن حرية التسيير لمسير المؤسسة تسمح بالموافقة على نوعين من الرقابة على مدى نظامية التسيير دون البحث عن الفرص البديلة التي قد تكون أضرعتها وهما:

- ✓ محافظ الحسابات من أجل المحافظة على مكاسب المساهمين.
- ✓ الرقابة الجبائية من أجل المحافظة على مكاسب الخزينة العمومية¹.

ثانياً: أسس التسيير الجبائي

يستند التسيير الجبائي على مجموعة من الأسس وعلى المؤسسة أن تأخذها بعين الاعتبار:

1. **الأساس القانوني:** التسيير الجبائي مؤسس على مبدأ متعارف عليه ومحل إجماع يتمثل في أحقية المكلف بالضريبة في اختيار الوضعية الجبائية الأفضل من خلال مبدأ حرية التسيير الجبائي وهذا ما يمكن استنتاجه من النصوص القانونية، على سبيل المثال في القانون المدني الجزائري وتحديداً القانون 01-89 المؤرخ في 07 فبراير 1989 المادة 04 و 05 والذي ألزم المسير بتحسين المردودية الاقتصادية والمالية للمالك من خلال تسييره بالمستوى المطلوب مع وجوب استخدام الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك².
2. **الأساس الاقتصادي:** يتمثل في مبدأ حرية التسيير للمؤسسة والذي يفرض تسيير للجباية التي تخضع لها بحيث يتميز المحيط الذي تعيش فيه المؤسسة الاقتصادية بمستوى عالي من التنافسية، فهي تعمل على تدنية الأعباء أو التكاليف من أجل ضمان هوامش ربح أكبر ومن بينها الأعباء المالية التي قد تتمثل في مختلف الضرائب التي تتطلب تجنيد استخدامات من الخزينة، وعليه فإن على المسير التأهب من أجل تحملها حيث عليه أيضاً معرفة وتقييم مختلف الخيارات الجبائية المتاحة وذلك لتمكين المؤسسة من الحصول على ميزة جبائية، كما أنه في حالة وجود هدف معين يمكن الوصول إليه بطريقتين مختلفتين فإنه من الأجدر الاختيار بناءً على المعيار الجبائي³.

ثالثاً: حدود التسيير الجبائي

إن تسيير المؤسسة لجبايتها يجب أن يتم في ظل التقيد ببعض الحدود والتي تصنف إلى:

1. الحدود القانونية:

¹صابر عباسي، مرجع سبق ذكره ص 16.

²القانون رقم 89/1، المؤرخ في 7 فبراير 1989، المتضمن القانون المدني الجزائري.

³ Emmanuel DIsle, Jacques Saraf, gestion fiscale, 12eme Edition, Tunod, Paris, 2012 P1.

إن عدم احترام التشريعات الجبائية في تسيير المؤسسة يعد تعسفا قانونيا ومن أبرز مظاهر التعسف التي يجب أن يتجنبها المسير¹:

- ✓ العقود والتصرفات القانونية التي تنجم عنها إخفاء تحقيق أو تحويل أرباح.
- ✓ تشويه الطبيعة الحقيقية للعمليات كتخفيض قيم العقود والصفقات.
- ✓ التصرفات الوهمية كتظاهر المؤسسة بالقيام بعمليات خالية من كل حقيقة مثل تزييف العقود والفواتير والمؤسسات الوهمية.
- ✓ التستر من خلال عدم التوافق بين الفعل والعقد المقدم للإدارة والعقد المنجز بين المؤسسة وباقي الأطراف مثل التصريح بمعاملة عقارية في شكل هبة رغم أنها تمت في شكل بيع.
- ✓ استعمال أشخاص أو مؤسسات وسيطة لإخفاء المكلف الحقيقي.

2. الحدود المالية: تجاوز المسير للحدود القانونية يعرض المؤسسة للخطر الجبائي الذي يرفع ديونها الجبائية بعدما كان الهدف تدنيها.

✚ وللتسيير الجبائي حدود أخرى وهي²:

1. التعسف في استعمال الحق في التشريع الجبائي:

تطرق المشرع الجزائري، ومن خلال المادة 217 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة الصادر سنة 1976 إلى مفهوم التعسف في استعمال الحق، حيث أكد على أن كل العمليات المبرمة على شكل عقود أو أي عمل قانوني والتي تخفي تحقيق أو تحويل أرباح أو مدخولات مباشرة عن طريق أشخاص طبيعيين أو شركات وسيطة هي ليست ملزمة لإدارة الضرائب التي من حقها أن تعيد للعملية صبغتها الحقيقية وعليه يحق للإدارة أن تلغي هذا التركيب القانوني وتحسب الضريبة على أساس الوعاء الحقيقي الجديد مع تطبيق العقوبات والغرامات المناسبة. إن تعديل المشرع الجزائري لهذه المادة أراد من خلاله سد الباب أمام التفكير في مثل هذه الممارسات تأصلا بحيث قام بتوسيع مجال التهرب والغش الضريبي ليشملها.

الجدير بالذكر أن التعسف في استعمال الحق يختلف بشكل واضح عن الغش الضريبي وذلك لأنه لا يشكل خرقا للالتزامات الجبائية، بل إن صورة هذا التركيب أو الهدف الضريبي منه هو الذي يجعله محل خلاف ونظر، أما من الناحية الشكلية فهو قانوني، وإذا استطاعت المؤسسة أن تثبت أن هذا التركيب

¹ زواق الحواس، مرجع سبق ذكره 2-3.

² محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره ص12.

يشكل مصلحة اقتصادية لها فإنه يصبح ملزما لإدارة الضرائب بحيث لا يمكن تأسيس التعسف في استعمال الحق¹.

2. التصرف الغير عادي في التسيير:

تعتمد نظرية التصرف غير العادي في التسيير على البحث في الطبيعة العادية أو غير العادية المختلف القرارات التسييرية في المؤسسة، فالعمل التجاري مبني على المخاطرة من أجل البحث عن الربح لهذا فإنه وبشكل عام لا يمكن اعتبار أي نشاط يمارس بدون مقابل أو بدون هدف الربح بأنه عمل تجاري. الفعل غير العادي في التسيير هو ذلك الذي يكون ضد مصالح المؤسسة والذي لا يقدم أي مقابل مباشر أو غير مباشر، مادي أو غير مادي لمؤسسة هدفها تحقيق الربح، هذا الإجراء لن يكون ملزما لإدارة الضرائب عند حسابها للضريبة المستحقة².

يختلف مفهوم الفعل غير العادي في التسيير نوعا ما في مجتمعات الشركات، إذ يمكن للشركة الأم أنتقدم تسبيقات بدون فوائد لأحد فروعها التي تعاني من صعوبات مالية دون أن يعتبر ذلك تصرفا غير عادي مادام يخدم في نهاية الأمر مصالح المجمع ككل. وعليه فإن الإجراء الذي يهدف إلى تحقيق فائدة للشركة الأم مع الإضرار بمصالح الفرع هو من قبيل الفعل غير العادي في التسيير والإشكال الذي يطرح هنا هو وجود قدر كبير من الذاتية في الحكم على قرار ما بأنه غير عادي أو لا يكون كذلك، فما قد تعتبره إدارة الضرائب بأنه من قبيل المخاطرة غير المقبولة قد لا يكون كذلك بالنسبة للمسير، كما أنه وفي كثير من الأحيان يصعب على مفتش الضرائب إدراك العلاقة السببية بين القرار المتخذ ومصلحة المؤسسة ويمكن التغلب على هذا الإشكال من خلال:

- ✓ تحديد إدارة الضرائب لأكبر قدر ممكن من الأمثلة عن هذه الأفعال.
- ✓ وضع معايير موضوعية للمقارنة قيمة اقتصادية، سعر عادل سعر السوق، متوسط السعر، القيمة التجارية الحقيقية.
- حدد التشريع الجبائي الجزائري بشكل واضح الأعباء القابلة للخصم أثناء حساب النتيجة والقيمة القصوى لهذه الأعباء، هذه الأفعال عادة ما يستفيد منها المسير والمؤسسات المساهمون أو المؤسسات ذات علاقة قانونية تربط بينها. من بين الأفعال الغير عادية في التسيير نجد:
- ✓ تقديم قروض للمسيرين بدون فوائد.

²بوساوي علي، أم الدويبات مريم،دراسة تحليلية لتقنيات التسيير الجبائي في المؤسسات المصرفية بنك الفلاحة والتنمية الريفية،مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف ميله،2022، ص29.

✓ تحمل المؤسسة الأعباء خاصة (شخصية) للمسير .

✓ التنازل عن عقارات للمسيرين بأسعار منخفضة جدا عن الأسعار الحقيقية.

التنازل عن حقوق اتجاه مؤسسات ليست لها علاقات تجارية دائمة مع المؤسسة والسبب الوحيد لذلك قد يكون وجود نفس الشركاء أو المسيرين في المؤسستين من الملاحظ إذا أن مجال تطبيق نظرية الفعل غير العادي في التسيير ينحصر في حساب الضريبة على أرباح الشركات وبالتالي فإن هذه النظرية لا تطرح في الرسم على القيمة المضافة¹.

المطلب الثالث: أهداف التسيير الجبائي

يسعى التسيير الجبائي إلى تحقيق الأهداف الأربع التالية:

✓ البحث فيما إذا كانت المؤسسة تتعرض إلى مخاطر جبائية لم تتمكن من تحديدها.

✓ محاولة معرفة ما إذا كانت المؤسسة ليست تحت ضغط ضريبي أكثر من ذلك الذي ينتج عن الإطار القانوني الذي تعمل فيه.

✓ تكييف هياكل المؤسسة بشكل يسمح بتحقيق الضرائب المستحقة.

✓ تحسين مستوى التنبؤ والعقلنة الجبائية للخيارات الجبائية المعتمدة من طرف المسيرين.

بعبارة أخرى يهدف التسيير الجبائي بشكل عام إلى:

1. تحقيق الأمن الجبائي:

يتحقق الأمن الجبائي عندما تكون المؤسسة في وضعية قانونية اتجاه الضريبة، بحيث لا يكون هناك أي تخوف من أي عملية رقابة قد تقوم بها عملية الضرائب للتأكد من عدم وجود مخالفات أو إخلال بالالتزامات الجبائية للمؤسسة.

يشكل تسيير المخاطر الجبائي الهدف الأول للتسيير الجبائي، إذ أنه من غير المنطقي أن يشغل المسير الجبائي نفسه بالبحث عن التركيبات القانونية المعقدة من أجل التخفيف من العبء الضريبي دون أن يكون بإمكان المؤسسة أن تتعامل بالشكل المطلوب مع جباية العمليات الجارية التي تقوم بها. من بين هذه الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسة من أجل ضمان أمنها الجبائي هو تطوير مهمة ودور المراجعة الجبائية الداخلية التي تمكن من:

✓ تشخيص الالتزامات الجبائية للمؤسسة.

✓ تحديد الاستراتيجية الجبائية للمؤسسة وتقييمها.

¹محمد عادل عياض، مرجع سبق ذكره، ص07.

✓ تخفيض العبء الضريبي من خلال تحسين أداء فعالية التسيير الجبائي.¹

بمفهوم آخر على اعتبار أن النظام الضريبي الجزائري هو نظام تصريحي بمعنى أن المكلف بالضريبة يقوم بالتزاماته الجبائية طواعية بافتراض حسن النية، لكن للإدارة الجبائية حق مراقبة تصريحات المكلفين ومدى التزامهم بإيداع التصريحات و تسديد الضرائب والرسوم وفقا للتشريع الساري المفعول، هذه الوضعية تضع المؤسسة في مواجهة الإدارة الجبائية، فالمسير الجبائي إذن يعمل جاهدا على تحقيق الأمن الجبائي للمؤسسة والذي لا يتأتى إلا بوجود المؤسسة في وضعية قانونية اتجاه إدارة الضرائب ومن ثم لا يكون هناك خوف من أي رقابة تقوم بها هذه الأخيرة للتأكد من انتظام المؤسسة اتجاه الإدارة الجبائية.²

2. التحكم في العبء الضريبي:

يختلف التحكم في العبء الضريبي من مؤسسة لأخرى وذلك باختلاف الأهداف الأساسية التي تسعى المؤسسة لتحقيقها، فالمؤسسة التي تمر بمرحلة النمو سيكون هدفها الأساسي هو تخفيض الضريبة وبالتالي توفير وفورات مالية تتيح لها إمكانية توسيع مجال عملها، بينما المؤسسة التي أمام حالة الانحدار فهي تعمل على تحسين صورتها أمام البنوك، المساهمين وغيرها من خلال تطبيقها للتسيير الجبائي للربح.³ تجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من العبء الضريبي:

عبء ضريبي مطلق = الحصيلة الضريبية التي تحملها القطاع فعلا / عدد أفراد القطاع

عبء ضريبي نسبي = العبء الضريبي المطلق / المقدرة التكلفة للممول

كما يجدر القول أن الأعباء الجبائية تشكل جزء من سعر التكلفة لأي منتج أو عليه فإنها تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في الرفع من تكاليف الإنتاج مما يجعل التحكم فيها مهما للغاية ويتجلى التحكم في الأعباء الجبائية في ثلاث أشكال:

✓ العمل على تخفيض الضريبة.

✓ تأجيل دفع الضريبة من أجل الاستفادة من وفورات عالية تعزز وضعية الخزينة.

¹ شناوي إسماعيل وهندي كريم، أثر الجبائية على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة نهاية دراسات عليا في الجبائية، غير منشورة، المدرة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005، ص، ص 74،75. (بتصرف).

² Jaques Duhem et Michel Jammes, op,cite, p26. (a ma propre discrétion).

³ وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004، ص 25. (بتصرف).

✓ الرفع من العبء الضريبي من خلال الامتناع عن الاستفادة من امتياز جبائي أي وذلك من أجل تحقيق أهداف تسييرية معينة، مثال ذلك عدم حساب الاستهلاك في مستواه الأقصى المسموح به قانونا وذلك بهدف توزيع الأرباح.¹

3. خدمة استراتيجية المؤسسة:

الإستراتيجية هي الوسائل التي بواسطتها يمكن الوصول إلى أهداف طويلة الأجل التي تنشدها المؤسسة، هذه الوسائل على شكل قرارات وأفعال متعلقة بطريقة استغلال الموارد المتاحة.

يرتبط نجاح الإستراتيجية عند تطبيقها بمدى توافر السياسات لكافة أوجه النشاط، كالإنتاج، التسويق، التمويل، الأفراد، البحوث والتطوير وغيرها من وظائف المؤسسة والتي تساعد على وضع الخيار الإستراتيجي موقع التطبيق. العنصر الهام في وضع مختلف هذه السياسات هو مدى فعالية الإدارة في ترجمة إستراتيجية المنظمة إلى سياسات متكاملة فيما بينها وقابلة للتنفيذ. كما أن هذه السياسات يجب أن تحدد كيفية تنفيذ الإستراتيجية بكفاءة، في الوقت المناسب وعليه فإنه لا يمكن تصور سياسة جبائية منفصلة عن باقي السياسات وذات هدف وحيد ومستقل وذلك لأن التسيير الجبائي هو جزء من نظام التسيير العام للمؤسسة، يجب أن يحدد أهدافه تبعا للأهداف الاستراتيجية للمؤسسة. إن الجباية تتدخل في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة وتعتبر كأحد محددات اتخاذ القرار مثل الشكل القانوني للمؤسسة مما يبين العلاقة الوثيقة بين الجباية والإستراتيجية مما يجعلها هدفا من أهداف التسيير الجبائي ولذلك هي متغير جد مهم.²

4. ضمان الفعالية الجبائية:

الفعالية الجبائية هي القدرة على تحقيق الأهداف، فالكفاءة تعتبر مدى حسن الموارد المتاحة، الأمر الذي يلزم بين الفعالية و الكفاءة بما أن الجيد للموارد يساهم في تحقيق الأهداف، حيث أن الفعالية الجبائية هي مدى تحقيق الأهداف من وراء فرض الضريبة و كذا القدرة على التوفيق لأهداف الضريبة (المالية، الاقتصادية، الاجتماعية) و التي عادة ما تتعارض فيما بينها و يكون ذلك بتحقيق الإيرادات المهمة دون المساس بالمستوى المعيشي للمكلف والإضرار بالمنفعة العامة، لأن التوفيق المطلق بين الأهداف يصعب إدراكه فإن الفعالية تكمن في أقصى قدر من التناسق الذي يمكن حدوثه بين الأهداف. من أهم شروط نجاح الضريبة:

✓ من حيث التشريع الضريبي: يجب أن يخلو النظام الضريبي من الثغرات التي تسمح بالتهرب الضريبي.

¹ حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص390. (بتصرف).

² صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص15. (بتصرف).

✓ من حيث الإدارة الضريبية: فالإدارة تعتبر الجزء الوسيط بين الخزينة ودافعي الضرائب.

✓ من جهة الممول: يعتمد دوره على ثقافته الضريبية وقناعته بعدالة الضريبة.¹

المطلب الرابع: ضرورة وجود التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية ومؤهلات المسير الجبائي

أولاً: ضرورة وجود التسيير الجبائي في المؤسسات الاقتصادية

بما أن التسيير الجبائي يدخل ضمن الإستراتيجية الداخلية للمؤسسة من أجل الحفاظ على مكانتها في المحيط الخارجي وضمان استمرارها واستقرارها في المحيط الذي يعتبر نوعاً ملىء بالمنافسة وكما تطرقنا سابقاً على مبدأ الحرية في التسيير لا يحق للإدارة الضريبية التدخل أو أن تنتقد تسيير المؤسسة ما دامت تفي بالتزاماتها القانونية ولا تقوم بأي خرق للقوانين الجبائية وهذا ما يدل على الضرورة الحتمية لوجود التسيير الجبائي في المؤسسات.²

ثانياً: مؤهلات ومهام المسير الجبائي

يعتبر المسير الجبائي في المؤسسة المسؤول الأول على اتخاذ أي قرار تسييري يخص الضريبة، هو الذي يبحث في الخيارات الجبائية الممكنة لذلك سوف نتطرق إلى المؤهلات الخاصة بالمسير الجبائي:

1. المعرفة القانونية: المسير الجبائي في تعامله مع الجباية يتناول بالدراسة نصوصاً قانونية وتنظيمية ويتطلب التعامل مع هذا النوع من النصوص مهارات خاصة قد تكون ضرورية أثناء دراسة نصوص عادية وأمام المؤسسة العديد من الخيارات القانونية ذات آثار جبائية مختلفة ولكن قد تحتوي التشريعات على بعض الغموض أو السكوت عن بعض الحالات مما قد يوقع بالمؤسسة في المجالات المحظورة على التسيير الجبائي (حدود التسيير الجبائي). كما قد تنشأ بعض المنازعات مع إدارة الضرائب الأمر الذي يتطلب شخصاً ذا دراية بالإجراءات القانونية الواجب إتباعها، ويمكن القول إن جزء أكبر من الأمن الجبائي يتحقق على المستوى القانوني.³

2. التحكم في الجباية: إن تحكم المسير الجبائي في الأمور الجبائية أمر ضروري، لأن الجباية هي اختصاصه الأول وهذا ما يؤدي إلى ظهور علاقة وطيدة بين التسيير الجبائي والنصوص القانونية الجبائية ويظهر هذا التحكم من خلال⁴:

¹سهم كركودي وحليمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، 2018، ص 129. (بتصرف).

²راضية بن بيرة، أثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسة - قطاع الخدمات - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين المديرية الجهوية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص ص 98-99.

³لطيفة غولة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تناولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 47.

⁴محمد عادل عياض، مرجع سابق، ص 100.

- ✓ معرفة مختلف التشريعات الجبائية والنصوص القانونية ذات الأثر الجبائي، هذه النصوص هي بمثابة قاعدة معطيات لاتخاذ أي قرار.
 - ✓ إدراك آثار تلك النصوص على المؤسسة، أي تحديد حقوق والتزامات المؤسسة.
 - ✓ معرفة أليات المراجعة الضريبية واهتمامات إدارة الضرائب أثناء أي عملية رقابية ممكنة.
- 3. التحكم في تقنيات المحاسبة:** على المسير الجبائي أن تكون له مؤهلات تسمح له بالقدرة على التشخيص والتنبؤ وتحديد البدائل وتقييمها واختيار البديل الأنسب، أهم شيء في تقييم البدائل الجبائية المتاحة هو إدراك الآثار لكل منها مما يجعل تحكمه في تقنيات التسيير المالي ضرورة أكيدة.
- إضافة إلى هذا إلمام المسير الجبائي بأليات المحاسبة هام للغاية خاصة وأن المراجعة الجبائية الداخلية تتداخل بشكل كبير مع المراجع المحاسبية وذلك لاعتمادها الأساسي على نظام المعلومات المحاسبي للقيام بالتشخيص المالي والجبائي للمؤسسة أي ضمان الفعالية والأمن من مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسة¹.

¹خنفي لحسن، بن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فرابيك - مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص 10.

المبحث الثاني: الإطار النظري حول الأداء المالي في مؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: التحليل المالي

أولاً: مفهوم التحليل المالي

1. **التعريف الأول:** يمكننا تعريف التحليل المالي Financial analysais بأنها دراسة القوائم

المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشأة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليم¹.

2. **التعريف الثاني:** التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من

المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات².

ثانياً: أهمية التحليل المالي

يمكن القول إن أهمية التحليل المالي تتمثل فيما يلي³:

- ✓ يتناول التحليل المالي بيانات النظام المحاسبي للمشاريع المختلفة، بغض النظر عن طبيعة عملها ليتم اتخاذ القرارات في المجتمع بالمؤشرات المرشدة لسلوكياتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع لتقييم الأداء بعد إنشاء المشاريع.
- ✓ كما يساعد في التخطيط المستقبلي لأنشطة المؤسسة، إضافة إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة.
- ✓ يساعد التحليل المالي في توقع المستقبل للوحدات الاقتصادية، من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

¹منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص12.

²حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص14، ص13.

³حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره ص15.

ثالثا: أهداف التحليل المالي

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تخدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحديد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع. ويمكن بشكل عام حصر أغراض التحليل المالي في الجوانب التالية¹:

- ✓ تقييم ربحية المشروع.
- ✓ تقييم المركز المالي للمشروع.
- ✓ تقييم المركز الائتماني للمشروع.
- ✓ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.
- ✓ تقييم مدى كفاءة إدارة الأصول والخصوم.
- ✓ تقييم المركز التنافسي للمشروع.
- ✓ تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية (ال فشل المالي).
- ✓ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة والتقييم الأداء.

رابعا: أنواع التحليل المالي

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى²:

1. حسب البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يمثل الماضي والحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته بالزمن إلى ما يلي:

✓ **التحليل الرأسي (الثابت):** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية على وحدة وبشكل مستقل عن غيرها كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل غالبا لسنة مالية واحدة حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو الى مجموعة جزئية منها مثل نسب المخزون إلى مجموع الأصول المتداولة أو نسبة الأصول المتداولة إلى مجموع الأصول.

✓ **التحليل الأفقي (المتغير):** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير أكثر من سنة بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر فترة زمنية

¹محمد مطر، التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص3.

²محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009 ص19.

وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتسم بالسكون فإن هذا التحليل يتصف بالحركية لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة وقد يكون بالأرقام المطلقة أو التغير النسبي السنوي.

2. حسب الجهة القائمة بالتحليل: يتم تقسيم التحليل المالي استناداً إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى¹:

✓ **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه وعلى بيانات المؤسسة والغايات معينة تطبقها المؤسسة، غالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

✓ **التحليل الخارجي:** يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، يهدف هذا التحليل إلى خدمة هذه الجهات القائمون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة وقدرته على الوفاء بالتزاماته والبنوك المركزية والغرف الصناعية الخ

3. حسب الفترة التي يغطيها التحليل: يمكن تبويب التحليل المالي استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى ما يلي:

✓ **التحليل المالي قصير الأجل:** قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً ولكنه يغطي فترة زمنية قصيرة، ويستفاد منه في قياس قدرات وانجازات المؤسسة في الأجل القصير، غالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماتها الجارية وتحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة وهذا النوع من التحليل يتهم بالدرجة الأولى الدائنون والبنوك.

✓ **التحليل المالي طويل الأجل:** يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد وأقساط الديون عند استحقاقها و مدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح و حجم هذه التوزيعات تأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية، لتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناقص بين مصادر الأموال وطرق استخدامها، مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل وبين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل و مجالات استخدامها.

4. حسب الهدف من التحليل: يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استناداً إلى الهدف من التحليل منها:

✓ تحليل لتقييم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

¹محمد محمود الطيب، مرجع سبق ذكره ص 19.

- ✓ تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
 - ✓ تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
 - ✓ تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
 - ✓ تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام ومجالات استخداماته.
5. **حسب المد الذي يغطيه التحليل:** يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يعطيه التحليل المالي منها:
- ✓ **التحليل الشامل:** يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.
 - ✓ **التحليل الجزئي:** يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.
- خامسا: الأطراف المهمة بالتحليل المالي:**

يثير التحليل المالي اهتمام فئات متعددة حيث تسعى كل فئة للحصول على الإجابات على مجموعة التساؤلات التي تمس مصالحها وذلك عن طريق تحليل القوائم المالية وتفسير نتائجها، فالغرض من التحليل يختلف باختلاف الفئة ذات العلاقة. يمكننا تحديد الفئات صاحبة الاهتمام بالتحليل المالي بما يلي¹:

1. **إدارة المنشأة:** يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة (الهيئة العامة) في الشركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المنشأة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التحليل:
 - ✓ مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها إذا يعتبر التحليل المالي أداة من أجل معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها.
 - ✓ تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية.
 - ✓ المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.
2. **أصحاب المنشأة:** وهم المساهمون أو الشركاء أو أصحاب المنشآت الفردية، يرتبط هؤلاء بالمنشأة الاقتصادية بشكل رئيسي لذا تجد أن اهتمامهم بنتائج التحليل المالي ينصب على تحليل الهيكل المالي العام وطبيعة التمويل الداخلي والخارجي والربحية والعائد على الأموال المستثمرة وكذلك مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية الجارية بانتظام كما يهتم أصحاب المنشأة بمدى قدرتها في توفير السيولة النقدية لدفع حصص الأرباح المستحقة لهم.
3. **الدائنون:** تختلف وجهة نظر الدائنين في التحليل المالي تبعاً لنوع الدين:

¹مُنير شاكر محمد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص - ص 18 - 20.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

✓ **الديون طويلة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استرداد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

✓ **الديون قصيرة الأجل:** إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون هنا يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

➤ جهات أخرى:

✓ **الغرف التجارية والصناعية:** حيث تقوم هذه الغرف بجمع البيانات عن الوحدات الاقتصادية في القطاع الواحد بهدف استخراج نسب ومؤشرات لكل فرع من فروع النشاط الاقتصادي.

✓ **أجهزة التخطيط:** تظهر أهمية ذلك في الدول التي تنتهج التخطيط المركزي حيث تساعد على اعداد الخطط الجديدة بناء على المعلومات المتحصلة من نتائج التحليل المالي.

✓ **المستثمرون المحتملون:** الغرض دراسة امكانية استثمار أموالهم في منشآت الأعمال فإن المستثمرون المحتملون يهتمون بنتائج التحليل المالي للمنشأة المختلفة.

✓ **الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية** التي تصدر من الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز البحث العلمي.

✓ **المراسلات مع العملاء والمجهزين** وتأييدات أرصدة المدينون والدائنون.

✓ **المكاتب الاستشارية**

المطلب الثاني: عموميات حول الأداء المالي

أولاً: مفهوم الأداء المالي

الأداء المالي هو تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار الطرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح¹.

ويمكن القول إن الأداء المالي عبارة عن²:

✓ أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها اتجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم والنجاح عن غيرها.

¹ عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرسال نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007، ص36.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2002، ص37.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

- ✓ أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعوقات التي قد تظهر في مسيرة (الشركة) فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر ادارتها للعمل لمعالجة الخلل.
- ✓ أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق النتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- ✓ أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.
- ✓ تعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية المستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عددية وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة وفعالية.

ثانيا: أهمية الأداء المالي:

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء الشركات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في الشركة لتحديد جوانب القوة والضعف في الشركة والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد قرارات المالية للمستخدمين وتتبع أهمية الأداء المالي أيضا وبشكل خاص في عملية متابعة أعمال الشركات وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أدائها وفعاليتها وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح والمطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها واقتراح اجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للشركات و استثماراتها وفقا للأهداف العامة للشركات والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة حيث إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية¹:

- ✓ يمكن المستثمر من متابعة ومعرفة نشاط الشركة وطبيعته وكما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية والمالية المحيطة وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية وتوزيعات على سعر السهم.
- ✓ يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم الأوضاع الشركاتومنه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من وقت لآخر من خلال مؤشرات الأداء المالي للشركات.

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية:

¹محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص46.

- تقييم ربحية الشركة.
- تقييم سيولة الشركة.
- تقييم تطور نشاط الشركة.
- تقييم مديونية الشركة.
- تقييم تطور توزيعات الشركة.
- تقييم تطور حجم الشركة.

لذلك يتم تحديد المؤشرات التي توفر للشركة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث إن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة الشركة وثروة المساهم، الغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة الشركات في الوفاء بالالتزامات، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع الشركة المصادرة المالية واستثمارها، الغرض من تقييم الرفع المالي المعرفة مدى اعتماد الشركة على التمويل الخارجي والغرض من تقييم التوزيعات معرفة سياسة الشركة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم الشركة فهو يزودها بمجموعة من الميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للشركات¹.

ثالثا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي:

1. العوامل الداخلية:

ويمكن تلخيصها كما يلي²:

✓ **الهيكل التنظيمي:** هو الوعاء أو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالشركات وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات، حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الكثافة الإدارية هي الوظائف الإدارية في الشركات والتمايز الرأسي هو عدد المستويات الإدارية في الشركات وأما التمايز الأفقي فهو عدد المهام التي نتجت عن تقسيم العمل والانتشار الجغرافي من عدد الفروع والموظفين... ويؤثر الهيكل التنظيمي على أداء الشركات من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق تحديد الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها ومن ثم تخصيص الموارد لها بالإضافة إلى تسهيل تحديد الأدوار للأفراد في الشركات والمساعدة في اتخاذ القرارات ضمن المواصفات التي تسهل الإدارة الشركات اتخاذ القرار بأكثر فاعلية.

✓ **المناخ التنظيمي:** هو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، يقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين مهام الشركة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها

¹محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص 47، 48.

²محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص-ص 49-51.

مع ارتباطها بالأداء، أما اتخاذ القرار هو أخذه بطريقة عقلانية وتقييمها ومدى ملائمة المعلومات لاتخاذها وأسلوب الإدارة في تشجيع العاملين على المبادرة الذاتية أثناء الأداء، أما توجيه الأداء من مدى تأكد العامل من أدائه وتحقيق مستويات عليا من الأداء، حيث يقوم المناخ التنظيمي على ضمان سلامة الأداء بصورة ايجابية وكفاءته من الناحيتين الإدارية والمالية واعطاء معلومات لمتخذي القرارات الرسم صورة للأداء والتعرف على مدى تطبيق الإداريين المعايير الأداء في تصرفهم في أموال الشركات.

✓ **التكنولوجيا:** هي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات ويندرج تحت التكنولوجيا عدد من الأنواع كتكنولوجيا الإنتاج حسب الطلب وتكون وفقا للواصفات التي يطلبها المستهلك وتكنولوجيا الإنتاج المستمر التي تلتزم بمبدأ الاستمرارية وتكنولوجيا الدفعات الكبيرة، على الشركات تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه الشركات والتي لا بد لهذه الشركات من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أدائها وتطويره بهدف الموائمة بين التقنية والأداء، تعمل التكنولوجيا على شمولية الأداء لأنها تغطي جوانب متعددة من القدرة التنافسية وخفض التكاليف والمخاطرة والتنوع بالإضافة إلى زيادة الأرباح والحصة السوقية.

✓ **الحجم:** يقصد به تصنيف الشركات إلى شركات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم حيث يوجد عدة مقاييس لحجم الشركة منها: إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات أو إجمالي القيمة الدفترية، يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات سلبا فقد يشكل الحجم عائقا لأداء الشركات حيث أن زيادة الحجم فإن عملية إدارة الشركة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداؤها أقل فعالية وإيجابا من حيث أنه كلما زاد حجم الشركة يزداد عدد المحللين الماليين المهتمين بالشركة وإن سعر المعلومة للوحدة الواحدة الواردة في التقارير المالية يقل بزيادة حجم الشركات وقد أجريت عدة دراسات حول علاقة الحجم بأداء الشركات وبينت أن العلاقة بين الحجم والأداء علاقة طردية.

2. العوامل الخارجية¹:

✓ **السوق:** يؤثر السوق على الأداء المالي من ناحية قانوني العرض والطلب، فإن تميز السوق بالانتعاش وكثرة الطلب فإن ذلك سيؤثر بإيجابية على الأداء المالي، أما في الحالة العكسية فسنلاحظ تراجع في الأداء المالي.

¹نجلاء نويلي، استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005، ص81.

✓ **المنافسة:** تعتبر المنافسة سلاح ذو حدين بالنسبة للأداء المالي للمؤسسة فنراها قد تعتبر المحفز لتعزيزه عندما تواجه المؤسسة تداعيات المنافسة فتحاول جاهدة لتحسين صورتها ووضعها المالي عن طريق أداءها المالي لتواكب هذه التداعيات، أما من جهة أخرى فإن لم تكن المؤسسة قادرة على تدارك هذه التداعيات ولا تستطيع مواجهة المنافسة فإن وضعها المالي يتدهور، بالتالي الأداء المالي يسوء .

✓ **الوضع الاقتصادية:** تؤثر على الأداء المالي سواء بالإيجاب أو بالسلب، فنجد مثلا في حالة الأزمات الاقتصادية أو التضخم تؤثر بالسلب أما في حالة ارتفاع الطلب الكلي أو دعم الدولة للإنتاج ما قد يؤثر بالإيجابية على الأداء المالي .

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

أولا: مفهوم تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء المالي: هو عملية جزئية من نطاق نشاط إداري أوسع وأشمل وهو الرقابة، فقد عرفها السلمي بأنها تلك العملية التي تستهدف التحقق من أن ما كان يجب إنجازه قد أنجز فعلا وتبين مدى الانحراف عن هذا المستهدف فإن تقييم الأداء هو أداة من أدوات الرقابة الشاملة ويرى قيمة مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها¹.

نجد أن PETER ROSE قد عرف تقييم الأداء المالي بأنه الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المحددة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات وتحديد مسبباتها وعليه يتضح مما سبق أن عملية تقييم الأداء تشمل القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير والمؤشرات وإصدار الأحكام على ما تم قياسه، أي أن القياس هو مرحلة أساسية من عملية التقييم، ولإشارة أن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة والفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقا².

وعليه تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية³:

¹سارة أحمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص65.

²بوتيارة سمير وبشيش عبد المالك، التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بالمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة، مذكرة تخرج الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 24.

³عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016، 2017، ص104.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

- ✓ عملية تقييم الأداء توفر مدخلا واضحا للتركيز على ما هو مخطط، فتسمح عملية تقييم الأداء باختبار مدى استغلال الموارد المتاحة والمتوفرة داخل المؤسسة بشكل فعال وفق الأهداف المسطرة؛
- ✓ يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد، يحفز المنظمة على توفير الوقت والموارد والطاقات اللازمة لتحقيق الأهداف؛
- ✓ يساعد نظام تقييم الأداء السليم الذي يتميز بالشمولية والمرونة بتوفير التغذية العكسية حول مجريات سير الأعمال في الوحدة الاقتصادية بالبحو الذي يساهم في تحقيق الأهداف؛
- ✓ يساعد المؤسسة في تحديد وتحليل الفجوات الموجودة في الأداء، اجراء التعديلات اللازمة من أجل تفادي الفوارق الناتجة عن سوء التسيير في المستقبل، التي تظهر بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المرتقبة؛
- ✓ يساهم في توفير بيانات حقيقية ملموسة يمكن الاستناد إليها في اتخاذ قرارات سليمة حول عمليات المؤسسة؛
- ✓ يساهم تقييم الأداء في تحديد المحاور الفعالة التي لها تأثير في أهداف المؤسسة وذلك من خلال ابراز نقاط القوة ومحاولة تفادي نقاط الضعف؛
- ✓ يساهم تقييم الأداء التحسين المستمر لمختلف أنشطة المؤسسة؛
- ✓ يساهم تقييم الأداء في صياغة الأساس التي تستند عليها المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرار؛

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي¹

- ✓ يوفر تقييم الأداء المالي قياساً لمدى نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها فالنجاح مقياس مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة في تعزيز أداء المنشأة لمواصلة البقاء والاستمرار .
- ✓ يظهر تقييم الأداء المالي مدى إسهام الوحدة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق أكبر قدر من النتائج بأقل التكاليف والتخلص من عوامل التبذير والهدر والضياع في الوقت والجهد والمال .
- ✓ يوفر نظام تقييم الأداء المالي المعلومات الضرورية لمختلف المستويات الإدارية في المنشأة لأغراض التخطيط، الرقابة واتخاذ القرارات .

¹بورنيسة مريم، محاسبة التسيير ودورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2020، ص62.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

- ✓ يظهر تقييم الأداء المالي تطور المنشأة في مسيرتها نحو الأفضل أو التحول نحو السوء عن طريق نتائج الأداء الفعلي زمنياً من فترة إلى أخرى ومكانياً بالمنشآت المماثلة يساعد على ايجاد نوع من المنافسة بين الأقسام والإدارات والمنشآت المختلفة مما يؤدي إلى تحسين أداءها.
- ✓ يؤدي إلى تحديد العناصر الكفوة لوضعها في الموقع الكفاء الأكثر إنتاجية وتحديد العناصر التي تحتاج إلى المساعدة والتدريب للنهوض بأدائها.
- ✓ تقييم الأداء المالي يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في الخطط والعمل على ايجاد نظام سليم للحوافز والمكافئات.
- ✓ تحدد عملية تقييم الأداء المالي المركز الاستراتيجي للمنشأة ضمن البيئة الاقتصادية التي تعمل بها وتحديد الآليات للتغيير لتحسين المركز التنافسي.
- ✓ تحقيق درجة من الموازنة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة والبيئة التنافسية درجة الاتساق بين الأهداف والاستراتيجية المحددة لتحقيقها وقدرة الإدارة على اختيار تحديد البدائل الاستراتيجية. كما يهدف تقييم الأداء إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية.

ثالثاً: شروط تقييم الأداء المالي

حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي على المؤسسة أن تفقد بالشروط التالية¹:

- ✓ التزام المؤسسة بتوجيه طاقات كافة أعضائها لتحقيق الأهداف المرجوة، لأن تقييم الأداء يتطلب إلزامية إجراء الرقابة في المؤسسة من أجل تصحيح وتعديل الاستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة.
- ✓ يستلزم على المؤسسة قياس أدائها ديناميكياً ومتعدد المجالات من أجل الحصول على مستويات أداء مرتفعة والذي يقوي دافعية المؤسسة أطرافها والتي بدورها ازدياد الفعالية إلى مستوى النجاح المطلوب.
- ✓ على المؤسسة أن تركز على خطة تمويلية واستثمارية كما عليها القيام بإعداد نظام التقييم أدائها للكشف عن نقاط القوة والضعف وباعتبار أن الأداء الجيد والصحيح يسمح للمؤسسة للبقاء في البيئة التنافسية.
- ✓ حتى تصبح المؤسسة رائدة في الأداء يتوجب عليها أن تستخدم طرق تحليل وقرارات رسمية ومنهجية من أجل تقييم قرارات المؤسسة عليها القيام بتحديد الهدف الوظيفي الذي يحث على تعظيم القيمة السوقية لها.

¹السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره ص40.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

- ✓ يجب عدم تجاهل المظاهر الرئيسية لتقييم الأداء الاجتماعي والتنظيمي وألا تكتفي فقط بالتقييم المحاسبي التاريخي بل حتى سلوك الأفراد والبيئة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي تعتبر هامة ولها أثر في المؤسسة.
- ✓ التركيز على الخصائص النوعية لأنها تعتبر الهدف الحقيقي للمؤسسة والمتمثلة في الجودة التي تفهم احتياجات العملاء الابتكار والإبداع لأن الاستثمار الفكري عال وعلى التكلفة.

رابعاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

1. المصادر الخارجية:

تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات¹:

- ✓ المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالحالة الاقتصادية حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة زمنية معينة، سبب اهتمام المؤسسة بهذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط الخارجي كالتضخم والتدهور الاقتصادي... إلخ، كما تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها أو الوقوف على حقيقتها.....
- ✓ المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات على العموم تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: تقارير المنظمات الاقتصادية والدولية والنشرات الاقتصادية والمجلات المتخصصة بهدف اجراء مختلف الدراسات المالية والاقتصادية، حيث يتم تجميع المعلومات وتحليلها واستخراج نسب قطاعية بناء عليها يتم اجراء المقارنة.

2. المصادر الداخلية

تتمثل هذه المعلومات في مخرجات النظام المحاسبي وهي²:

- ✓ الميزانية: هي عبارة عن تقرير يتكون من جزئين يمثل الجزء الأول مصادر التمويل ويسمى بالخصوم أو المطلوبات، أما الجزء الثاني يسمى الأصول أو الموجودات، هي في الواقع عبارة

¹ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، صص 39-41.

² الياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، عمان، 2011، صص 222.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

عن ملخص مبوب للأرصدة المدينة والأرصدة الدائنة، التي تظل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد تصوير حسابات النتيجة.

✓ **جدول حسابات النتائج:** هو القائمة التي تظهر تفصيلات الإيرادات عن مجموع المصروفات خلال الفترة المحاسبية الواحدة بحيث إذا زاد مجموع الإيرادات عن المصروفات تكون نتيجة المؤسسة الصافية ربحاً والعكس تكون النتيجة الصافية خسارة للدورة المحاسبية.

✓ **جدول تدفقات الخزينة:** يعرف جدول تدفقات الخزينة على أنه تلك الأداة الدقيقة المستخدمة في الحكم على فعالية تسيير الموارد المالية واستخدامها، ذلك اعتماداً على عنصر الخزينة الذي بعد المعيار الأكثر موضوعية في الحكم على نجاعة التسيير المالي للمؤسسة.

✓ **جدول التمويل¹:** هو وثيقة تعدها المؤسسة تسمح بشرح كيفية استخدام الموارد الجديدة التي يمكن أن تتحصل عليها المؤسسة من مصادر التمويل المختلفة وكيفية استعمالها في تمويل استخدامات جديدة خلال سنة مالية واحدة.

✓ **الملاحق:** الملحق هو وثيقة شاملة تتشئها المؤسسة بهدف تكملة وتوضيح فهم الميزانية وجدول حسابات النتائج فهو يمكن أن يقدم المعلومات التي تحتويها الميزانية وجدول حسابات النتائج بأسلوب آخر وتقدم هذه الملاحق نوعين من المعلومات الكمية أو الرقمية الموجهة لتكملة وتفصيل بعض عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج والمعلومات غير الرقمية وتتمثل في التعليقات.

خامساً: خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية²:

✓ الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

✓ احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، تتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

✓ دراسة وتقييم النسب، بعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات وبواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

✓ وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

¹ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية رمل، الإسكندرية، مصر، 2004، ص51.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره ص، ص 51، 52.

سادسا:نسب ومؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تلعب نسب ومؤشرات التوازن المالي دور وحدة القياس تستجيب لحاجات المقارنة التي تساعد في التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسة وإعطاء صورة واضحة عن وضعها المالي.

النسب

1. نسب السيولة:

يقصد بها قابلية المنشأة على تحويل موجوداتها المتداولة إلى سيولة نقدية ومن ثم إعطائها الإمكانية أو القدرة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال الفترة المالية وتستخدم مؤشرات متعددة لقياس السيولة في المنشآت ومن هذه المؤشرات ما يلي¹:

✓ **نسبة التداول (السيولة العامة):** تقيس هذه النسبة مدى إمكانية الشركة على الوفاء بالتزاماتها المستحقة الأداء خلال السنة المالية من خلال تحويل جميع الموجودات المتداولة إلى سيولة نقدية لمقابلة الالتزامات ويتم حسابها بالشكل التالي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

حيث أنها:

- إذا كانت النسبة أكبر من 1 المؤسسة تتمتع بسيولة عامة كبيرة، بالتالي يمكنها تسديد الالتزامات قصيرة الأجل باستعمال كل أصولها الجارية التي تمثل مجموع القيم المتداولة.
- إذا كانت النسبة أصغر من 1 المؤسسة في وضعية مالية حرجة أي رأس المال العامل سالب، هذا يفسر الوضعية المالية السيئة للمؤسسة، وعليها أن تتخذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.
- إذا كانت النسبة تساوي 1 فهذا يعني أن رأس المال معدوم، أي وضعية مالية متوازنة الذي يمثل التوازن الأدنى، بالتالي المؤسسة قادرة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل دون أن يبقى لها فائض في السيولة، مما يشكل خطر مواجهة تسديد المصاريف غير متوقعة.
- ✓ **نسبة السيولة السريعة (السيولة الخاصة):** وهي نسبة تؤخذ كمؤشر آخر وكبديل عن نسبة التداول التي تتعرض عادة للانتقادات بسبب وجود بعض العناصر التي يصعب تحويلها إلى

¹سعود جايد مشكور العمري، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، جامعة المثنى، الطبعة الأولى، 2020، ص35.

نقدية بالسرعة الممكنة مثل المخزون ولذلك تم الاتفاق على استخدام مؤشر آخر هو نسبة السيولة السريعة التي تأخذ الموجودات المتداولة (باستثناء المخزون والمصروفات المدفوعة مقدماً كبسط لها والمطلوبات المتداولة مقاما لها. وعليه فإن نسبة السيولة السريعة تحسب كالآتي¹:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون} + \text{تسبيقات}) / \text{الخصوم المتداولة}$$

ويجب أن تكون النسبة محصورة ما بين 0.2 و 0.3.

✓ **نسبة النقدية:** تمكن هذه النسبة من مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت بالديون قصيرة الأجل، تحسب بالعلاقة التالية²:

نسبة النقدية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

إن الحصول على نسبة نقدية عالية يمثل مؤشر على احتفاظ المؤسسة بسيولة نقدية كبيرة حيث يؤدي ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير إلى تكديس أموال المؤسسة دون استخدامها، بالتالي يحرم المؤسسة من فرصة استغلالها واستثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة.

2. نسب المردودية:

تعتبر مؤشرات المردودية من أكثر مؤشرات الأداء المالي موضوعية حيث يمكن من الحكم على الأداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل والاستثمار فيعد هذا المؤشر أفضل من الربح أو النتائج للحكم على أداء المؤسسة لأن الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير إلى حجم رأس المال أو الاستثمارات المتعلقة بها بينما المردودية تربط بين الربح المحقق وحجم رأس المال المرتبط بحث يمكن التمييز بين ثلاث أنواع من المردودية³:

✓ **المردودية الاقتصادية:** هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأصول المستعملة للحصول عليها كما تعبر عن مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة من طرف القائمين على المشروع أو المؤسسة خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن طريقة التمويل وتحسب وفق العلاقة التالية:

المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / الأصول الاقتصادية (الثابتة)

¹سعود جايد مشكور العمري، مرجع سبق ذكره، ص36.

²مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العدد الأول، 2021، ص360.

³نوبلي نجلاء، مرجع سبق ذكره ص120.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي فيالمؤسسة الاقتصادية

أي أن المردودية تعتبر مؤشرا يفسر نسبة النتيجة المحققة من جراء استخدام وسائل ملائمة لذلك وتعكس المردودية الاقتصادية قدرة المؤسسة على توليد الأرباح باستخدام أصولها الاقتصادية أي أنه كلما ارتفعت كلما دل ذلك على كفاءتها في استغلال أصولها¹.

✓ **المردودية المالية:** تعبر على العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في مشروع معين، وهي من المعلومات المالية المهمة التي يحتاجها المستثمرون، حيث أنه بناءً على هذا المؤشر يقرر هؤلاء إما الاحتفاظ باستثماراتهم فيه أو تحويل أموالهم إلى استثمارات أخرى تحقق لهم عوائد أحسن، وتحسب المردودية المالية بالعلاقة الآتية²:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

✓ **المردودية التجارية:** تعبر عن مدى نجاح السياسة التسعيرية المنتهجة من طرف المؤسسة ومدى نجاح إدارة المؤسسة في التعامل مع التكاليف وتخفيضها ومن ثم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من المبيعات وتحسب وفق العلاقة التالية³:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال

3. نسب الاستقلالية:

تعتبر نسب الاستقلالية أحد أهم مناهج تحليل الهيكل المالي والتمويلي لأنها تهدف إلى إبراز القيمة النسبية المختلف الموارد المالية التي مولت بها المؤسسة عملياتها التشغيلية والاستثمارية، كما تساهم هذه النسب على تقدير مدى قدرة المؤسسة على تدبر موارد مالية إضافية لتمويل نموها، كذا المساهمة فيها تحديد الآليات اللازمة لتجنب الوقوع في مخاطر عدم القدرة على التسديد، من بين أهم النسب الشائعة لتقدير درجة استقلالية المؤسسة ماليا تذكر ما يلي⁴:

✓ **نسبة الاستقلالية الإجمالية:** تترجم هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تمويل كافة الأصول بواسطة مواردها المالية الذاتية ومدى قدرتها على مجابهة مخاطر عدم القدرة على سداد ديونها الطويلة والقصيرة الأجل، تقاس هذه النسبة كما يلي:

¹ سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفع المالي في المشروعات الاقتصادية الإسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث الدراسية، المجلد 3، العدد 4، جوان 2018، ص 59.

² سعيد رحيم، زينب خلدون، مرجع سبق ذكره ص 59.

³ بورنيسة مريم، مرجع سبق ذكره، ص 68.

⁴ النمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسات الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2015، ص 63-65.

نسبة الاستقلالية الإجمالية =مجموع الديون الطويلة والقصيرة الأجل / مجموع الأصول

وتعكس هذه النسبة مقدار مساهمة مختلف الديون الخارجية في تمويل وحدة نقدية واحدة من اصول المؤسسة.

✓ نسبة الاستقلالية الاستراتيجية: تشكل هذه النسبة أداة هامة لتقييم قدرة المؤسسة على سداد الديون الطويلة الأجل بواسطة الأموال الدائمة التي بحوزتها، تهدف في العموم إلى تحديد مدى قدرة المؤسسة على توسيع قاعدتها الاستثمارية عن طريق اللجوء إلى الديون الخارجية من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى تقدير مدى قدرتها على تسديد الديون طويلة الأجل وعلى تقديم ضمانات لتدعيم هيكلها المالي بديون إضافية، تحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية الاستراتيجية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الدائمة}}$$

وعليه فإذا انخفضت هذه النسبة عن 50%، هذا يدل على صعوبة طلب المؤسسة للمزيد من القروض الطويلة الأجل من جراء انخفاض الضمانات التي يمكن أن تمنح للمقرضين¹.

✓ نسبة الاستقلالية القصيرة الأجل: يتم استخدام هذه النسبة من أجل تقدير مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات القصيرة الأجل بواسطة الأموال الخاصة تقاس وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية القصيرة الأجل} = \frac{\text{الديون القصيرة الأجل}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

من خلال هذه النسبة يمكن التعرف على مدى استقلالية المؤسسة في تمويل الأصول المتداولة عن الغير حيث كلما انخفضت نتيجتها دل على اعتمادها على الأموال الخاصة في تمويل الجزء الأكبر من مستلزمات عملياتها التشغيلية.

✓ نسبة الاستقلالية الخاصة: تختصر هذه النسبة السياسة المالية للمؤسسة لأنها تجمع بين الموارد المالية الذاتية والديون الطويلة الأجل، تترجم نتيجتها حجم الأموال الخاصة مقارنة بالأموال الخارجية، وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون المالية}}$$

ويعني انخفاض هذه النسبة عن الواحد تحمل الدائنين النصيب الأكبر من المخاطر المالية للمؤسسة، وهو ما قد يحثهم على التدخل في شؤونها التسييرية وبالتالي التأثير على سيادة الإدارة في اتخاذ القرارات المناسبة.

4. نسب التمويل(التوازن الهيكلي):

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على اموال الغير في تمويل انشطتها ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تكثف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى افلاس المؤسسة ولغرض تقييم الأداء المتربط بمدى اعماد المؤسسة على مصادر التمويل المقترضة سوف نتطرق فيما يلي إلى أهمها حيث نجد¹:

✓ **نسبة التمويل الدائم:** تشير هذه النسبة على مستوى تغطية الأصول الغير جارية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل فإن رأس المال العامل يكون سالب الأمر الذي يدل على أن جزء من الأصول غير الجارية مغطى بقروض قصيرة الأجل وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

✓ **نسبة التمويل الخاص:** وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الغير جارية بأموالها الخاصة، كما تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض طويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وليس من الضروري أن تكون هذه النسبة مساوية للواحد الصحيح ولكن كلما اقتربت هذه النسبة منه كلما كانت وضعية المؤسسة ايجابية وجيدة، حيث يسهل لها الحصول على قروض إضافية بكل سهولة متى أرادت ذلك، وتحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

✓ **الديون إلى حقوق الملكية:** توضح هذه النسبة مدى الاعتماد على الديون كمصدر من مصادر التمويل مقارنة بمصادر التمويل الداخلية، ولا شك أن مساهمة الملاك بالجزء الأكبر من تلك الأموال يزيد من اطمئنان الدائنين على بمقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها، فهذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

حيث انه كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما استطاعت المؤسسة أن تتعامل بمرونة مع الدائنين، أما إذا كانت مرتفعة فإن المخاطر التي يتعرض لها الدائنون سوف تزداد بسبب تناقص مساهمة الملكية في

¹ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص، ص52، 53.

هيكل التمويل ،بالتالي سوف تجد المؤسسة صعوبة في الحصول على أموال إضافية عن طريق القروض مما يؤدي إلى إفلاس أو تصفية المؤسسة.

5. نسب النشاط (التشغيل):

تقيس نسب النشاط مدى فاعلية المؤسسة في استخدام الموارد المتوفرة لديها، أو بمعنى آخر مدى كفاءتها في استخدام أصولها المختلفة، حيث توضح العلاقة بين المبيعات وبين الاستثمار في الأصول المختلفة، الثابتة والمتداولة،تتعرض هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وهذه الأصول حيث نجد¹:

✓ **معدل دوران إجمالي الأصول:** توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، هو حاصل قسمة صافي المبيعات على متوسط إجمالي الأصول المتداولة والثابتة كلما زادت هذه النسبة كلما كان أفضل، لكن يجب أن يراعى أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول متداولة كبيرة²، تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول} = \text{المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

✓ **معدل دوران الأصول الثابتة:** توضح هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تحقيق الاستفادة المثلى من الأصول الثابتة لديها في تحقيق أرباح للمؤسسة³، تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران اجمالي الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} / \text{الأصول الثابتة}$$

✓ **معدل دوران الأصول المتداولة:** يسمح تتبع هذه النسبة في تحديد مدى تطور رقم الأعمال مقارنة بحجم الأصول المتداولة المستخدمة في تحقيقه،حيث انه كلما انخفضت نتيجة هذه النسبة كلما دل ذلك عن وجود فائض في الأصول المتداولة غير مستغل، وبالتالي يتعين على المؤسسة أن تقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة للوصول إلى الحجم الأمثل من الأصول المتداولة، تحسب وفق العلاقة التالية⁴:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول المتداولة}$$

✚ المؤشرات

¹سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرار، مركز الإسكندرية للكتاب، 2002، ص242.

²شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 324.

³شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 323.

⁴النمري نصر الدين، مرجع سبق ذكره ص72.

تسمح مؤشرات التوازن المالي بتقييم ملاءة الشركة والخطر المالي المتعلق بنشاطها الاستغلالي، حيث نجد أن هناك عدة مؤشرات يستند إليها المحلل المالي تساعده في معرفة مدى التوازن المالي للشركة من أهمها: رأس المال العامل (FR)، احتياج رأس المال العامل (BFR)، الخزينة (TN)، تستخرج هذه المؤشرات بناء على البيانات المستخرجة من الميزانية للشركة.

1. رأس المال العامل (الصافي أو الدائم) FR:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، هناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة، يظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في تباطؤ وجمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعبر تحصيل بعض الحقوق، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها، بالتالي تكون قد أجرت ملاءمة بين سيولة الأصول واستحقاقات الخصوم¹.

✓ حساب رأس المال العامل: يمكن حساب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين:

• في الأجل الطويل أو منظور أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

• في الأجل القصير أو من منظور أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

✓ الدلالة المالية لرأس المال العامل²:

- رأس المال العام موجب: يعبر عن ذلك أن الموارد الدائمة (أموال خاصة وخصوم غير جارية) استطاعت تمويل جميع أصولها الثابتة وحققت فائضا، هذه الحالة تسمح للمؤسسة بتسديد جميع التزاماتها في تاريخ الاستحقاق، هي جيدة لها حالة وجود فائض معبر عنه بمبلغ ليس بكبير مقارنة بمجموع أصولها حالة تجميد السيولة، يرجع حدوث هذه الحالة إلى العديد من العوامل منها ارتفاع في الأصول الغير جارية مقارنة بالموارد الدائمة، نتيجة الرفع في رأس المال أو زيادة القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو زيادة في معدلات الأرباح المحتجزة.
- رأس المال العامل السالب: هذه الحالة عكس الحالة السابقة ويعبر عنها بأن الموارد الدائمة غير كافية لتمويل الأصول الثابتة (غير الجارية) مما يتوجب على المؤسسة البحث عن مصادر تمويل طويلة الأجل لتغطية العجز المسجل (في التوازن مالي)، تتمحور مجالاتها في

¹ بلعادي عمار، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2019، ص14.

² بوعريوة الربيع، محاضرات في مقياس التسيير المالي، جامعة أحمد بوقرقوبمرداس، 2019، ص16.

اللجوء إلى القروض الطويلة والمتوسطة الأجل، أو تقليص حجم المخزون أو أجل الحقوق المستحقة على الزبائن أو تمديد أجل الموردين.

- رأس المال العامل معدوم: هي حالة نادرة الوقوع في الجانب العملي، تعني أن الخصوم الجارية تساوي الأموال الدائمة، تمثل الحالة المثلى لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة.
- ✓ أنواع رأس المال العامل: هناك أنواع من رأس المال العامل يمكن تلخيص أهمها فيما يلي¹:
- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، تحسب العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص=الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

حيث إذا كان رأس المال العامل الخاص أكبر من الصفر (0) فهذا يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة دون الاعتماد على الديون طويلة الأجل.

- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة وهي مجموعة الأصول التي تدور في مدة سنة أو أقل، تشمل مجموعة الأصول المتداولة، يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي=مجموع الأصول المتداولة

=مجموع الأصول - أصول الثابتة

- رأس المال العامل الأجنبي: هو جزء من الديون الخارجية التي تمول رأس المال العامل الإجمالي، أو الأصول المتداولة، يحسب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الأجنبي=مجموع الديون

= الديون القصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل

=رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

= مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي أكبر من الصفر (0) فهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل احتياجاتها الخاصة في المدى القصير.

2. احتياجات رأس المال العاملBFR:

¹وهي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص، ص 53، 52.

الفصل الأول الإطار النظري للتسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعرف احتياجات رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، تتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية فدورة الاستغلال يترتب عنها احتياجات دورية متجددة يجب تغطيتها بمصادر تمويل دورية أيضا فالاحتياجات الدورية تتمثل في الأصول المتداولة التي لم تتحول بعد إلى سيولة، هنا يستثنى من الأصول المتداولة القيم الجاهزة لأنها لم تصبح في حاجة إلى سيولة، أما موارد الدورة فتتمثل في الديون القصيرة الأجل التي لم يحن موعد تسديدها ويستثنى منها الفروض المصرفية وكل الديون القصيرة الأجل التي لم يبقى لها مدة زمنية من أجل التسديد، بالتالي لم تعد موردا ماليا قابل للاستخدام، يتم حساب احتياجات رأس المال العامل وفق العلاقة التالية¹:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} =$$

$$\text{(الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية)}$$

3. الخزينة TR:

تعرف خزينة المؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة. عليه فإذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة الفائض في التمويل أما في الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة العجز في التمويل. تحسب الخزينة بطريقتين كما يلي²:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{القروض المصرفية}$$

ويمكن حصر حالات الخزينة في الوضعيات الثلاث التالية³:

✓ **الخزينة السالبة:** تشير الخزينة المالية إلى عدم كفاية رأس المال العامل للعملية كل احتياجات رأس المال العامل، كما تشير أيضا إلى اعتماد المؤسسة على الديون القصيرة الأجل لتغطية العجز.

✓ **الخزينة المنعدمة:** تعبر الخزينة المنعدمة عن التطابق الكلي بين رأس المال العامل واحتياجاته ويعاب على هذه الحالة عدم امتلاك المؤسسة لفائض تقديري تواجهه به بعض الظروف التي تحتاج السيولة فورية.

✓ **الخزينة الموجبة:** تعبر هذه الحالة عن امتلاك المؤسسة الفائض النقدي بالنظر لارتفاع قيمة رأس المال العامل عن قيمة الاحتياجات.

¹ اليمين سعادة، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² وهبي ليندة، مرجع سبق ذكره ص 54.

³ النمري نصر الدين، مرجع سبق ذكره ص 79.

المبحث الثالث: آليات تأثير التسيير الجبائي في المؤسسة الاقتصادية

المطلب الأول: أثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

إن عملية تحديد ودراسة الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي والمتمثلة في: الخزينة، رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل.¹

أولاً: تأثير الجباية على خزينة المؤسسة إن وضعية الخزينة تعتبر من بين المهام الأساسية و النقاط الحساسة التي ينبغي على المسير الجبائي وضعها ضمن الأولويات حيث تقضي هذه الدراسة ضرورة حصر جميع أنواع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة و حسن تسييرها من خلال جدولتها وتحديد مواعيد دفعها للإدارة الضريبية، هذا لتفادي ما يترتب عن تأخيرات الدفع من غرامات و تكاليف إضافية تؤثر سلباً على التدفقات النقدية للمؤسسة و بالتالي تأثر الخزينة بعامل الجباية، يكون من خلال دراسة تأثير مختلف الضرائب و الرسوم التالية: الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على أرباح الشركات، الرسوم الجمركية، الرسم على النشاط المهني، الرسم العقاري.

وفي هذا الصدد سنقوم بتحليل أثر الضريبة على كل من الرسم على القيمة المضافة والضرائب على أرباح الشركات.

1. تأثير الرسم على القيمة المضافة:

إن المؤسسة ملزمة قانونياً اتجاه إدارة الضرائب، مما يترتب عليها مسؤولية ثقيلة فتتأثر خزنتها تبعاً لعدة عوامل مرتبطة بهذا الاسم، تنوع واختلاف المعدلات 9% و 19% مع إمكانية خصم الرسم على القيمة المضافة حسب طبيعة العملية المحققة، والأخذ بعين الاعتبار تاريخ الاستحقاق أي الحدث المنشئ، قاعدة التفاوت الشهري.

و حتى تتمكن المؤسسة من التحكم في هذه القاعدة و جعلها تتماشى مع تدفقاتها، يجب عليها أن تسيير بصفة عقلانية مهلة الدفع المتعلقة بمختلف المتعاملين معها أي الزبائن و الموردين، فكلما منحت المؤسسة مهلة دفع للزبائن أكبر مما يجب فإنها ملزمة بدفع الرسم على القيمة المضافة الذي لم تحصله من خزنتها، ذا ما يحدث احتياجاً مالياً يؤثر سلباً على توازنها المالي، منه تعتبر المدة الفاصلة ما بين تسديد الزبائن لديونهم و تاريخ استحقاق الرسم، مدة هامة بالنسبة للمؤسسة، حيث يمكنها هذا المبلغ من إجراء عدة عمليات تعود بالنفع على الخزينة، كالتوظيفات البنكية مثلاً، كما أن المهلة الممنوحة للمؤسسة من طرف مورديها لها دور هام جداً لا يقل عن دور المهلة التي تمنحها

¹صابر عباس ومحمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد 12، بسكرة، الجزائر، 2013، ص، ص 121، 122. (بتصرف).

هي للزبائن حيث أنه انطلاقاً من الفرق بين الضريبة المستحقة الدفع قيمة الضريبة الواجبة الاسترجاع، لا يمكن أن تتعد آثار ضريبة الرسم على القيمة المضافة على إحدى الحالتين التاليتين:

- ✓ إذا كانت قيمة الضرائب القابلة للاسترجاع أكبر من قيمة الضريبة المستحقة الدفع في هذه الحالة تكون خزينة المؤسسة في وضعية تسبيق للدولة.
- ✓ إذا كانت قيمة ضريبة الرسم على القيمة المضافة الواجبة الدفع أكبر من الضريبة القابلة للاسترجاع، في هذه الحالة تكون المؤسسة مطالبة بتوفير هذه القيمة وتسديدها في الآجال المحددة وحتى لا تتحمل تكاليف إضافية في شكل غرامات وعقوبات تأخير.

2. تأثير الجباية على أرباح الشركات:

يظهر تأثير على أرباح الشركات على خزينة المؤسسة كونها تعتبر من التدفقات النقدية الخارجية من خلال نظام الدفع التلقائي بحيث يجب على الخاضع للضريبة حسابها والقيام بتصنيفها ثم دفعها تلقائياً لقبض الضرائب المختص إقليمياً وبدون إشعار مسبق من إدارة الضرائب ويتضمن نظام الدفع التلقائي دفع الضريبة على أرباح الشركات في صورة تسبيقات مؤقتة حددت بثلاث تسبيقات، مع العلم أن قيمة كل تسبيق 30% ويتم في الأخير دفع رصيد التصفية قبل 20 أبريل.

ومن خلال ما سبق ذكره فإن المؤسسة باعتمادها نظام الدفع التلقائي للتسبيقات المؤقتة في تسديد الضريبة يترتب عليه تباعد زمني بين الحدث المنشأ والدفع الفعلي للضريبة على أرباح الشركات مما يؤدي إلى خفض عبء ارتفاع الضريبة على تدفقاتها النقدية حيث أن التباعد بين فترات الدفع يساعد على توفير المبالغ اللازمة في تواريخ استحقاقها مما يكون لصالح المؤسسة.

كما نجد المؤسسة تعتمد على القروض والتسهيلات المصرفية قصيرة الأجل، من أجل تسديد مختلف الضرائب والرسوم المستحقة، ذلك بهدف تقادي ضغط السيولة، بالتالي فإن تراكم حجم الضرائب والرسوم المستحقة وثقلها يمكن أن يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، تجدر الإشارة إلى أن هذا الإجراء للتسديد لا يخص إلا المؤسسات الكبيرة دون المؤسسات الصغيرة والناشئة التي لا تستطيع تحمل التكاليف الإضافية الناجمة عن الاقتراض.

ثانياً: تأثير الجباية على رأس المال العامل:

إن أثر الجباية على رأس المال العامل لا يكون بطريقة مباشرة وإنما هي متضمنة من خلال العناصر المكونة لرأس المال العامل، فتأثير الجباية على رأس المال العامل، يمكن أن يكون من خلال التأثير على مكونات الأموال الدائمة، بحيث تحتوي الأموال الخاصة غالباً على جزء هام من الأموال المخصصة للتمويل الذاتي، هذا الأخير معفى بنسبة كبيرة من الضرائب وكذلك الحال بالنسبة للديون التي تترتب عليها وفورات ضريبية.

كما تتجلى تأثير الضريبة على رأس المال العامل من خلال الاستثمارات فهي تظهر بالقيم الصافية في الميزانية، وذلك بعد طرح الاهتلاك من القيمة الإجمالية للاستثمارات، ففي حالة تسريع الاهتلاك الذي يعد اختيار محضا، فإن قيمة الاستثمار ستخف وتترفع قيمة الأموال الدائمة وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع رأس المال العامل.

ثالثا: تأثير الجباية على احتياجات رأس المال العامل:

يعد الرسم على القيمة المضافة أهم رسم يؤثر مباشرة على احتياجات رأس المال العامل، وذلك من خلال قاعدة "التفاوت الشهري" ومن خلال الفرق بين الرسم المستحق على المبيعات والرسم القابل للاسترجاع حيث أنه كلما كان الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع فإن المؤسسة يترتب عليها احتياج مالي، مطالبة بدفعه والعكس صحيح.

يمكن أن نستنتج بأن تأثير الضريبة على دورة الاستغلال ينعكس بصورة مباشرة على وضعية التدفقات النقدية، حيث أن هذا التأثير يكون في صالح المؤسسة إذا أتقنت هذه الأخيرة تسيير الضريبة والتحكم في مواعيد استحقاقها لضمان السيولة اللازمة ولتفادي الوقوع في ضغوطات مالية أو غرامات.

المطلب الثاني: أثر التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

تتركز أهمية التسيير الجبائي في هذه المرحلة على: سياسة الاقتراض، التمويل الإيجاري، سياسة توزيع الأرباح¹.

1. من خلال سياسة الاقتراض: تنقسم هيكل التمويل في المؤسسة إلى أموال خاصة وديون، والعامل الجبائي يؤخذ بعين الاعتبار للمفاضلة بين المصدرين، لهذا نجد السياسة الضريبية تؤثر على المسير في اختيار سياسة مالية تأخذ بعين الاعتبار تفضيل اللجوء إلى الاقتراض.
2. من خلال التمويل الإيجاري: إن شرح أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الاعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حياة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، هي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجر محددة.
3. من خلال سياسة توزيع الأرباح: إن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح الجباية تكمن من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح

¹محمد حمر العين ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية،

جامعة باتنة، 2010-2011، ص 91.

يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية، فإن حملة الأسهم يطلبون معدل عائد أكبر قياسا بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد.

تكون في هذه المرحلة مهمة المسير الجبائي هي المساعدة على اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة بالبحث عن مختلف طرق التمويل التي تساعد على تحقيق الوفرات الضريبية التي تخفض من الوعاء الجبائي، بالتالي يمكن القول إن على المسير الجبائي أن يرشد المؤسسة إلى أحسن قرار تمويلي يحقق أهدافها المالية بأقل إخضاع ضريبي.

ومنه التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفرات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: أثر التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار

يعتبر قرار الاستثمار أهم وأصعب قرار نظرا لطبيعته الاستراتيجية وتأثيراته التي يحدثها على مصير المؤسسة ككل، لذا على المؤسسة أخذ بعين الاعتبار المتغير الجبائي عند اتخاذ أي قرار استثمار، المسير الجبائي في هذه المرحلة يهدف إلى الاستفادة من المزايا التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار، حيث تسعى الدولة من خلال سياسة التحريض الضريبي إلى خلق مناخ مشجع ومحفز على الاستثمار، التحريض الضريبي عبارة عن آلية تضم مجموعة من الإجراءات و التسهيلات ذات الطابع التحفيزي، تتخذها الدولة لصالح فئة معينة من الأعوان الاقتصاديين، بغرض توجيه اهتمامهم الاستثماري نحو قطاعات وأنشطة ومناطق يراد تشجيعها وتنميتها، وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة وهي قد تكون في شكل¹:

1. إعفاء ضريبي وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضريبة المستحق عليها، مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو في ظروف معينة، الذي قد يكون دائم أو مؤقت.
2. تخفيض ضريبي وهو عبارة عن إخضاع المكلفين لمعدلات اقتطاع أقل من المعدلات السائدة، أو بتقليص الوعاء الخاضع للضريبة، مقابل التزامهم ببعض الشروط.

¹ صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص، ص 121، 122.

3. إجراءات ضريبية تقنية وهي معالجة ضريبية لبعض الجوانب المرتبطة بالمؤسسة، التي يترتب عنها آثار ضريبية تحفيزية تسمح بتخفيف العبء الضريبي، من بينها: نظام الاهتلاك، الترحيل إلى الأمام أو الخلف، إعادة استثمار الأرباح، إعادة استثمار فائض القيمة، إعادة تقييم استثماراتها.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا لهذا الفصل حاولنا تقديم متغيرات الدراسة المتمثلة في التسيير الجبائي والأداء المالي والعلاقة التي تجمع بينهما حيث استنتجنا أن التسيير الجبائي هو ممارسة قانونية وهذا ما يظهر لنا أهميته كأحد الوسائل الإدارية المتبعة من أجل تخفيض الالتزام الضريبي من خلال اتباع الإجراءات التي تساهم في الاستفادة من جميع المزايا والامتيازات الممنوحة من طرف المشرع الجبائي للمؤسسة الاقتصادية.

بعد هذا التقديم بينت لنا الدراسة النظرية أن التسيير الجبائي يؤثر على الأداء المالي وذلك يظهر في جميع مراحلها (استغلال، تمويل، استثمار).

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري لكل من التسيير الجبائي والأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ومن أجل الوصول إلى دراسة شاملة وواضحة وقع اختيارنا على مؤسسة MAXWINPACK التي من خلالها سنقوم بتسليط الضوء على الجانب التطبيقي لهذا البحث، للنظر إلى مدى اهتمامها وتطبيقها للتسيير الجبائي ومدى فعاليته في تحسين الأداء المالي للمؤسسة.

وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلة MAXWINPACK.

المبحث الثاني: أليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المستقبلية مكسوين باك (MAXWIN PACK). سنتطرق في هذا الجزء إلى تقديم المؤسسة المستقبلية بإعطاء لمحة تاريخية عن المؤسسة، وتعريفها والتطرق إلى منتجاتها، ثم إعطاء نظرة عن الأهداف الرئيسية لها، وأخيرا سنقوم بدراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وتعريف كافة المديرية و ذكر مهامها.

المطلب الأول: نشأة وأهداف المؤسسة (MAXWIN PACK).

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة ونشأتها

أنشأت شركة " ماكس وين باك " كشركة ذات مسؤولية محدودة في 25/12/2006؛ بموجب العقد الخاضع لأحكام الأمر 59-75 الصادر في 26 سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، المعدل بالمرسوم التشريعي رقم 08-93 الصادر في 25 أفريل 1993 والتشريعات المعمول بها في القانون الأساسي الحالي؛ مسجلة في المركز الوطني للسجل التجاري تحت رقم 07B0973359 أما رقمها الجبائي: 000716429003053 برأس مال قدره 1.500.000 دينار جزائري وتم رفعه إلى 101.500.000 دينار جزائري سنة 2009.

تتميز المؤسسة بموقع إداري استراتيجي بالمنطقة الصناعية لروبية؛ بمساحة 3000م²؛ الذي يضمن لها تسهيل عمليات التموين والتوزيع أما مقرها الاجتماعي فيقع في قطعة رقم 47 قسم 07، المنطقة الصناعية "ب «، بلدية روية ولاية الجزائر؛ تحدها شمالا الشركة الوطنية للهندسة الميكانيك (SNVI) أما جنوبا الطريق الوطني رقم 05؛ شرقا شركة Méditerranéenne des Travaux Maritimes أما غربا فنجد مصنع الرخام والسيراميك ALGEX.

إن مؤسسة "مكسوين باك" تنتمي إلى مجمع "جويدر" ذو الطابع الاقتصادي والتجاري؛ يضم شركات تتوفر على بنيات تنظيمية ووسائل مادية وبشرية هامة وأهمها:

- ✓ هجينيك HYGIENIX التي يتمثل نشاطها الأساسي في صناعة المنتجات الصحية ومواد التجميل؛
- ✓ مجمع الصفا UNIVERS DETERGENT التي يتمثل نشاطها الأساسي في صناعة وتوزيع مواد التنظيف؛
- ✓ طيبة فود كمباني TAIBA FOOD COMPANY التي يتمثل نشاطها في إنتاج المشروبات الغير كحولية؛
- ✓ طيبة فود نيو كمباني TAIBA FOOD NEW COMPANY التي يتمثل نشاطها في إنتاج المواد الغذائية (تقدم خدمات الإطعام السريع)؛

الفصل الثاني دراسة تطبيقية لدراسة حالة المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك

✓ مكسوين باك MAXWIN PACK وهي المؤسسة المستقبلية التي يتمثل نشاطها الأساسي في التحويل الأولي لمادة البلاستيك؛ تعمل هذه المؤسسة على تلبية حاجيات المؤسسات التابعة لمجمع "جويدر" (المذكورة أعلاه) و تتعامل مع السوق الخارجي لتوزيع بعض منتجاتها. يتمثل موضوع شركة مكسوين باك فيما يلي:

✓ التحويل الأولي لمادة البلاستيك الأساسية؛

✓ استرجاع المواد غير المعدنية للرسكلة؛

✓ صنع بدائل الجلد (جلد تركيبى أو صناعي)

✓ صناعة أدوات من البلاستيك

✓ الطباعة الصناعية.

تقوم المؤسسة بتحويل مادة البلاستيك إلى منتجات وأدوات، فيما يلي عرض لمنتجات المؤسسة وأعمالها:

✓ قارورات بلاستيكية موجهة لشركة TAIBA FOOD COMPANY لتعبئة مشروبات رامي مختلف الأحجام (1.25ل، 2ل و33سل)؛

✓ قارورات بلاستيكية موجهة لشركة UNIVERS DETERGENT لمواد التنظيف مختلفة الأحجام (500مل، 750مل، 925مل، 1ل)؛

✓ غلاقات بلاستيكية مختلفة حسب نوع القارورة؛

✓ ملصقات القارورات وأدوات التنظيف التي تحتوي على المعلومات المتعلقة بالمنتج ومكوناته وتاريخ انتهاء صلاحيته (...)؛

✓ طباعة الملصقات المذكورة أعلاه؛

✓ الغلافات البلاستيكية لمواد التنظيف والمنتجات الصحية؛

✓ المكانس (Balais et Frottoirs).

ثانيا: أهداف المؤسسة

أنشئت شركة "مكسوين باك" بفكرة أساسية هي إنتاج أدوات من البلاستيك لإرضاء وتلبية طلب المؤسسات المنتمة للمجمع بالدرجة الأولى، محاولة التوسع بالانفتاح للسوق الخارجي لتحقيق البقاء والنمو والاستمرار وتندرج تحت هذه الأهداف الرئيسية أهداف فرعية تتمثل في:

✓ الرفع من أرباحها ومضاعفة رقم أعمالها من أجل خلق موارد إضافية للتمويل الذاتي؛

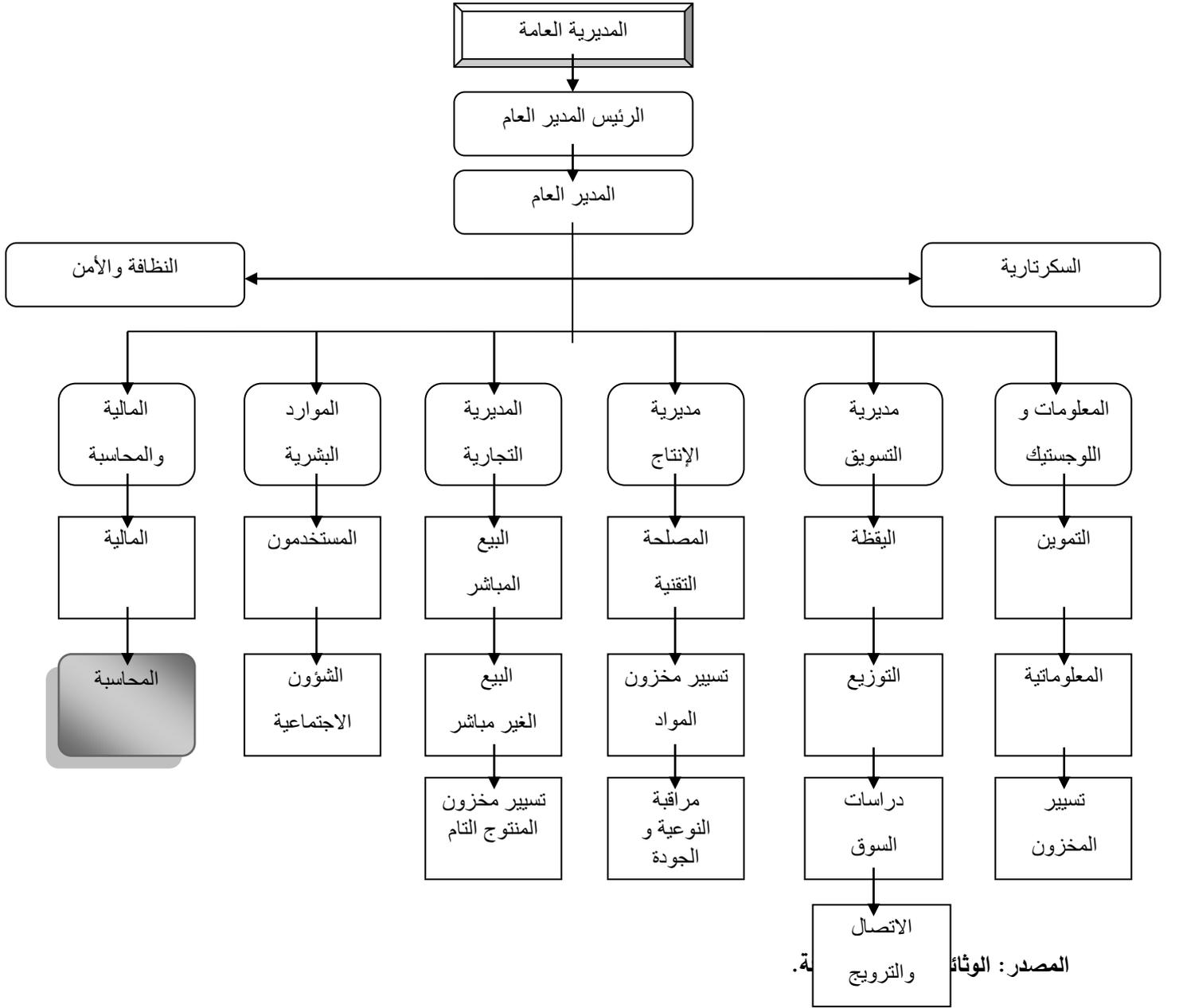
✓ التحسين من مستوى خدماتها كتحسين طرق الاتصال بالزبائن والرفع من جودة إنتاجها؛

✓ المحافظة على استقرار جو العمل داخل الشركة وتحسين ظروفه نظرا لتأثيره على مردودية العمل؛

الفصل الثاني دراسة تطبيقية لدراسة حالة المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك

- ✓ التموضع الجيد في كل سوق من أسواق منتجاتها وتوسيع حصتها السوقية؛
 - ✓ تحسين صورة الشركة في ذهن الزبون؛
 - ✓ الرفع من عوائدها والتخفيض من التكاليف وهذا لضمان هامش ربحي معتبر؛
 - ✓ توسيع نشاطها مع التركيز على الجودة قبل كل شيء؛
 - ✓ تطوير الطاقة الإنتاجية والرفع من كفاءة استخدام الموارد المتاحة خاصة الموارد البشرية لما لها من أهمية؛
 - ✓ متابعة التقدم العلمي في نشاطات اليقظة التكنولوجية والتسويقية؛
 - ✓ إنتاج الكميات المطلوبة من السلع في حدود الطاقة الإنتاجية والطلب المتوقع على السلعة.
- المطلب الثاني: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة مكسوين باك:
- سنعرض في الشكل التالي الهيكل التنظيمي للمؤسسة المستقبلية وذكر مختلف المديریات:

الشكل رقم 01: الهيكل التنظيمي لـ " مكسوين باك "



يتميز الهيكل التنظيمي لمؤسسة " مكسوين باك " بأنه هيكل وظيفي يتم تجميع كل تخصص وظيفي في إدارة واحدة ميزة هذا النظام هو أنه اقتصادي لأن كل شيء مركزي بحيث يستفيد كل موظف من خبرات زملائه في نفس التخصص لأنهم يعملون في نفس الإدارة أو القطاع لتقوم الشركة بمهامها على أكمل وجه، فيما يلي سنتطرق إلى شرح مهام المديرية المالية والمحاسبية محل التطبيق وأنشطتها.

❖ مديرية المالية والمحاسبة:

إن هذه المديرية تقوم بضخ الموارد المالية الضرورية في الوقت المناسب ومن المصادر المناسبة وتراقب تحركها في الشركة ثم تقييم عوائدها عن طريق تحليل النتائج ويتمثل دورها في:

✓ تسيير وتنظيم السياسة المالية من أجل تحقيق إستراتيجية المؤسسة؛

- ✓ ضمان التوازن المالي والاقتصادي في المؤسسة؛
 - ✓ العمل على إظهار المركز المالي الحقيقي للمؤسسة؛
 - ✓ تطبيق التشريع المالي المعمول به؛
 - ✓ مسك حسابات المؤسسة بالاخذ بعين الاعتبار الترتيبات التشريعية والتنظيمية.
- وتنقسم هذه المديرية إلى:

1. **مصلحة المالية:** يكمن دورها في التحكم في الموارد المالية وضمان التوازن المالي زيادة على متابعة الخزينة، من أهم المهام التي يقوم بها:
 - ✓ ضمان تسيير المحاسبة العامة والمالية للمديرية العامة؛
 - ✓ الضمان والتأكد من تطابق التسيير المالي؛
 - ✓ حفظ التوازن الداخلي للشركة؛
 - ✓ إنجاز المخطط المالي للشركة والحرص على تطبيقه؛
 - ✓ التفاوض مع المؤسسات المالية من أجل ضمان الاحتياجات من المواد اللازمة لتسيير الشركة؛
 - ✓ التفاوض على أساس العقود التجارية والضمانات البنكية ومتابعة التعويضات؛
 - ✓ تطبيق القواعد المالية والمحاسبة وحسن حفظ الوثائق وإبلاغ المديرية العامة في حالة ظهور فوارق في النتائج.

2. **مصلحة المحاسبة:** يتبلور نشاطها في مراقبة حركة الأموال وذلك عن طريق ما يلي:

- ✓ تسجيل العمليات التي تقوم بها الشركة من بيع وشراء و ... الخ؛
- ✓ تسوية عملياتها مع نظرائها (إدارة الضرائب، البنوك...)؛
- ✓ إعداد الميزانية المحاسبية؛
- ✓ القيام بعملية الجرد؛
- ✓ إرسال كل العمليات المسجلة في اليومية إلى مصلحة المالية؛
- ✓ استلام جميع الوثائق الاثباتية لمختلف التدفقات من طرف جميع المصالح.

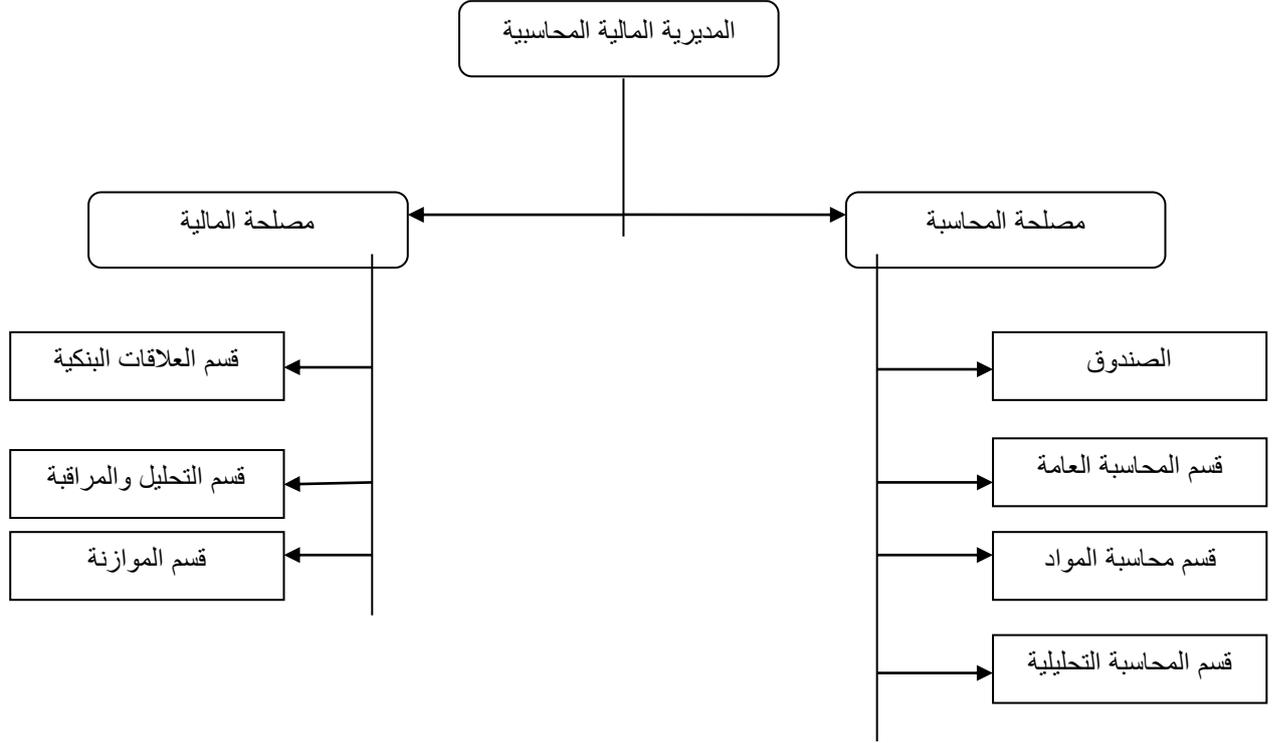
المطلب الثالث: تقديم مصلحة المديرية المالية والمحاسبية.

تعتبر المديرية المالية والمحاسبية عماد الشركة كونها مصدر التدفقات والحركات المالية، وتعتبر الأموال في الشركة كالأكسجين فهي العنصر الأساسي في عمليات الشركة، المخول الوحيد لتسييرها في الشركة هي المديرية المالية والمحاسبية.

📌 دراسة الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.

سنقوم في هذا الجزء بالتطرق إلى الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة المتمثل في الشكل رقم (02)

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.



المصدر: الوثائق الداخلية للشركة.

أولاً: مهام مصلحة المالية:

يتلقى مدير المصلحة المالية الأوامر من رئيس المديرية المالية والمحاسبية كما يسهر على ضمان التنفيذ الصحيح للسياسة المالية للشركة؛ حيث يتولى:

- ✓ تطبيق القواعد والإجراءات التنظيمية والتسيير في قسم المالية؛
- ✓ مراقبة وفحص الملفات الواردة إليه لغرض الدفع؛
- ✓ إعداد الميزانية ومتابعة توازن الخزينة؛
- ✓ المراقبة المفاجئة للصناديق مع إصدار محاضر لذلك؛
- ✓ مسؤول عن جميع النفقات الصادرة وضمان التحصيلات.

تنقسم مصلحة المالية إلى ثلاثة أقسام هي:

1. قسم العلاقات البنكية:

يعمل هذا القسم على تنظيم وضبط العلاقات مع البنك كون أغلب التدفقات المالية تتم باستعمال الشيكات أي عن طريق البنك، أهم الأعمال التي يتولاها قسم العلاقات البنكية هي:

- ✓ متابعة التسبيقات البنكية ومواعيد صرف الشيكات؛
 - ✓ متابعة ومراقبة كل ديون الشركة التي ستدفع عن طريق البنك؛
 - ✓ مراقبة تسديد أقساط الديون والفوائد والتأكد من وصول الأموال إلى أصحابها.
- في حالة المورد الأجنبي:

- ✓ تشكيل ملف يحتوي على كل الوثائق المتعلقة بالسلع المستوردة وإرسالها إلى البنك الخارجي؛
- ✓ المتابعة المستمرة مع البنك لوصول كامل المبلغ للموردين.

2. قسم التحليل المالي والمراقبة: يقوم هذا القسم بـ:

- ✓ تحليل كل الجداول المالية والمحاسبية؛
 - ✓ القيام بالمقارنة بين ما تم تحقيقه مع ما كان مسطرا له لاستخراج الفروقات والانحرافات؛
 - ✓ دراسة التوازن المالي عن طريق تحديد بعض المؤشرات؛
 - ✓ تشخيص السياسة المالية للشركة باستعمال النسب المالية.
- يسمح قسم التحليل المالي والمراقبة (المتابعة) بإظهار مكانة الشركة والتطور الزمني لها بمقارنة النتائج السابقة بالحالية ويحدد التوازن المالي للشركة وحالتها التسييرية كما يقدم تفسيرات وحلول لبعض المشاكل المالية التي تعاني منها الشركة؛ يتضح أن قسم التحليل المالي والمتابعة يجعلنا نقف على كل التطورات والتغيرات التي تحدث في الشركة من دورة لأخرى.

3. قسم الموازنة:

- قسم الموازنة مسؤول عن إعداد الموازنات التقديرية والخطط المالية وذلك بـ:
- ✓ إعداد الموازنات الشهرية والسنوية؛
 - ✓ تقدير الإيرادات والنفقات المرتبطة بالنشاطات المبرمجة؛
 - ✓ إعداد تقديرات حول النتائج المنتظرة من نشاطات الشركة؛

ثانيا: مهام مصلحة المحاسبة

يتولى رئيس مصلحة المحاسبة مجموعة من الأوامر والمهام الصادرة من رئيس المديرية المالية والمحاسبية والمنصوص عليها في القانون؛ حيث يتولى ما يلي:

- ✓ إعداد التقييمات المختلفة والملخصات الدورية والتقارير المرتبطة بمصلحة المحاسبة؛
- ✓ إعداد، مراقبة ومتابعة كل الحسابات المتعلقة بالمشاريع؛
- ✓ مراقبة وتنظيم كل السجلات والدفاتر المحاسبية وحفظ الأرشيف المحاسبي؛
- ✓ التأكد من تطبيق كل المعايير المحاسبية؛
- ✓ تحليل كل حسابات الشركة والتأكد من صحتها.

تنقسم مصلحة المحاسبة إلى أربعة أقسام:

1. قسم الصندوق:

يرأس هذا القسم شخص يدعى أمين الصندوق، عمل هذا الأخير يلزمه التنسيق مع مختلف المراكز

كما يسهر على السير الحسن لخزينة الشركة؛ ويعمل على:

- ✓ التأكد من صحة وسلامة كل وصول الدفع والفواتير قبل عملية التسديد؛
- ✓ تولي إجراءات الدفع (خروج الأموال) سواء كان نقدياً أو تسبيقات أو تحويلات بنكية وهذا استناداً إلى الوثائق والفواتير والوصول؛
- ✓ السهر على تسديد كل المبالغ إلى أصحابها؛
- ✓ الدفع الفوري للموردين في حالة المبالغ الصغيرة، لذا يخصص مبلغاً معتبراً للخزينة؛
- ✓ متابعة التدفق النقدي لخزينة الشركة؛
- ✓ مراقبة حسابات الخزينة.

2. قسم المحاسبة العامة:

يتلقى قسم المحاسبة العامة تدفقات معلوماتية كبيرة يتولى تسجيلها، تصنيفها وتبويبها ويقوم أعضاء المحاسبة العامة بالمهام التالية:

- ✓ التأكد من صحة وسلامة كل الوثائق التي تصل إلى قسم المحاسبة العامة كما يدقق في العناصر التي تحويها (التاريخ، المبالغ، الكميات وجميع الشروط المتفق عليها)؛
- ✓ المسك المحاسبي لكل العمليات التي تقوم بها الشركة حيث تحول الأخيرة إلى قيود محاسبية؛
- ✓ حل أي إشكال أو خلل موجود بالوثائق قبل القيام بتسجيلها محاسبياً وذلك بالتنسيق مع المصالح المعنية؛
- ✓ فتح مجموعة من اليوميات المساعدة، كل منها تمسك من طرف مجموعة من أعضاء قسم المحاسبة العامة.

تتمثل اليوميات المساعدة في:

- يومية مساعدة للمبيعات
- يومية مساعدة للمشتريات
- يومية مساعدة للمخزونات (دخول)
- يومية مساعدة للمخزونات (خروج)
- يومية مساعدة للبنك (مقبوضات)
- يومية مساعدة للبنك (مدفوعات)

- يومية مساعدة للصندوق (إدخلات)
- يومية مساعدة للصندوق (إخراجات)
- يومية مساعدة للاستثمارات.

المبحث الثاني: أليات تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

سنحاول من خلال تقديمنا هذا إبراز أثر التسيير الجبائي كونه يعتبر ذو أهمية بالغة في تحقيق الأهداف وخلق التدفقات المالية للمؤسسة من خلال مراحل حياتها في مرحلة الاستغلال والتمويل الى مرحلة الاستثمار، على هذا الأساس قسمنا المبحث إلى ثلاث مطالب.

المطلب الأول: التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال

إن دراسة وتحديد الأثر الجبائي في هذه المرحلة من نشاط المؤسسة، يركز على التأثيرات المتعلقة بالتوازن المالي (رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة).

بحيث تقوم هنا المؤسسة بحساب مختلف مؤشرات المتعلقة بمرحلة الاستغلال المتمثلة في نسب المردودية، نسب التوازن الهيكلي، نسب السيولة ونسب الاستقلالية (من خلال المعلومات المقدمة لنا).

أولاً: تقديم الميزانيات المالية المختصرة

الجدول رقم (1): الميزانية المختصرة للسنوات الثلاثة - جانب الأصول.

السنوات	2020	2021	2022
البيان			
الأصول الثابتة	233692632.24	313500207.27	371316215.68
الأصول المتداولة	1623857256.70	1579578394.87	1626002462.1
قيم الاستغلال	1105752181.82	958480549.92	1067902955.47
قيم قابلة للتحقيق	498115066.20	601219410.80	531875085.36
قيم جاهزة	19990008.68	19878434.15	26224421.30
مجموع الأصول	1857549888.94	1893078602.14	1997318677.81

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1).

الجدول رقم (2): الميزانية المختصرة للسنوات الثلاثة - جانب الخصوم.

السنوات	2020	2021	2022
البيان			
الأموال الدائمة	793346849.95	922714269.05	1005520104.29
الأموال الخاصة	722751995.62	747285438.18	769154594.42
الديون طويلة الأجل	70594854.33	175428830.87	236365509.87
ديون قصيرة الأجل	1064203038.99	970364333.09	991798573.52
مجموع الخصوم	1857549888.94	1893078602.14	1997318677.81

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (2).

التعليق على الميزانيات: من خلال تقييمنا للميزانية المختصرة للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2020، 2021، 2022، نلاحظ أن: الأصول المتداولة أكبر بكثير من الأصول الثابتة وهذا في السنوات الثلاثة وذلك بسبب الارتفاع المتزايد في قيم الاستغلال، بما أن نشاط المؤسسة إنتاجي تجاري فإن هذه الحالة مطابقة للقاعدة الثابتة التي تتم من خلالها تقسيم الأصول.

أما بالنسبة للخصوم ليس هناك قاعدة تقسيم متعلقة بها، منه نستنتج أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة بل على ديونها طويلة الأجل وخاصة القصيرة الأجل، إلا أنها تعمل على تخفيض هذه الأخيرة حيث أن زيادتها يؤثر بشكل سلبي على المركز المالي للمؤسسة.

ثانيا: دراسة مؤشرات التوازن المالي

1. رأس المال العامل: يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا لتقييم التوازن المالي داخل المؤسسة، تم حسابه في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
دائمة أموال	793346849.95	922714269.05	1005520104.29
ثابتة أصول	233692632.24	313500207.27	371316215.68
رأس المال العامل	559654217.71	609214061.78	634203888.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن رأس المال العامل عينة الدراسة كان موجب وشهد ارتفاعا في المؤسسة للسنوات (2020 2021 2022)، هذا دليل أن المؤسسة تمويل أصولها الثابتة بأموالها الدائمة، أي أنها تتمتع بهامش أمان يمكنها من تسديد ديونها قصيرة الأجل.

2. احتياجات رأس المال العامل: تشمل المؤسسة في كل دورة استغلالية على موارد دورية وهي ديون قصيرة الأجل، هذه الموارد تغطي مستلزمات لاحتياجات الدورة (مخزونات وقيم قابلة للتحقيق) يتم حسابها في الجدول التالي:

الجدول رقم (4): احتياجات رأس المال العامل للمؤسسة محل الدراسة للسنوات الثلاث.

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
خزينة عدم امتدالة أصول	1603867248.02	1559699961.72	1599778040.83
خصوم متدالة ما عدا خزينة	805496041.85	1547238543.70	546419784.84
احتياجات رأس المال العامل	798371206.17	12461418.02	1053358255.09

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: في الجدول رقم(4) نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها أن احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال الفترة المدروسة، هذا يبين أن المؤسسة ليس لها القدرة على تغطية العجز الناتج عن عدم كفاية الديون القصيرة الأجل لتمويل كل الأصول المتداولة.

3. الخزينة: تعبر الخزينة عن القيم الجاهزة التي بحوزة المؤسسة والتي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة والتعرف عليها خلال دورة معينة وتحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (5): نتيجة الخزينة للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
العامل للمال رأس	559654217.71	609214061.78	634203888.61
العامل للمال رأس احتياجات	798371206.17	12461418.02	1053358255.09
الخزينة	-238716988	596752644	-419154366

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (3) و (4).

التعليق: من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ تذبذب في الخزينة حيث كانت سالبة في السنتين 2020 و2022 وهذا يدل على أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل أي عدم وجود توازن مالي بينهما، فإن رأس مالها العامل غير قادر على تمويل احتياجات الدورة وهذا يعني أن المؤسسة في هذه السنة لم تتوفر لديها سيولة مالية.

أما في السنة 2021 نلاحظ أن الخزينة موجبة وهذا راجع إلى احتياجات رأس المال العامل كانت أصغر من رأس المال العامل وأن هذا الأخير قادر على تمويل احتياجات الدورة ويبقى فائض يعبر عن رصيد الخزينة، مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنة.

ثالثا: حساب نسب التوازن المالي

لتبيان توازن الوضعية المالية للمؤسسة يجب حساب مجموعة من النسب:

1. نسب المديونية:

✓ **الاستقلالية الاجمالية:** تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (6):نسب المديونية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الديونمجموع	1134797893.32	1145793163.96	1228164083.39
الأصولمجموع	1857549888.94	1893078602.14	1997318677.81
النتيجة	0.61	0.60	0.61

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تقارب النسب في السنوات الثلاثة لتكون (61%, 60%, 61%) على التوالي للفترة المدروسة وهي نسبة مرتفعة نسبيا أي أنه على المؤسسة العمل على تخفيضها لتقادي احتمالية وقوعها في عسر مالي.

✓ الاستقلالية الاستراتيجية: تحسبي الجدول التالي:

الجدول رقم (7): نسبة الاستقلالية الاستراتيجية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
خاصة أموال	722751995.62	747285438.18	769154594.42
دائمة أموال	793346849.95	922714269.05	1005520104.29
النتيجة	0.91	0.80	0.76

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول نلاحظ أن نسب الاستقلالية الاستراتيجية مرتفعة، مما يسهل على المؤسسة الحصول على قروض طويلة الأجل وذلك لقدرتها على منح ضمانات للمقرضين.

✓ الاستقلالية قصيرة الأجل: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): نسبة الاستقلالية قصيرة الأجل للمؤسسة للفترة (2020-2022).

2022	2021	2020	السنوات العلاقة
991798573.52	970364333.09	1064203038.99	قصيرا لأجلديون
769154594.42	747285438.18	722751995.62	خاصة أموال
1.28	1.29	1.47	النتيجة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النسب المتحصل عليها مرتفعة جدا، هذا يدل أن المؤسسة محل الدراسة لا تمول مستلزمات عملياتها التشغيلية باستخدام أموالها الخاصة.

الاستقلالية الخاصة: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (9): نسبة الاستقلالية الخاصة للمؤسسة للفترة (2020-2022).

2022	2021	2020	السنوات العلاقة
769154594.42	747285438.18	722751995.62	خاصة أموال
236365509.87	175428830.87	70594854.33	مالية ديون
3.25	4.25	10.23	النتيجة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2) والملحق رقم (3).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الديون أكبر من الأموال الخاصة أي أن المؤسسة غير مستقلة ماليا لاعتمادها على الديون.

2. نسب التمويل:

التمويل الدائم: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (10): نسبة التمويل الدائم للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
دائمة أموال	793346849.95	922714269.05	1005520104.29
ثابتة أصول	233692632.24	313500207.27	371316215.68
النتيجة	3.39	2.94	0.28

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان نسبة التمويل الدائم مرتفعة جدا، أي أن راس المال العامل موجب واستطاعت المؤسسة تكوين هامش أمان من خلال تغطية أصولها الثابتة من أموالها الدائمة، وهي وضعية جيدة لها كونها تعتمد على مصادرها الداخلية للتمويل، كما نلاحظ أيضا انخفاضها المستمر خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى الانخفاض المستمر للأموال الدائمة.

✓ التمويل الخاص: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسبة التمويل الخاص للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
خاصة أموال	722751995.62	747285438.18	769154594.42
ثابتة أصول	233692632.24	313500207.27	371316215.68
النتيجة	3.09	2.38	2.07

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسب التمويل الخاص في انخفاض مستمر، هو مؤشر جيد لأنها كلما كانت أقرب من 1 كلما كانت أفضل ويدل ذلك على أن المؤسسة تمكنت من تغطية أصولها الثابتة دون اللجوء إلى الاستعانة بموارد خارجية.

✓ الديون إلى حقوق الملكية: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نسبة الديون إلى حقوق الملكية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

2022	2021	2020	السنوات العلاقة
1228164083.39	1145793163.96	1134797893.32	الديونمجموع
769154594.42	747285438.18	722751995.62	خاصةأموال
1.5	1.5	1.5	النتيجة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ثبات ارتفاع هذه النسبة في السنوات الثلاثة، هذا لارتفاع قيمة الديون أي أن المؤسسة لن تتمكن من الحصول على المزيد من القروض وذلك بسبب وضعيتها السيئة.

3. نسب المردودية:

المردودية الاقتصادية: تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (13): نسبة المردودية الاقتصادية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

2022	2021	2020	السنوات العلاقة
40642484.14	24533442.56	28636189.41	الصافيةالنتيجة
371316215.68	313500207.27	233692632.24	الثابتةالأصول
1.09	0.07	0.12	النتيجة

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه ملاحظة ان نسبة المردودية الاقتصادية قد بلغت في السنوات الثلاثة المدروسة (0.12، 0.07، 1.09) أي أنها في ارتفاع خاصة في السنة الأخيرة وذلك دليل على أن المؤسسة في وضعية جيدة وأنها تملك رقم أعمال كافي.

✓ المردودية المالية: إن المردودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على ضمان استمرار

نشاطها، تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نسبة المردودية المالية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الصافية النتيجة	28636189.41	24533442.56	40642484.14
خاصة أموال	722751995.62	747285438.18	769154594.42
النتيجة	0.03	0.03	0.05

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ في السنوات (2020، 2022، 2021) إن نسبة المردودية المالية قدرت ب (03،03،05) على الترتيب وهذا يعني أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة وبالتالي ارتفاع قيمة عوائد أسهم الشركة الأمر الذي يؤدي الى تعزيز ثقة المساهمين بها.

✓ **المردودية التجارية:** هذه المردودية تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح وتعتبر الأرباح المقياس الفعال لسياسات المؤسسة الاستثمارية والتمويلية، تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (15): نسبة المردودية التجارية للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الصافية نتيجة	28636189.41	24533442.56	40642484.14
الأعمال رقم	1496328448.17	1327981187.94	1284045102.87
النتيجة	0.01	0.01	0.03

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان النتائج المتحصل عليها موجبة وفي ارتفاع مستمر وهذا لارتفاع رقم الأعمال مما يعني قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح بالإضافة إلى ارتفاع العوائد.

4. **نسب السيولة:** تشكل نسب السيولة أداة هامة لتقدير قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها المستعجلة عند حلول تواريخ استحقاقها.

✓ **السيولة المتداولة:** تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): نسبة سيولة التداول للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
متداولة أصول	1623857256.70	1579578394.87	1626002462.1
متداولة خصوم	1064203038.99	970364333.09	991798573.52
النتيجة	1.52	1.62	1.63

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تتمتع بسيولة عامة كبيرة نوعا ما وهذا ما يمكنها من تسديد جميع التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على مجموع الأصول المتداولة.

✓ **السيولة السريعة:** تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): نسبة السيولة السريعة للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
أصول متداولة - المخزون	518105075	621097844.1	558099507
متداولة خصوم	1064203038.99	970364333.09	991798573.52
النتيجة	0.48	0.64	0.56

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة تتراوح بين (0.4،0.5،0.6) للسنوات (2020،2021،2022) على التوالي وهي نسب جيدة نوعا ما، أي أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق الحقوق دون الحاجة للمخزون.

✓ **السيولة الجاهزة:** تحسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
جاهزة قيم	19990008.68	19878434.15	26224421.30
متداولة خصوم	1064203038.99	970364333.09	991798573.52
النتيجة	0.01	0.02	0.02

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الجداول رقم (1) و (2).

التعليق: من خلال النتائج الموضحة في الجدول نلاحظ أن النسب المتحصل عليها منخفضة جدا وهذا دال على عدم قدرة المؤسسة لتسديد ديونها قصيرة الأجل عن طريق نقدياتها وتبين كذلك على عدم احتفاظها بسيولة نقدية لأنها قامت بالاستفادة من كل فرص الاستغلال والاستثمار لهذه النقدية.

5. نسب النشاط

✓ معدل دوران اجمالي الأصول: يحسب كما يلي:

الجدول رقم (19): معدل دوران اجمالي الأصول للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الأعمال رقم	1496328448.17	1327981187.94	1284045102.87
الأصول اجمالي	1857549888.94	1893078602.14	1997318677.81
النتيجة	0.80	0.70	0.64

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3) والجدول رقم (1).

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أعلاه معدل دوران اجمالي أصول المؤسسة للسنوات الثلاثة على التوالي قد بلغ (0.6، 0.7، 0.8) أي أن كل دينار مستثمر يولد (0.6، 0.7، 0.8) دينار من المبيعات وهذا دليل على كفاءة ادارة المؤسسة ولا يمكن لهذه الأخيرة زيادة حجم المبيعات لأنها تعمل قريبا من مستوى طاقتها الكاملة لكن هذا المعدل في انخفاض مستمر وللد منه يجب على المؤسسة أن تستغل كامل أصولها أم تبيع الجزء غير المستعمل من هذه الأصول.

✓ معدل دوران الأصول الثابتة: يحسب وفق العلاقة التالية:

الجدول رقم (20): معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الأعمال رقم الثابتة الأصول إجمالي	1496328448.17	1327981187.94	1284045102.87
	233692632.24	313500207.27	371316215.68
النتيجة	6.40	4.23	3.45

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3) والجدول رقم (1).

التعليق: نلاحظ من الجول أعلاه أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة ينتج 6,4 دينار سنة 2020 وهو معدل مرتفع إلا أننا نلاحظ انخفاضه في السنتين الأخيرتين إلى (4.2، 3.4) ولحد منه يجب على المؤسسة إما أن تستغل كل أصولها الثابتة أو تبيع جزء منها.

✓ معدل دوران الأصول المتداولة: يحسب وفق العلاقة التالية:

الجدول رقم (21): معدل دوران الأصول المتداولة للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الأعمال رقم المتداولة الأصول إجمالي	1496328448.17	1327981187.94	1284045102.87
	1623857256.70	1579578394.87	1626002462.1
النتيجة	0.92	0.84	0.78

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (3) والجدول رقم (1).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه تبين أن كل دينار مستثمر في الأصول الجارية يولد 0,9 دينار سنة 2020 إلا أننا نلاحظ انخفاض مستمر لهذا المعدل في 2021، 2022 وذلك راجع لسوء تسيير المخزون.

رابعاً: التصريحات الجبائية للمؤسسة الاقتصادية:

تخضع المؤسسة الاقتصادية ماكس وين باك إلى النظام الحقيقي وبالتالي تخضع لمجموعة من الضرائب والرسوم أهمها: الضريبة على أرباح الشركات، الرسم على النشاط المهني، الرسم على القيمة المضافة، الضريبة على الرسم الإجمالي، والرسوم الأخرى.

يلزم القانون المكلفين بالضريبة على اكتتاب تصريح شهري G50 لدى قباضة الضرائب التابعة لمكان مزاوله النشاط، وهذا قبل اليوم العشرين الموالية للشهر المعني في النموذج الذي تحدده الإدارة.

كل تأخير في إيداع التصريح المذكور، يترتب عنه دفع عقوبة ب 10% من الحقوق المستحقة وتصل إلى 20% بعد إخطار المكلف بالتسوية خلال شهر واحد.

تدفع الضريبة بالإضافة إلى العقوبة المذكورة أعلاه، في حالة امتناع المكلف عن التصريح وذلك بعد انقضاء الأجل المحددة.

أما بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة فكانت تصريحاتها الشهرية على مدار سنة 2021 كالتالي:

الجدول رقم (22): التصريحات الضريبية الشهرية للمؤسسة سنة 2021.

الشهر	اجمالي الضرائب	تاريخ إيداع التصريح	العقوبة
جانفي	2922767	21/02/21	-
فيفري	3041822	20/03/21	-
مارس	2993866	19/04/21	-
أبريل	2943388	20/05/21	-
ماي	2848257	20/06/21	-
جوان	2836175	19/07/21	-
جويلية	2810005	22/08/21	-
أوت	2752082	20/09/21	-
سبتمبر	2780224	20/10/21	-
أكتوبر	2966490	21/11/21	-
نوفمبر	2896365	20/12/21	-
ديسمبر	2755890	17/01/22	-

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على النتائج السنوية الممثلة في الملحق رقم (4).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة قد التزمت بأجلها القانونية للتصريحات الشهرية، وهذا دليل على وجود تسيير جبائي جيد فلو حدث العكس لتعرضت المؤسسة لعقوبات من قبل الإدارة الضريبية.

1. ضرائب ورسوم متعلقة برقم الأعمال

✓ **الرسم على النشاط المهني TAP:** رسم يفرض على رقم الأعمال، تخضع المؤسسة للرسم على النشاط المهني بنسبة 1% حسب حجم المعاملات بطريقة مباشرة، وفقا للمواد 207، 219، 357 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة. عينة الدراسة على TAP لسنة 2021 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (23): الرسم على النشاط المهني للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الرسم على النشاط المهني TAP	13286142	11787162	--

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (8).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الرسم على النشاط المهني كان يقدر ب 13286142 دينار سنة 2020 لكن انخفض سنة 2021 إلى 1178716، هذا راجع لانخفاض رقم الأعمال وطبقا لقانون المالية 2022 فإن المؤسسة محل الدراسة لم تعد ملزمة بالدفع وذلك لإعفاء المؤسسات الإنتاجية من الرسم على النشاط المهني وهذا ما يظهر لنل من خلال الجدول أعلاه سنة 2021.

✓ **الرسم على القيمة المضافة TVA:** هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة الى فائدة الخزينة الضريبية، حيث يخضع نشاط المؤسسة محل الدراسة على القيمة المضافة بمعدل 19%.

الجدول رقم (24): الرسم على القيمة المضافة للمؤسسة للسنة 2021.

البيان	الرسم على القيمة المضافة للمبيعات	الرسم على القيمة المضافة للمشتريات	الفارق بين المبيعات والمشتريات
الرسم على القيمة المضافة TVA	252316437	150680067	101636370

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (9).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تحصلت على مورد مالي (قيمة مالية) وهذا راجع لارتفاع قيمة المبيعات مقارنة بالمشتريات مما يؤثر ايجابا على خزينة المؤسسة محل الدراسة .

✓ **حقوق الطابع DT:** ضريبة تخص عمليات البيع المفوترة والمحصلة نقدا، تفرض بنسبة 1% في الفاتورة بمبلغ TTC على كل المبيعات سواء كانت سلعا أو خدمات، بحيث يتم التصريح لدى المصالح الجبائية من طرف البائع.

من خلال دراستنا التطبيقية للمؤسسة تم التوصل الى النتائج التالية:

الجدول رقم (25): حقوق الطابع للمؤسسة للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
حقوق الطابع DT	2788827	2382826	2473850

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (10).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حق الطابع شهد تذبذب في السنوات الثلاثة المدروسة حيث بلغ 2788829 دينار سنة 2020 ، لينخفض سنة 2021 إلى 2382826 دينار ليعاود الإرتفاع بشكل طفيف سنة 2022 ليصل إلى 2473850 دينار وهذا راجع لبدأ المؤسسة في التعامل مع زبائنها بشيكات بنكية بدل التحصيلات النقدية أي أنها تعمل على تطوير عملياتها المالية وهو علامة على تحسين في إدارة النقد وتقليل المخاطر المالية.

2. ضرائب ورسوم متعلقة بالدخل

✓ **الضريبة على أرباح الشركات IBS:** تتم دفعات الأقساط التسيقية خلال السنة التي تجب فيها حيث يساوي مبلغ كل قسط %30 من الضريبة الواجب دفعها، بحيث تخضع لها المؤسسة لهذه الضريبة بناء على المواد 135 و 136 من قانون الضرائب والرسوم المماثلة والمعدل المطبق في المؤسسة محل الدراسة هو %19 وتتمثل الآجال القانونية لإيداع التصريحات الجبائية كالتالي:

الجدول رقم (26): الآجال القانونية لإيداع التصريح بالضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة خلال السنة.

الأقساط	مبالغ الأقساط	تاريخ الإيداع
القسط الأول	% 30	20\02\20
القسط الثاني	%30	20\06\20
القسط الثالث	% 30	20\11\20

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات المؤسسة محل الدراسة.

بالإضافة الى إيداع التصريح الأخير للضريبة على أرباح الشركات قبل 30 أبريل على الأكثر من كل سنة لدى مفتشية الضرائب التي تتبع لها مكان تواجد الشركة.

وعند اسقاط هذه المعطيات على مؤسستنا محل الدراسة تبين لنا النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (27): الضريبة على أرباح الشركات للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2020-2021).

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (11).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
الضريبة على أرباح الشركات IBS	--	--	323443

التعليق: من خلال المعطيات المقدمة لنا تبين أن المؤسسة لم تدفع الضريبة على أرباح الشركات في السنتين 2020 و 2021 وهذا يعود إلى الفائض الذي نتج عن الدفع في السنوات السابقة، وبمعنى آخر فإن المؤسسة تدين لمصلحة الضرائب. أما في سنة 2022 فقدت دفعت مبلغ 323443 وهذا يدل على عودة التصريجات على طبيعتها في المؤسسة. هذا ما يظهر لنا بالتفصيل في الجدول أسفله:

الجدول رقم (28، 29، 30) على التوالي: الضريبة على أرباح الشركات المفصلة للسنوات (2020، 2021، 2022) بالترتيب.

2021	
المبلغ	الربح الخاضع
28299111	المعدل الخاضع للضريبة
5376831	مبلغ الضريبة 19
1603758	التسبيق 1
3000	التسبيق 2
--	التسبيق 3
4098857	الفائض الضريبي ل2020
5705615	المبلغ الإجمالي للخصم
--	الضريبة الواجبة الدفع
328784	الدفع الزائد

2020	
المبلغ	الربح الخاضع
27936496	المعدل الخاضع للضريبة
5307934	مبلغ الضريبة 19
1413549	التسبيق 1
2469850	التسبيق 2
1475332	التسبيق 3
4048060	الفائض الضريبي ل2019
9406791	المبلغ الإجمالي للخصم
--	الضريبة الواجبة الدفع
4098857	الدفع الزائد

2022	
المبلغ	الربح الخاضع
28901970	المعدل الخاضع للضريبة
5491374	مبلغ الضريبة 19
1592380	التسبيق 1
1592380	التسبيق 2
1654387	التسبيق 3
328784	الفائض الضريبي ل2021
5167931	المبلغ الإجمالي للخصم
323443	الضريبة الواجبة الدفع
--	الدفع الزائد

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (11).

✓ ضريبة الدخل على الأجور: والجدول التالي يوضح لنا النتائج المتحصل عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (31): ضريبة الدخل على الأجور للفترة (2020-2022).

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
ضريبة الدخل على الأجور IRG/S	34057803	34547331	23944894

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق (12).

التعليق: من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الضريبة على الدخل الإجمالي قدرت سنة 2020 و2021 ب 34 ملايين دينار ليشهد تدنيا ب حوالي 11 مليون دينار سنة 2022 هذا الإنخفاض راجع لتدني كتلة الأجور والأجر الخاضع بالإضافة إلى إحالة بعض من العمال إلى التقاعد.

المطلب الثاني: التسيير الجبائي في مرحلة التمويل

من خلال هذه المرحلة يتم التركيز على أهم أنواع مصادر تمويل المؤسسة.

أولاً: التمويل الذاتي

يعرف أن التمويل الذاتي هو مجموع الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة أو مصادر داخلية دون اللجوء إلى مصادر خارجية. كما هو معلوم يتكون من النتيجة الصافية بعد اقتطاع الضريبة بالإضافة إلى الاهتلاكات والمؤونات، تحت نظام الاهتلاك الخطي وقد كانت وضعية التمويل في المؤسسة محل الدراسة تحسب بالعلاقة التالية:

التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الاهتلاك والمؤونات

الجدول رقم (32): تطور التمويل الذاتي.

السنوات العلاقة	2020	2021	2022
النتيجة الصافية +	8636189.41	24533442.56	40642484.14
مخصصات الاهتلاك	1211071250.84	1297520415.79	1250002744.67
التمويل الذاتي	1239707440.25	1322053858.35	1290645228.81

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق رقم (3) و (1).

التعليق: من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن التمويل الذاتي في سنة 2021 أكبر من باقي السنوات، وذلك راجع إلى انخفاض النتيجة الصافية، مما يليه باقي السنوات وهذا يتيح لنا المجال للقول بأن المؤسسة المدروسة تتمتع بحجم تمويل ذاتي معتبر وهي تعتمد عليه كمصدر تمويل على المدى الطويل والقصير.

ثانيا: القروض

إن لجوء المؤسسة للاقتراض كمصدر تمويل خارجي ينتج عنه بعض المزايا الجبائية، ويعتبر الاقتراض أيضا مصدر الأقل تكلفة من الناحية الجبائية نتيجة خصم الفوائد المترتبة على القروض من الربح الخاضع للضريبة. وبالنسبة للمؤسسة المدروسة فقد قامت بالاقتراض والجدول التالي يوضح اجمالي القروض المتحصل عليها خلال السنوات المقدمة:

الجدول رقم (33): أقساط القرض للمؤسسة الاقتصادية.

السنوات	2020	2021	2022
العلاقة			
القروض	1134797893.32	1145793163.96	1228164083.39

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (2).

التعليق: من خلال الجدول رقم (33) نلاحظ أن المؤسسة محل الدراسة اعتمدت على مصادر التمويل الخارجية والتي تتمثل في القروض التي تمثل عبئا للمؤسسة إذ أنها تخضم قبل تحديد الربح الإجمالي للضريبة، بالتالي تقلص الوعاء الضريبي مما يسمح للمؤسسة بالحصول على وفر ضريبي ناتج عن الاقتراض.

ثالثا: التمويل الإيجاري

إن لجوء المؤسسة إلى هذا الأسلوب التمويلي باستئجار الأصل الاستثماري من مالكة مقابل دفع قيمة الإيجار بدلا من شرائه ولكن قد تنتهي العملية بالتمليك، عليه فاللجوء إلى التمويل الإيجاري في عملية التمويل وقرار المسير الجبائي باختيار هذا المصدر قد يوفر للمؤسسة وفرات ضريبية:

- ✓ معاملة التشريعات الضريبية المبالغ الإيجار كأعباء استغلال قابلة للخصم من نتيجة الاستغلال مما يقلل من حجم الوعاء الضريبي.
- ✓ عند انتهاء الاستئجار بحيازة الأصل تحقق المؤسسة وفرات ضريبية من ناحيتين.

✓ تحقيق وفرات ضريبية عن طريق اهتلاك الأصل بعد حيازته، ذلك في حالة ما إذا كانت مدة الإيجار أقلمن العمر الإنتاجي للأصل أو في حالة تجديده.

✓ تمويل حيازة الأصل بتكاليف الإيجار، زيادة على تخفيفها من الوعاء الضريبي¹.

إن أثر الجباية على سياسة التمويل الإيجاري يكون من خلال إبراز الاعتبارات الجبائية التي تدخل في قرار حيازة الأصول الإنتاجية الجديدة لدى المشروعات المختلفة، حيث يتاح أمام المؤسسة عدد من الخيارات للحصول على هذه الأصول، هي شراء هذا الأصل من مالها الخاص أو شرائه من مال مقترض، أو استئجاره لمدة معينة مقابل أجره محددة.

رابعاً: سياسة توزيع الأرباح

الأرباح الصافية هي تلك المبالغ المتبقية بعد اقتطاع الضريبة ويمكن للمسير أنيساهم في رفع نصيب المؤسسة منها من استغلال²:

✓ الاعتمادات الضريبية فيما يخص الضرائب على المداخل والأرباح من خلال استيفاء شروط الاستفادة منها.

✓ تبني النظام الضريبي المعدلات ضريبية معقولة توازن بين مصلحة المؤسسة ومصلحة خزينة الدولة. من الآليات التي يوفرها النظام الضريبي في هذا المجال:

- فرصة الاحتفاظ بالربح وعدم توزيعه لمدة (03) سنوات.
- عدم إخضاع (30%) من الأرباح المعاد استثمارها للضريبة على الدخل الإجمالي.
- إدراج فوائض القيمة الناتجة عن التنازل على الأصول الاستثمارية في الأسس الضريبية وبشكل جزئي وبنسبة (35%) عند التنازل على الأصل بعد هذا الأجل وإعفاء هذه الفوائض كلية في حال الالتزام بإعادة استثمارها في أجل ثلاث سنوات.

حيث تكمن العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح والجباية من خلال تفسير نظرية التمييز الجبائي والتي تشير إلى أنه لو كان معدل الضريبة على توزيعات الأرباح يزيد على معدل الضريبة على توزيعات الأرباح الرأسمالية. فإن حملة الأسهم يطلبون معدل العائد أكبر قياساً بشركة مماثلة تحتجز كل أرباحها أو الجزء الأكبر منه، مما يزيد من تكلفة الأموال للمؤسسة الأولى وبالتالي تنخفض القيمة السوقية للسهم الواحد.

ومنه مهمة التسيير الجبائي في مرحلة التمويل يهدف إلى التخفيض من الوعاء الضريبي عن طريق خلق الوفورات الضريبية من خلال الفوائد التي تدفعها المؤسسة على القروض، إذا كان التمويل بالاستدانة،

¹زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 47. (بتصرف).

²زواق الحواس، مرجع سبق ذكره، ص 04. (بتصرف).

واختيار مصادر التمويل التي تعطي لها أكبر تحفيزات جبائية إذا كان التمويل عن طريق الأموال الخاصة.

المطلب الثالث: التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار:

أعطى المشرع الجزائري للمؤسسات الاقتصادية مجموعة من الحوافز الضريبية التي تساعد في ترقية الاستثمارات وأوكلت عملية تنظيم هذه الإجراءات للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والتي تمنح مزايا عدة في ثلاثة مستويات وهي¹:

أولاً: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

1. مرحلة الإنجاز:

- ✓ الإعفاء من الحقوق الجمركية، فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنية محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.
- ✓ تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.
- ✓ الإعفاء لمدة عشر (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار، ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- ✓ الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأسمال.

2. مرحلة الاستغلال:

- ✓ تمنح إعفاءات لمدة ثلاث (3) سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثه حتى مائة (100) منصب شغل ابتداء من بدء النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر وهي:

¹ زينات أسماء، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 33، 2016، ص 121.

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).
- ✓ تخفيض بنسبة 50 من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

ثانيا: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة بالإضافة إلى التي تخلق فرص عمل

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية والصناعية والفلاحية هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون 09-16 المتعلق بترقية الاستثمار، في هذه الحالة يستفيد المستثمر من التحفيز الأكثر تشجيعا.

أما النوع الثاني من المزايا الإضافية فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من مائة (100) منصب شغل دائم والممنوحة لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج مناطق الجنوب والهضاب العليا وكذا المناطق التي تستدعي التنمية في مدة اعفاء جبائي من ثلاث سنوات الى خمس سنوات.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمار ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني

تستفيد من المزايا الاستثنائية الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تتصرف باسم الدولة كما يلي:

1. مرحلة الإنجاز:

- ✓ كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، كذا كل التسهيلات التي قد تمنح إمكانية تحويل مزايا الإنجاز بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار محل تحويل للمتعاقدين مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار الحساب هذا الأخير.

2. مرحلة الاستغلال:

- ✓ تحديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.
- ✓ تنفيذ من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
- ✓ تنفيذ من الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ولمدة لا تتجاوز خمس (5) سنوات.

خلاصة الفصل:

من خلال عرضنا في هذا الفصل حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة المتمثلة في التسيير الجبائي و دوره في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مكسوين باك استنتجنا أثر التسيير الجبائي من خلال دراسة مختلف مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية و التصريحات الجبائية هذا في مرحلة الاستغلال و عناصر أخرى في مرحلة التمويل و الاستثمار حيث تبين أن المؤسسة محل الدراسة تمارس التسيير الجبائي ممارسة حسنة بغض النظر عن بعض العناصر منها : التمويل الايجاري.... أي أن هذا الأخير يتمتع ببعض الامتيازات تسمح للمؤسسة بالحصول على تدفقات نقدية تتيح لها المجال في تحسين الأداء المالي للمؤسسة .

الخاتمة

خاتمة

تناول موضوع الدراسة دور التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية حيث تتمثل الإشكالية في مدى تأثير التسيير الجبائي على الأداء المالي داخل مؤسسة مكسوين باك، من خلال ماتم التطرق إليه في الفصلين النظري والتطبيقي يمكن القول أن التسيير الجبائي هو عملية قانونية تلتزم بها المؤسسة بشكل رسمي من طرف المسير الجبائي حيث تهدف إلى مساعدة المؤسسة لبلوغ أهدافها وتحقيق الأمن الجبائي اعتمادا على مدى احترام القانون الجبائي والمفاضلة بين الخيارات الجبائية الممنوحة التي بدورها تساعد على خلق وفرات ضريبية تساهم في تحسين الوضعية المالية للمؤسسة سواء في مرحلة الاستغلال والتمويل أو الاستثمار من جهة وتدئة المخاطر الجبائية التي تزيد من تكلفتها الجبائية من جهة أخرى.

1. نتائج البحث:

من خلال المعلومات السابقة توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ يعمل التسيير الجبائي على المفاضلة واستغلال البدائل الجبائية التي تخدم الأداء المالي للمؤسسة.
- ✓ يسمح التسيير الجبائي الجيد بخلق تدفقات نقدية إضافية للمؤسسة.
- ✓ التسيير الجبائي لا يمد بأي صلة للممارسات غير مشروعة.
- ✓ التسيير الجبائي يؤثر بشكل مباشر على خزينة المؤسسة من خلال دفع مختلف المستحقات المالية الخاصة بها أي التأثير على التوازن المالي.
- ✓ يتمثل الأمن الجبائي في احترام القانون الجبائي وذلك من خلال الوفاء بمختلف الإلتزامات الجبائية.
- ✓ الأداء المالي من أهم مقومات المؤسسة وذلك باعتباره نظام متكامل لاحتوائه على معلومات دقيقة وموثوقة.
- ✓ تعتبر مؤشرات الأداء المالي من أهم الوسائل المتعمدة للكشف عن مختلف الأخطاء والانحرافات والقيام بمراجعتها للوصول إلى الأهداف المسطرة وتحفيز الإدارة لتحقيق نتائج أفضل.
- ✓ البحث عن مصادر أخرى للتمويل قصد الحصول على تحفيزات جبائية مقدمة من طرف التشريع الجزائري.

كما توصلنا من خلال الدراسة الميدانية إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- ✓ من خلال الإستثمارات التي قامت بها المؤسسة تمكنت من الحصول على تخفيض لكل من الضريبية على النشاط المهني والضريبية على أرباح الشركات أي اكتسابها لوفرات ضريبية ومالية.

- ✓ انعكس أثر التسيير الجبائي للمؤسسة على الأداء المالي في مرحلة التمويل ايجابا وذلك بسبب اعتمادها على التمويل الذاتي مما أدى لإستفادتها من تحفيزات جبائية بالإضافة إلى اعتمادها على القروض كمصدر تمويل مما سمح لها بتحقيق وفورات ضريبية.
- ✓ كانت المؤسسة قادرة على استغلال التسيير الجبائي بشكل أفضل خاصة في مرحلة الإستثمار.

2. اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ بعد حصولنا على النتائج المستخلصة من البحث والدراسة التطبيقية، تبين لنا أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية مكسوين باك محل الدراسة، هذا يبين ويثبت صحة الفرضية الرئيسية للبحث.
- ✓ من خلال دراستنا التطبيقية تبين لنا أن التسيير الجبائي هو ممارسة قانونية يسمح للمؤسسة بالحصول على عدة تدفقات تعود بالنفع عليها. هذا ما يتماشى مع الفرضية الأولى.
- ✓ الأداء المالي هو الكشف عن الوضعية المالية للمؤسسة عن طريق النسب والمؤشرات، التي تسمح له بتعقب المشاكل المالية التي يمكن للمؤسسة الوقوع فيها وطريقة مواجهتها. وهذا يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ ظهر لنا التسيير الجبائي في المؤسسة محل الدراسة في مرحلة الاستغلال من خلال التزامها بجميع المواعيد الجبائية، هذا دليل على ابتعادها على العقوبات والغرامات واستغلال جميع الامتيازات الجبائية يؤثر بشكل إيجابيا على مؤشرات التوازن المالي وهذا ما ظهر لنا من خلال النتائج المتحصل عليها في الدراسة التطبيقية، هذا ما يثبت صحة فرضية البحث الثالثة في مرحلة الاستغلال.
- ✓ اعتمدت المؤسسة الاقتصادية مكسوين باك في مرحلة التمويل على المصادر الداخلية منها التمويل الذاتي، قصد الحصول على وفر ضريبي، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة من خلال مرحلة التمويل.
- ✓ استفادت المؤسسة الاقتصادية محل الدراسة من الحوافز الجبائية الممنوحة من طرف الدولة نتيجة توسيع الإستثمار وإعادة الإستثمار، مما يعني أن المؤسسة اتخذت القرار الصواب في التسيير، هذا ما يثبت الفرضية الثالثة للبحث في مرحلة الإستثمار.

3. توصيات وأفاق البحث:

اعتمادا على النتائج المتحصل عليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي:

- ✓ ضرورة وضع خطة جبائية حتى تتسنى للمؤسسة الحصول على المزيد من الامتيازات الضريبية.
- ✓ ضرورة نشر الثقافة الجبائية للمسييرين الجبائين في المؤسسة الاقتصادية.

✓ ضرورة استغلال التحفيزات الجبائية التي لم تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار كالإستثمار في المناطق المراد ترقيتها.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا البحث تبين أن هناك جوانب أخرى جديرة بالبحث ونقترحها لتكون محل بحوث ودراسات مستقبلية نذكر منها:

- ✓ دور الثقافة الجبائية في تحسين الأداء الجبائي للمؤسسة الاقتصادية.
- ✓ التسيير الجبائي الجزائري بين الواقع و التطلعات.
- ✓ مساهمة التحفيزات الجبائية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.

قائمة البرامج

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب:

- 1) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، 2002، ص37.
- 2) الياس بن ساسي وقريشي يوسف، التسيير المالي، دار وائل للنشر، الجزء الأول، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص222.
- 3) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2011، ص13، ص14.
- 4) سارة أحمد زايد التميمي، أثر إدارة رأس المال على الأداء المالي للشركات الصناعية، دار أمجد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص65.
- 5) سعود جايد مشكور العمري، أساسيات الإدارة المالية الحديثة، جامعة المثنى، الطبعة الأولى، 2020، ص35.
- 6) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي مدخل في التحليل واتخاذ القرار، مركز الإسكندرية للكتاب، 2002، ص242.
- 7) شنوف شعيب، المحاسبة المالية وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي SCF، ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص324.
- 8) عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية رمل، الإسكندرية، مصر، 2004، ص51.
- 9) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009، ص19.
- 10) محمد مطر، التحليل المالي والائتماني والأساليب والأدوات الاستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2003، ص3.
- 11) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لاتخاذ القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص12.

المجلات:

- 1) زينات أسماء، مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر باستخدام التحفيزات الجبائية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد33، 2016، ص121.

- (2) سعيد رحيم، زينب خلدون، دراسة تحليلية لمدى صلاحية نظرية الرفح المالي في المشروعات الاقتصادية الاسلامية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث الدراسية، المجلد3، العدد4، جوان2018، ص59.
- (3) سهام كركودي وحليمة بوسلمة، مساهمة التسيير الجبائي في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 15، 2018، ص 129. (بتصرف).
- (4) صابر عباس ومحمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد12، بسكرة، الجزائر، 2013، ص، ص 121، 122. (بتصرف).
- (5) مصطفى عوادي، منير عوادي، مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، المجلد الثاني، العددالأول، 2021، ص360.
- المذكرات والرسائل والأطروحات:**
- (1) أحمد لعناق والحوسين طالب أحمد، "دور التسيير الجبائي في تخفيض التكاليف الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة غرداية. 202. ص12.
- (2) اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2008، ص، ص 52، 53.
- (3) بوتيارة سمير وبشيش عبد المالك، التسيير الجبائي ودوره في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة بالمركب الصناعي والتجاري الحضنة بالمسيلة، مذكرة تخرج الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019، ص 24.
- (4) بورنيسة مريم، محاسبة التسيير ودورها في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2020، ص62.
- (5) بوساوي علي، أم الدويبات مريم، دراسة تحليلية لتقنيات التسيير الجبائي في المؤسسات المصرفية بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصولف ميلة، 2022، ص29.
- (6) خنفي لحسن، بن دالي مصطفى نور الإسلام، دور التسيير الجبائي في الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة فرايبك - مذكرة ماجستير، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2017، ص 10.

- (7) راضية بن يزة، أثر الاستراتيجية الجبائية على المؤسسة - قطاع الخدمات - دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين المديرية الجهوية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011، ص ص 98 99.
- (8) شناوي إسماعيل وهندي كريم، أثر الجباية على التسيير المالي للمؤسسة، مذكرة نهاية دراسات عليا في الجباية، غير منشورة، المدرة الوطنية للضرائب، القليعة، الجزائر، 2005، ص، ص 74،75. (بتصرف).
- (9) صابر عباس، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص15. (بتصرف).
- (10) صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ص15.
- (11) عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص-ص 39-41.
- (12) عبد الغاني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرسال نموذج للإنداز المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، 2007، ص36.
- (13) عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016، 2017، ص104.
- (14) لطيفة غولة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تناولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ص53.
- (15) لطيفة غولة، الوظيفة الجبائية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية تناولت عينة من المؤسسات الاقتصادية بورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص 47.
- (16) محمد حمر العين ترشيد الاختيارات الجبائية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة باتنة، 2010-2011، ص 91.
- (17) محمد عادل عياض. محاولة تحليل التسيير الجبائي وأثره على المؤسسات. مذكرة ماجستير. كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية جامعة ورقلة 2003 ص1.
- (18) نجلاء نويلي، استخدام ادوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

19) النمري نصر الدين، تحليل النمو وخلق القيمة في المؤسسات الاقتصادية ودوره في تقييم وقيادة الأداء المالي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس 2015، ص-ص 63-65.

20) وسيلة طالب، الضغط الضريبي والفعالية الضريبية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2004، ص 25. (بتصرف).

21) وهبي ليندة، دور الحوكمة المالية في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2015، ص، ص 53، 52.

الملتقيات:

1) زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، أبريل 2009 ص، ص 2، 3.

2) زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائية في اتخاذ القرار، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2005، ص 47. (بتصرف).

المطبوعات الجامعية:

1) بلعادي عمار، التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 2019، ص14.

2) بوعريوة الربيع، محاضرات في مقياس التسيير المالي، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2019، ص16.

3) حامد عبد المجيد دراز، دراسات في السياسة المالية، محاضرات، الدار الجامعية، القاهرة، مصر، 2002، ص390. (بتصرف).

القوانين والمراسيم:

1) القانون رقم 89/1، المؤرخ في 7 فبراير 1989، المتضمن القانون المدني الجزائري.

المراجع باللغة الفرنسية:

1) Anis mouelhi, la gestion fiscale de l'entreprise (ça de Tunisie), Mémoire de fin d'étude de troisième cycle spécialisée en finance publique option fiscalité, IEDF ,22promotions, Année 2006 p7.

- 2) Emmanuel Dlsle, Jacques Saraf, gestion fiscale ,12eme Edition, Tunod, Paris,2012 P1.
- 3) Indentification et impact des pratique de la gestion fiscal sur la performance fiscale des groupes de musclées : une étude menée dans la contxtetunten, gestion et management université de franch–conte,2015 français p61.
- 4) Jaques Duhem et Michel Jammes, op, cite, p26. (a ma propre discrétion).
- 5) M Sholes et M Wolf son, cite par R yaih, in fiscalité et para formance des entreprises, rôle de l'expertise comptable faculté des sciences économique et de gestion RCFN :52 ,2001 universités de Sfax p22.

البلّاحق

الملحق 1

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:47

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 786 727,16	1 786 727,16		
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		1 436 298 568,65	1 209 074 199,56	227 224 369,09	243 306 343,83
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		6 468 263,15		6 468 263,15	4 142 593,08
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 444 553 558,96	1 210 800 926,72	233 692 632,24	247 448 936,91
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 105 752 181,82		1 105 752 181,82	1 114 972 148,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		428 127 363,46	210 324,12	427 917 039,34	329 549 573,57
Autres débiteurs		58 072 253,64		58 072 253,64	38 556 439,12
Impôts et assimilés		12 125 773,22		12 125 773,22	12 028 286,44
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		19 990 008,68		19 990 008,68	19 119 237,30
TOTAL ACTIF COURANT		1 624 067 580,82	210 324,12	1 623 857 256,70	1 514 225 685,35
TOTAL GENERAL ACTIF		3 068 621 139,78	1 211 071 250,84	1 857 549 888,94	1 761 674 622,26

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:46

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 786 727,16	1 786 727,16		
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		1 608 701 960,11	1 205 523 364,51	313 178 595,60	227 224 369,09
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		321 611,67		321 611,67	6 468 263,15
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 610 810 298,94	1 297 310 091,67	313 500 207,27	233 692 632,24
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		958 480 549,92		958 480 549,92	1 105 752 181,82
Créances et emplois assimilés					
Clients		566 181 764,17	210 324,12	565 971 440,05	427 917 039,34
Autres débiteurs		28 014 162,08		28 014 162,08	58 072 253,64
Impôts et assimilés		7 233 808,67		7 233 808,67	12 125 773,22
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		19 878 434,15		19 878 434,15	19 990 008,68
TOTAL ACTIF COURANT		1 579 788 718,99	210 324,12	1 579 578 394,87	1 623 857 256,70
TOTAL GENERAL ACTIF		3 190 599 017,93	1 297 520 415,79	1 893 078 602,14	1 857 549 888,94

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:45

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	N			N-1
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 786 727,16	1 786 727,16		
Immobilisations corporelles					
Terrains					
Bâtiments					
Autres immobilisations corporelles		1 615 471 052,01	1 248 005 693,39	367 465 358,62	313 178 595,60
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		3 850 857,06		3 850 857,06	321 611,67
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 621 108 636,23	1 248 792 420,66	371 316 215,68	313 500 207,27
ACTIF COURANT					
Stocks et en cours		1 067 902 955,47		1 067 902 955,47	958 480 549,92
Créances et emplois assimilés					
Clients		465 826 037,41	210 324,12	465 615 713,29	565 971 440,05
Autres débiteurs		60 386 815,36		60 386 815,36	28 014 162,08
Impôts et assimilés		5 872 556,71		5 872 556,71	7 233 808,67
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		26 224 421,30		26 224 421,30	19 878 434,15
TOTAL ACTIF COURANT		1 626 212 786,25	210 324,12	1 626 002 462,13	1 579 578 394,87
TOTAL GENERAL ACTIF		3 247 321 422,48	1 250 002 744,67	1 997 318 677,81	1 893 078 602,14

الملحق 02

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:47

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

BILAN (PASSIF)

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		194,500,000,00	194 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		393,745,584,93	390 875 012,93
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		28,636,189,41	23 355 683,52
Autres capitaux propres - Report à nouveau		105,870,221,28	85 385 109,76
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		722,751,995,62	694 115 806,21
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		70 594 854,33	275 430 426,41
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		70 594 854,33	275 430 426,41
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		663 804 174,79	416 480 604,31
Impôts		15 191 600,10	14 688 012,00
Autres dettes		126 500 266,96	137 619 933,22
Trésorerie passif		258 706 997,14	223 339 840,11
TOTAL III		1 064 203 038,99	792 128 389,64
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 857 549 888,94	1 761 674 622,26

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états finan

SARL MAXWIN PACK

EDITION_DU24/03/2024 10:46

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

EXERCICE:01/01/21 AU 31/12/21

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		194 500 000,00	194 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		395 177 394,40	393 745 584,93
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		24 533 442,56	28 636 189,41
Autres capitaux propres - Report à nouveau		133 074 601,22	105 870 221,28
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		747 285 438,18	722 751 995,62
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		175 428 830,87	70 594 854,33
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		175 428 830,87	70 594 854,33
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		473 243 119,16	663 804 174,79
Impôts		13 522 104,65	15 191 600,10
Autres dettes		137 759 050,84	126 500 266,96
Trésorerie passif		345 840 058,44	258 706 997,14
TOTAL III		970 364 333,09	1 064 203 038,99
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 893 078 602,14	1 857 549 888,94

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états finan

SARL MAXWIN PACK

ZI ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:45

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		194 500 000,00	194 500 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		396 404 066,50	395 177 394,40
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		40 642 484,14	24 533 442,56
Autres capitaux propres - Report à nouveau		137 608 043,78	133 074 601,22
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		769 154 594,42	747 285 438,18
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		236 365 509,87	175 428 830,87
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		236 365 509,87	175 428 830,87
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		403 570 686,62	473 243 119,16
Impôts		20 760 355,15	13 522 104,65
Autres dettes		122 088 743,07	137 759 050,84
Trésorerie passif		445 378 788,68	345 840 058,44
TOTAL III		991 798 573,52	970 364 333,09
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		1 997 318 677,81	1 893 078 602,14

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états finan

الملحق رقم 03

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:47

EXERCICE:01/01/20 AU 31/12/20

COMPTE DE RESULTAT /NATURE

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		1 496 328 448,17	1 356 247 452,93
Variation stocks produits finis et en cours		-29 463 747,79	7 094 787,88
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 466 864 700,38	1 363 342 240,81
Achats consommés		-969 415 127,09	-891 211 919,22
Services extérieurs et autres consommations		-77 448 565,80	-88 895 319,32
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-1 046 863 692,89	-980 107 238,54
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		420 001 007,49	383 235 002,27
Charges de personnel		-254 561 608,30	-225 626 596,08
Impôts, taxes et versements assimilés		-13 329 710,42	-13 151 590,20
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		152 109 688,77	144 456 815,99
Autres produits opérationnels		1 523,36	486 146,80
Autres charges opérationnelles		-530 052,21	-2 731 045,90
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-91 014 766,36	-99 482 836,72
Reprise sur pertes de valeur et provisions		210 324,12	210 324,12
V- RESULTAT OPERATIONNEL		60 776 717,68	42 939 404,29
Produits financiers		165 765,74	22 883,94
Charges financières		-26 998 359,59	-14 260 744,71
VI-RESULTAT FINANCIER		-26 832 693,85	-14 237 860,77
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		33 944 123,83	28 701 543,52
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-5 307 934,42	-5 345 860,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 467 242 313,60	1 364 061 595,67
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 438 606 124,19	-1 340 705 912,15
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		28 636 189,41	23 355 683,52
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		28 636 189,41	23 355 683,52

COMPTE DE RESULTAT /NATURE -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		1 327 981 187,94	1 496 328 448,17
Variation stocks produits finis et en cours		-1 172 517,70	-29 463 747,79
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 326 808 670,24	1 466 864 700,38
Achats consommés		-866 532 662,80	-969 415 127,09
Services extérieurs et autres consommations		-61 718 888,97	-77 448 565,80
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-928 251 551,77	-1 046 863 692,89
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		398 557 118,47	420 001 007,49
Charges de personnel		-251 470 331,02	-254 561 608,30
Impôts, taxes et versements assimilés		-11 787 161,01	-13 329 710,42
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		135 299 626,44	152 109 688,77
Autres produits opérationnels		9 498 085,06	1 523,36
Autres charges opérationnelles		-2 356 594,62	-530 052,21
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-86 659 489,07	-91 014 766,36
Reprise sur pertes de valeur et provisions		210 324,12	210 324,12
V- RESULTAT OPERATIONNEL		55 991 951,93	60 776 717,68
Produits financiers		544 749,20	165 765,74
Charges financières		-26 626 427,57	-26 998 359,59
VI-RESULTAT FINANCIER		-26 081 678,37	-26 832 593,85
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		29 910 273,56	33 944 123,83
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-5 376 831,00	-5 307 934,42
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 337 061 828,62	1 467 242 313,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 312 528 386,06	-1 438 606 124,19
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		24 533 442,56	28 636 189,41
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		24 533 442,56	28 636 189,41

SARL MAXWIN PACK

Z.I ZONE B SECTION 07 LOT 47 ROUIBA

N° D'IDENTIFICATION:000716097335928

EDITION_DU24/03/2024 10:45

EXERCICE:01/01/22 AU 31/12/22

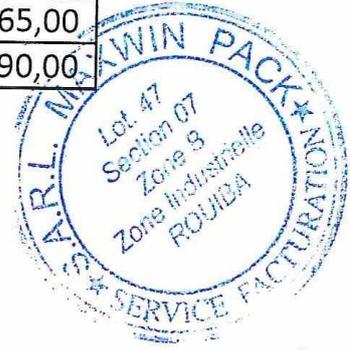
COMPTE DE RESULTAT /NATURE -copie provisoire

	NOTE	N	N-1
Ventes et produits annexes		1 284 045 102,87	1 327 981 187,94
Variation stocks produits finis et en cours		725 675,58	-1 172 517,70
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		1 284 770 778,45	1 326 608 670,24
Achats consommés		-888 092 956,11	-866 532 662,80
Services extérieurs et autres consommations		-38 587 725,68	-61 718 888,97
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		-926 680 681,79	-928 251 551,77
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		358 090 096,66	398 557 118,47
Charges de personnel		-212 387 851,92	-251 470 331,02
Impôts, taxes et versements assimilés		-2 573 100,00	-11 787 161,01
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		143 129 144,74	135 299 626,44
Autres produits opérationnels		31 718 821,76	9 498 085,06
Autres charges opérationnelles		-2 827 843,19	-2 356 594,62
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-91 700 365,14	-86 659 489,07
Reprise sur pertes de valeur et provisions		210 324,12	210 324,12
V- RESULTAT OPERATIONNEL		80 530 082,29	55 991 951,93
Produits financiers		3 085 580,75	544 749,20
Charges financières		-37 481 804,90	-26 626 427,57
VI-RESULTAT FINANCIER		-34 396 224,15	-26 081 678,37
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		46 133 858,14	29 910 273,56
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-5 491 374,00	-5 376 831,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 319 785 505,08	1 337 061 828,62
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		-1 279 143 020,94	-1 312 528 386,06
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		40 642 484,14	24 533 442,56
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		40 642 484,14	24 533 442,56

الملحق رقم 04

declaration g50 2021

DATE	LIBELLE	DEBIT
21/02/2021	IRG S G50-01/2021	2 922 767,00
20/03/2021	IRG S G50-02/2021	3 041 822,00
19/04/2021	IRG S G50-03/2021	2 993 866,00
20/05/2021	IRG S G50-04/2021	2 943 388,00
20/06/2021	IRG S G50-05/2021	2 848 257,00
19/07/2021	IRG S G50-06/2021	2 836 175,00
22/08/2021	IRG S G50-07/2021	2 810 005,00
20/09/2021	IRG S G50-08/2021	2 752 082,00
20/10/2021	IRG S G50-09/2021	2 780 224,00
21/11/2021	IRG S G50-10/2021	2 966 490,00
20/12/2021	IRG S G50-11/2021	2 896 365,00
17/01/2022	IRG S G50-12/2021	2 755 890,00



الملحق رقم 05

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS DE LA
WILAYA DE ALGER
INSPECTION DES IMPOTS
ROUBA
RECEPTE DES IMPOTS
ROUBA
COMMUNE DE :

MOIS DE : janvier / 2021
TRIMESTRE :

**IMPOTS ET TAXES PERCUS AU COMPTANT
OU PAR VOIE DE RETENUE A LA SOURCE**
DECLARATION TENANT LIEU DE BORDEREAU - AVIS DE VERSEMENT

Série G, N° 50

ATTENTION
La présente déclaration doit être déposée à la recette des Impôts dans les **VINGT PREMIERS JOURS DU MOIS**.

M SARL MAXWIN PACK
(Personne Physique - sans société)
Activité/Profession TRANSFORMATION MATIERE EN PLASTIQUE
Adresse LOT 47 SECTION 07 ZONE -B- ZONE I ROUBA

N. I. S. N. I. F. F. J. CODE ACTIVITE

0 0 0 7 1 6 0 9 7 3 3 5 9 2 8
1 6 4 2 0 0 9 0 6 9 5

Nature des Impôts	Code	Opérations Imposables	Chiffre d'affaires brut	Chiffre d'affaires Imposable Recettes Professionnelles Imposables	Taux	Montant à payer (en D.A.)
TAP	C 1 A 11	Affaires bénéficiant d'une réduction de 30 %				
	C 1 A 12	Affaires bénéficiant d'une réduction de 30 %				
	C 1 A 13	Affaires sans réduction - Taux d'exonération ANDI 11,24%	101 441 573	90 039 540	1,00%	900 395
	C 1 A 14	Revenu en Pétit			2,00%	
	C 1 A 20	Recettes professionnelles (Professions libérales)				
1		Préciser autres taux de réduction le cas échéant	TOTAL	101 441 573		900 395

AP/IBS	E 1 M 10 E 1 M 10	Acomptes et Solde I.B.S. Acompte Provisionnel	Détermination des acomptes et du solde de liquidation	Montant à payer (en D.A.)
2			TOTAL	2

IRG/Salaires Autres retenues à la source I.R.G. Retenues à la source I.B.S.	E 1 L 20 E 1 L 30 E 1 L 40 E 1 L 60 E 1 L 80 E 1 M 30 E 1 M 40	Catégories de revenus soumis à une retenue à la source I.R.G. ou I.B.S.	Revenus nets imposables	Taux Barème	Montant à payer (en D.A.)
3	E 1 L 20	IRG/Traitements salaires, pensions et rentes viagères	17 224 220	10%	2 922 767
	E 1 L 30	IRG/Revenus des Créances, dépôts et Cautionnements (Titres nominatifs)		10%	
	E 1 L 40	IRG/Bénéfices distribués par les Sociétés de Capitaux et assimilées		10%	
	E 1 L 60	IRG/Revenus des bons de caisse-anonymes		30%	
	E 1 L 80	IRG/Autres retenues à la source		Barème	
	E 1 M 30	IBS/Revenus des Entreprises Etrangères non installées en Algérie (Prest. De Services) (1)		24%	
E 1 M 40	IBS/Autres retenues à la source				
		(1) Indiquez référent déductible des retenues à la source par entreprise	TOTAL		2 922 767

الملحق رقم 06

DROIT DE TIMBRE SUR ETAT	E 2 E 00	Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)
4			26 966 615		267 654
		TOTAL	26 966 615		267 654

IMPOTS ET TAXES NON REPRIS CI-DESSUS		Opérations Imposables	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant à payer (en D.A.)
5					
		TOTAL			

RECAPITULATION (EN DA)	Cadre réservé au contribuable	Cadre réservé à la recette des impôts	Cadre réservé à l'inspection des impôts
1 - TAP 2 - AP / IBS 3 - VF 4/1 - IRG / Salaires 4/2 - IRG / Autres Ret. Source 4/3 - IBS / Retenues à la source - TIC 5 - Droit de timbre 6 - Autres 7 - TVA	Certifié sincère et véritable le contenu de la présente déclaration et conforme aux documents comptables. A ALGER le 07/04/2024 CACHET: SIGNATURE	Reçu - ce jour la présente déclaration enregistrée sous le numéro : Payée - par chèque bancaire N° du : tirée sur l'agence : du : - par chèque postal N° du : - en numéraire : Prise en recette par quittance N° de ce jour A le : Le Receveur des Impôts, CACHET: SIGNATURE	Déclaration enregistrée le : Observations éventuelles :
MONTANT TOTAL A PAYER	11 876 335		

الملحق رقم 07

TAXE SUR LA VALEUR AJOUTÉE

Les chiffres d'affaires et les revenus sont inscrits en dinars, le dernier chiffre étant ramené au zéro (exemple : 325.626 D.A. → 325.620 D.A.)

A/ Chiffres d'affaires Imposables

Code	Opérations assujetties à la TVA	Chiffre d'affaires Total	Chiffre d'affaires exonéré	Chiffre d'affaires imposable	Taux	Montant des Droits (en D.A.)
E 3 B 11	Biens produits et denrées visées par l'article 23 du C/TCA				95%	
E 3 B 12	Prestations de Services visées par l'article 23 du C/TCA					
E 3 B 13	Opérations immobilières visées par l'article 23 du C/TCA					
E 3 B 14	Actes médicaux					
E 3 B 15	Commissionnaires et Courtiers					
E 3 B 16	Procédure d'énergie					
E 3 B 21	Production : biens, produits, denrées visées par l'article 21 du C/TCA	101 441 573		101 441 573	19%	19 273 899
E 3 B 22	Revenu en Pétit : biens, produits, denrées visées par l'article 21 du C/TCA				19%	
E 3 B 23	Professions Libérales					
E 3 B 24	Opérations de Broquages et d'Assurances					
E 3 B 26	Prestations de Téléphones et de Téléx					
E 3 B 28	Autres Prestations de Services				19%	
E 3 B 31	Débit de Biens					
E 3 B 32	Production : biens, produits, denrées visées à l'article 21 du C/TCA					
E 3 B 33	Revenu en Pétit : biens, produits, denrées visées à l'article 21 du C/TCA					
E 3 B 34	Tableaux et illustrations					
E 3 B 35	Spécimens, jeux diversifiés autres que ceux de l'article 21 du C/TCA					
E 3 B 36	Autres prestations de Services visées à l'article 21 du C/TCA					
E 3 B 37	Commissionnaires sur offre					
	TOTAL GENERAL DES CHIFFRES D'AFFAIRES	101 441 573		101 441 573		19 273 899

B/ Déductions à Opérer

NATURE DES DEDUCTIONS	MONTANT
E 3 B 91 Décompte antérieur (mois précédent)	
E 3 B 92 T.V.A. sur achats de biens, matières et services (art. 29 C/T.C.A.)	11 488 380
E 3 B 93 T.V.A. sur achats de biens amortissables (art. 38 C/T.C.A.)	
E 3 B 94 Régularisation du prorata (déduction complémentaire) (art. 40 C/T.C.A.)	
E 3 B 95 T.V.A. à récupérer sur factures annulées ou impayées (art. 18 C/T.C.A.)	
E 3 B 96 Autres déductions (Notification du précompte, etc...)	
	11 488 380

C/ TVA à Payer

Code	Description	Montant
C	Total des droits dus	19 273 899
E 3 B 97	Régularisation du prorata (art. 40 C/T.C.A.) (+) (déduction excédentaire)	
E 3 B 98	Reversement de la déduction (art. 37 C/T.C.A.) (-)	
	TOTAL A REMPLIR (C)	19 273 899
D	Total des déductions à opérer (B) (-)	11 488 380
E 3 B 00	TVA à payer au titre des mois (C-D) (A reporter dans le cadre "Recapitulatif" ligne 10)	7 785 519
E 3 B 99	Précompte à reporter sur le mois suivant (B - C)	

الملحق رقم 08

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE TAP 2020

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION			ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)				
	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP		
JANVIER	129 434 375,42	114 885 952,82	14 548 422,60	1 294 343,75	1 148 860	129 434 375,00	114 885 952,80	1 148 860	0,42	0,38	0,00
FÉVRIER	109 589 451,60	97 271 597,60	12 317 854,00	1 095 894,52	972 716	109 589 452,00	97 271 597,00	972 716	0,40	-	-
MARS	91 191 413,75	80 941 500,00	10 249 913,75	911 974,14	809 415	91 191 416,00	80 941 500,00	809 415	2,25	-	-
AVRIL	80 537 445,51	80 361 037,00	16 176 458,51	925 374,46	803 610	80 537 445,00	80 361 037,00	803 610	0,51	-	-
MAI	115 488 851,06	102 989 947,00	12 987 904,06	1 154 888,51	1 029 809	115 488 851,00	102 989 947,00	1 029 809	0,06	-	-
JUIN	143 343 371,27	127 231 593,09	16 111 778,27	1 433 433,71	1 272 316	143 343 369,00	127 231 593,00	1 272 316	16,27	-	-
JUILLET	135 899 904,06	119 914 674,00	15 185 230,06	1 359 999,04	1 199 147	135 899 904,00	119 914 674,00	1 199 147	0,06	-	-
AOÛT	148 178 896,22	131 523 583,00	16 655 313,22	1 481 788,06	1 315 236	148 178 896,00	131 523 583,00	1 315 236	3,78	3,00	0,03
SEPTEMBRE	134 890 890,48	119 125 432,00	15 755 558,48	1 348 808,90	1 191 254	134 890 890,00	119 125 432,00	1 191 254	879 274,48	-	-
OCTOBRE	129 323 560,38	114 787 592,00	14 535 968,38	1 293 235,68	1 147 878	129 323 560,00	114 787 592,00	1 147 878	879 271,00	-	-
NOVEMBRE	131 628 724,00	117 428 590,00	14 200 134,00	1 316 287,24	1 174 285,90	131 628 724,00	117 428 590,00	1 174 285,90	21,27	-	-
DECEMBRE	137 631 474,00	122 161 697,00	15 469 777,00	1 378 314,74	1 221 616,91	137 631 475,00	122 161 697,00	1 221 617	1,00	-	-
TOTAL	1 496 328 447,75	1 328 614 193,62	167 714 254,11	14 963 284,48	13 286 142	1 496 328 469,00	1 328 614 191,00	13 286 142	1,75	2,62	0,83

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE TAP 2021

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION			ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)		
	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP	CA "BRUT"	CA " IMPOSABLE "	TAP
JANVIER	101 861 253,36	90 030 540,00	900 395	101 441 573,00	90 039 540,00	900 395	419 680,36	-	-
FÉVRIER	100 724 733,02	89 775 781,00	867 758	101 144 413,00	89 775 781,00	867 758	419 679,98	-	-
MARS	82 333 895,00	81 955 565,00	819 556	82 333 895,00	81 955 565,00	819 556	-	-	-
AVRIL	113 361 995,00	100 620 107,00	1 005 201	113 361 995,00	100 620 107,00	1 005 201	-	-	-
MAI	118 558 052,30	105 232 127,00	1 052 321	118 558 052,00	105 232 127,00	1 052 321	0,30	-	-
JUIN	89 589 500,72	79 519 640,00	795 196	89 589 500,00	79 519 640,00	795 196	0,72	-	-
JUILLET	116 881 192,00	103 743 719,00	1 037 437	116 881 162,00	103 743 719,00	1 037 437	-	-	-
AOÛT	125 403 681,20	111 308 574,00	1 113 086	125 403 981,00	111 308 574,00	1 113 086	0,20	-	-
SEPTEMBRE	119 126 496,80	105 736 627,00	1 057 306	119 126 440,00	105 736 627,00	1 057 306	26,80	-	-
OCTOBRE	114 100 484,78	101 280 915,89	1 012 809	114 108 485,00	101 280 916,00	1 012 809	0,22	0,11	0,00
NOVEMBRE	109 042 210,85	96 785 806,35	967 856,65	109 042 210,01	96 785 806,00	967 859	0,84	0,35	0,00
DECEMBRE	126 991 496,11	112 717 651,95	1 127 176,52	126 991 542,00	112 717 663,00	1 127 177	45,89	41,05	0,41
TOTAL	1 327 981 231,14	1 178 716 114,19	11 787 161	1 327 981 248,01	1 178 716 155,00	11 787 162	16,87	40,51	0,41

الملحق رقم 09

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE CHIFFRE D'AFFAIRE ET TVA 2019

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION			ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)		
	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %
JANVIER	129 434 375,42	129 434 375,42	24 592 531,33	129 434 375,00	129 434 375,00	24 592 531	0,42	0,42	0,08
FEVRIER	109 589 451,60	109 589 451,60	20 821 995,80	109 589 452,00	109 589 452,00	20 821 996	-	0,40	0,08
MARS	91 191 413,75	91 191 415,78	17 326 368,61	91 191 416,00	91 191 416,00	17 326 369	-	0,22	0,43
AVRIL	90 537 445,51	90 537 445,51	17 202 114,65	90 537 445,00	90 537 445,00	17 202 115	-	0,51	0,10
MAI	115 488 851,05	115 488 851,05	21 942 881,70	115 488 851,00	115 488 851,00	21 942 882	-	0,06	0,01
JUIN	143 343 371,27	143 343 389,20	27 235 240,54	143 343 380,00	143 343 380,00	27 235 244	-	18,73	3,56
JUILLET	135 099 904,05	135 099 903,71	25 668 981,77	135 099 904,00	135 099 904,00	25 668 982	-	0,06	0,01
AOUT	148 178 886,22	148 178 886,22	28 153 988,38	148 178 890,00	148 178 890,00	28 153 989	-	3,78	0,72
SEPTEMBRE	134 880 990,46	134 880 990,46	25 627 388,19	134 210 716,00	134 210 716,00	25 500 036	670 274,46	670 274,46	127 352,15
OCTOBRE	129 323 560,38	129 323 560,38	24 571 476,47	129 323 560,00	129 323 560,00	24 571 476	-	0,38	0,07
NOVEMBRE	131 628 723,84	131 628 723,84	25 099 457,53	132 298 974,00	132 298 995,00	25 136 805	-	670 250,16	127 347,53
DECEMBRE	137 631 474,73	137 631 474,73	26 149 980,20	137 631 475,00	137 631 475,00	26 149 980	-	0,27	0,05
TOTAL	1 496 328 448,30	1 496 328 468,91	284 302 405,18	1 496 328 448,00	1 496 328 469,00	284 302 405,12	0,30	0,09	0,00



SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE CHIFFRE D'AFFAIRE ET TVA 2021

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION			ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)		
	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %
JANVIER	101,861,253.36	101,861,253.36	19,353,636.14	101,441,573.00	101,441,573.00	19,273,899	419,680.36	419,680.36	79,739.27
FEVRIER	100,724,733.02	100,724,733.02	19,137,699.27	101,144,413.00	101,144,413.00	19,217,438	-	419,679.98	75,739.20
MARS	92,333,895.00	92,333,895.00	17,543,440.05	92,333,895.00	92,333,895.00	17,543,440	-	-	-
AVRIL	113,361,995.00	113,361,995.00	21,538,779.05	113,361,995.00	113,361,995.00	21,538,779	-	-	-
MAI	118,558,052.30	118,558,052.30	22,526,030.94	118,558,052.00	118,558,052.00	22,526,030	0.30	0.30	0.06
JUIN	89,589,500.72	89,589,500.72	17,022,005.14	89,589,500.00	89,589,500.00	17,022,005	0.72	0.72	0.14
JUILLET	116,881,165.60	116,881,165.60	22,307,431.50	116,881,162.00	116,881,162.00	22,307,421	3.80	3.80	0.72
AOUT	125,403,981.20	125,403,981.20	25,826,736.43	125,403,981.00	125,403,981.00	25,826,736	0.20	0.20	0.04
SEPTEMBRE	119,126,456.80	119,126,456.80	22,634,024.66	119,126,440.00	119,126,440.00	22,634,024	26.80	26.80	5.09
OCTOBRE	114,106,484.78	114,106,484.78	21,680,232.11	114,106,485.00	114,106,485.00	21,680,232	-	0.22	0.04
NOVEMBRE	109,042,210.85	109,042,210.85	20,718,020.06	109,042,210.00	109,042,210.00	20,718,020	0.85	0.85	0.16
DECEMBRE	126,991,496.11	126,991,496.11	24,128,384.26	126,991,542.00	126,991,542.00	24,128,393	-	45.89	8.72
TOTAL	1,327,981,234.94	1,327,981,234.94	252,316,434.64	1,327,981,248.00	1,327,981,248.00	252,316,437.12	13.06	13.06	2.48



SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE CHIFFRE D'AFFAIRE ET TVA 2022

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION			ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)		
	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %	CA "BRUT"	CA "IMPOSABLE"	TVA 19 %
JANVIER	90 776 197,72	90 776 197,72	17 247 477,57	90 776 198,00	90 776 198,00	17 247 478	-	0,28	0,05
FEVRIER	99 873 473,30	99 873 473,30	18 975 859,93	99 873 475,00	99 873 475,00	18 975 860	-	1,70	0,32
MARS	97 358 551,56	97 358 551,56	18 498 124,83	97 358 555,00	97 358 555,00	18 498 125	-	3,44	0,65
AVRIL	98 977 391,27	98 977 391,27	18 895 794,34	98 977 392,00	98 977 392,00	18 895 794	-	0,73	0,14
MAI	98 614 592,29	98 614 592,29	18 736 772,54	98 614 734,00	98 614 734,00	18 736 799	-	141,71	26,92
JUIN	98 812 202,48	98 812 202,48	18 774 318,47	98 812 203,00	98 812 203,00	18 774 319	-	0,52	0,10
JUILLET	118 471 685,58	118 471 685,58	22 509 620,26	118 471 685,00	118 471 685,00	22 509 620	-	0,58	0,11
AOUT	101 975 906,46	101 975 906,46	19 375 422,23	101 975 906,00	101 975 906,00	19 375 422	-	0,46	0,09
SEPTEMBRE	137 933 911,00	137 933 911,00	26 207 443,09	137 933 911,00	137 933 911,00	26 207 443	-	-	-
OCTOBRE	129 957 723,31	129 957 723,31	24 691 967,43	129 957 723,00	129 957 723,00	24 691 967	-	0,31	0,06
NOVEMBRE	113 646 002,88	113 646 002,88	21 592 740,55	113 646 003,00	113 646 003,00	21 592 741	-	0,12	0,02
DECEMBRE	97 647 782,05	97 647 782,05	18 553 078,59	97 647 778,00	97 647 778,00	18 553 078	-	4,06	0,77
TOTAL	1 284 045 419,91	1 284 045 419,91	243 968 629,78	1 284 045 563,00	1 284 045 563,00	243 968 656,97	143,09	143,09	27,19



الملحق رقم 10

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

<u>Droits Timbres 2020</u>			
Moi	Timbre Facturé	Timbre Déclaré	Ecart
janv.-20	160 845,00	150 150,00	10 695,00
févr.-20	164 487,00	164 286,00	10 896,00
mars-20	409 663,00	406 931,00	13 628,00
avr.-20	341 133,00	327 922,00	26 839,00
mai-20	278 648,00	278 508,00	26 979,00
juin-20	229 232,00	229 085,00	27 126,00
juil.-20	252 520,00	263 132,00	16 514,00
août-20	261 562,00	261 382,00	16 694,00
sept.-20	210 531,00	250 360,00	-23 135,00
oct.-20	291 350,00	291 160,00	-22 945,00
nov.-20	188 856,00	165 911,00	0,00
déc.-20			0,00
TOTAL	2 788 827,00	2 788 827,00	0,00



SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

36 437,00

<u>Droits Timbres 2021</u>			
Moi	Timbre Facturé	Timbre Déclaré	Ecart
janv.-21	267 804,00	267 654,00	36 587,00
févr.-21	151 286,00	151 286,00	36 587,00
mars-21	131 979,00	144 102,00	24 464,00
avr.-21	171 506,00	182 614,00	13 356,00
mai-21	172 579,00	172 279,00	13 656,00
juin-21	141 532,00	141 240,00	13 948,00
juil.-21	192 613,00	194 529,00	12 032,00
août-21	237 851,00	237 851,00	12 032,00
sept.-21	195 557,00	130 315,00	77 274,00
oct.-21	208 124,00	285 398,00	0,00
nov.-21	206 290,00	206 290,00	0,00
déc.-21	269 269,00	269 268,00	1,00
TOTAL	2 346 390,00	2 382 826,00	-36 436,00

A.R.L. Lot. 47
Section 0

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

23 181,00

<u>Droits Timbres 2022</u>			
Moi	Timbre Facturé	Timbre Déclaré	Ecart
janv.-21	247 513,00	247 457,00	23 237,00
févr.-21	227 242,00	220 620,00	29 859,00
mars-21	224 702,00	224 667,00	29 894,00
avr.-21	266 198,00	284 902,00	11 190,00
mai-21	267 412,00	167 889,00	110 713,00
juin-21	242 563,00	242 521,00	110 755,00
juil.-21	161 021,00	160 995,00	110 781,00
août-21	160 982,00	160 944,00	110 819,00
sept.-21	176 368,00	287 187,00	0,00
oct.-21	177 737,00	177 737,00	0,00
nov.-21	154 928,00	154 928,00	0,00
déc.-21	118 576,00	144 003,00	-25 427,00
TOTAL	2 448 423,00	2 473 850,00	-25 427,00



الملحق رقم 11

Impot Sur les bénéfices des Sociétés BORDEREAU AVIS DE VERSEMENT (1)

N° _____ Exercice _____ 2021

Résultat taxable :

Bénéfice :

Perte :

28,299,111 DA

				Montants
Bénéfice Taxable ;				
IBS Taux de :	%	%	19 %	5,376,831
IBS Taux de :	%	%	%	
Montant du 1er acompte				1,603,758
Montant du 2ème acompte				3,000
Montant du 3ème acompte				-
Acompte versés par les sociétés non résidentes (2)				-
Crédit d'impôt (3) Excédent 2020				4,098,857
Montant global à déduire				5,705,615
Solde de liquidation / ibs à payer				-
Excédent de versement				328,784

Bénéfices réputés distribués	
Base taxable	Mt impot
Mt à reverser	

A _____ LE _____
Cachet et signature
du receveur



Certifié sincère le contenu du présent bordereau
et conforme aux écritures comptables.

A _____
Cachet et signature
du contribuable LE _____

Le présent bordereau avis de versement est à remettre aux contribuables en cas de paiement du solde de liquidation.

- (1) numéro de quittance de paiement.
- (2) total des acompte mensuels versés durant l'année par les sociétés non résidentes.
- (3) préciser la nature et joindre les pièces justificatives.
- (4) Il s'agit des revenus disponibles après impositions à l'IBS devant faire l'objet d'une taxation à 15% en vertu de l'article 06 de la LF pour 2009 modifiant l'article 46 du CID.

**Impot Sur les bénéfices des Sociétés
BORDEREAU AVIS DE VERSEMENT (1)**

N° Exercice 2020

Résultat taxable :

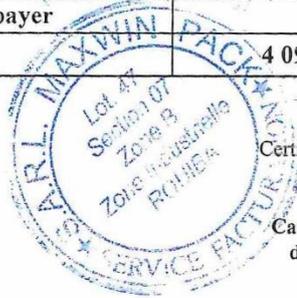
Bénéfice :

Perte :

27 936 496 DA

				Montants
Bénéfice Taxable ;				
IBS Taux de :	%	%	19 %	5 307 934
IBS Taux de :	%	%	%	
Montant du 1er acompte				1 413 549
Montant du 2ème acompte				2 469 850
Montant du 3ème acompte				1 475 332
Acompte versés par les sociétés non résidentes (2)				-
Crédit d'impôt (3) Excédent 2019				4 048 060
Montant global à déduire				9 406 791
Solde de liquidation / ibs à payer				-
Excédent de versement				4 098 857

Bénéfices réputés distribués	
Base taxable	Mt impot
Mt à reverser	



Certifié sincère le contenu du présent bordereau et conforme aux écritures comptables.

A

Cachet et signature
du contribuable

LE

A LE
Cachet et signature
du receveur

Le présent bordereau avis de versement est à remettre aux contribuables en cas de paiement du solde de liquidation.

- (1) numéro de quittance de paiement.
- (2) total des acompte mensuels versés durant l'année par les sociétés non résidentes.
- (3) préciser la nature et joindre les pièces justificatives.
- (4) Il s'agit des revenus disponibles après impositions à l'IBS devant faire l'objet d'une taxation à 15% en vertu de l'article 06 de la LF pour 2009 modifiant l'article 46 du CID.

Impot Sur les bénéfices des Sociétés BORDEREAU AVIS DE VERSEMENT (1)

N° _____ Exercice 2022

Résultat taxable :

Bénéfice :

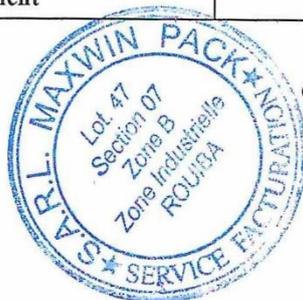
Perte :

28 901 970 DA

	Montants
Bénéfice Taxable ;	
IBS Taux de : % % 19 %	5 491 374
IBS Taux de : % % %	
Montant du 1er acompte	1 592 380
Montant du 2ème acompte	1 592 380
Montant du 3ème acompte	1 654 387
Acompte versés par les sociétés non résidentes (2)	-
Crédit d'impôt (3) Excédent 2021	328 784
Montant global à déduire	5 167 931
Solde de liquidation / IBS à payer	323 443
Excédent de versement	

Bénéfices réputés distribués	
Base taxable	Mt impot
Mt à reverser	

A _____ LE _____
Cachet et signature
du receveur



Certifié sincère le contenu du présent bordereau
et conforme aux écritures comptables.

A _____
Cachet et signature
du contribuable _____ LE _____

Le présent bordereau avis de versement est à remettre aux contribuables en cas de paiement du solde de liquidation.

(1) numéro de quittance de paiement.

(2) total des acompte mensuels versés durant l'année par les sociétés non résidentes.

(3) préciser la nature et joindre les pièces justificatives.

(4) Il s'agit des revenus disponibles après impositions à l'IBS devant faire l'objet d'une taxation à 15% en vertu de l'article 06 de la LF pour 2009 modifiant l'article 46 du CID.

الملحق رقم 12

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE BASE IMPOSABLE et IRG sur Salaires 2021

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION		ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)	
	LIBELLE	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG
JANVIER	IRG BAREME	17 224 220,01	2 922 767,23	17 224 220	2 922 767	0,01	0,23
	IRG 10%	-	-				
FÉVRIER	IRG BAREME	17 521 327,05	3 041 822,26	17 521 327	3 041 822	0,05	0,26
	IRG 10%	-	-				
MARS	IRG BAREME	17 381 467,17	2 988 465,30	17 390 470	2 993 866	45 000,17	0,60
	IRG 10%	5 4013,00	5 401,30				
AVRIL	IRG BAREME	16 658 468,43	2 941 342,84	16 678 917	2 943 388	0,34	0,34
	IRG 10%	20 449,23	2 044,82				
MAI	IRG BAREME	16 161 938,03	2 846 926,10	16 166 244	2 848 267	0,12	0,29
	IRG 10%	13 306,09	1 330,61				
JUIN	IRG BAREME	15 839 588,36	2 832 918,35	15 872 164	2 836 175	0,75	0,01
	IRG 10%	32 966,39	3 296,64				
JUILLET	IRG BAREME	14 987 402,49	2 807 905,88	15 053 394	2 810 005	44 999,91	0,02
	IRG 10%	20 991,60	2 099,16				
AOÛT	IRG BAREME	14 491 484,49	2 740 080,93	14 516 494	2 762 082	0,11	0,11
	IRG 10%	25 009,62	2 500,96				
SEPTEMBRE	IRG BAREME	14 696 748,28	2 776 537,82	14 733 611	2 780 224	0,22	0,11
	IRG 10%	36 862,94	3 686,29				
OCTOBRE	IRG BAREME	15 679 020,26	2 965 350,31	15 690 414	2 966 490	1,29	0,45
	IRG 10%	11 392,45	1 139,24				
NOVEMBRE	IRG BAREME	15 538 276,45	2 896 354,76	15 539 275	2 896 365	0,45	0,24
	IRG 10%	-	-				
DÉCEMBRE	IRG BAREME	15 068 490,29	2 754 234,44	15 085 051	2 755 890	-	0,50
	IRG 10%	16 560,71	1 658,07				
TOTAL		191 478 581,34	34 547 331,29	191 478 581	34 547 331	0,34	0,29

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE BASE IMPOSABLE et IRG sur Salaires 2022

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION		ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)	
	LIBELLE	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG
JANVIER	IRG BAREME	14 982 773,08	2 074 780,32	14 988 198,00	2 075 322	0,45	0,86
	IRG 10%	5 425,37	542,54				
FÉVRIER	IRG BAREME	15 201 663,32	2 191 733,48	15 201 663,00	2 196 233	45 000,32	0,48
	IRG 10%	45 000,00	4 500,00				
MARS	IRG BAREME	13 984 462,91	2 029 100,80	13 984 463,00	2 029 100	0,09	0,80
	IRG 10%	-	-				
AVRIL	IRG BAREME	14 276 885,85	2 145 296,96	14 321 886,00	2 145 233	45 000,15	63,96
	IRG 10%	-	-				
MAI	IRG BAREME	13 691 496,45	2 000 198,42	13 720 158,00	2 003 064	0,27	0,60
	IRG 10%	28 661,82	2 866,18				
JUIN	IRG BAREME	13 982 777,42	2 078 401,79	13 988 823,00	2 079 006	-	0,35
	IRG 10%	6 045,58	604,56				
JUILLET	IRG BAREME	14 039 249,85	2 110 886,64	14 050 469,00	2 112 008	0,24	0,53
	IRG 10%	11 218,91	1 121,89				
AOÛT	IRG BAREME	14 032 045,50	2 120 517,73	14 085 653,00	2 125 588	2 846,02	0,11
	IRG 10%	50 761,48	5 076,16				
SEPTEMBRE	IRG BAREME	13 745 020,35	2 055 589,64	13 783 945,00	2 059 650	0,76	67,97
	IRG 10%	38 923,89	3 892,39				
OCTOBRE	IRG BAREME	13 810 757,63	2 055 867,10	13 815 538,00	2 056 325	200,46	0,09
	IRG 10%	4 579,91	457,99				
NOVEMBRE	IRG BAREME	9 167 192,20	1 513 888,71	9 176 027,00	1 514 792	200,21	0,21
	IRG 10%	9 035,01	903,50				
DÉCEMBRE	IRG BAREME	8 722 898,85	1 421 102,46	9 136 015,00	1 548 673	362 648,70	122 523,80
	IRG 10%	60 467,45	5 046,74				
TOTAL		159 887 342,83	23 822 370,00	160 252 838,00	23 944 894	365 495,17	122 524,00

SARL MAXWIN PACK
DIRECTION FINANCE ET COMPTABILITE

FICHE DE CONTRÔLE BASE IMPOSABLE et IRG sur Salaires 2020

MOIS	COMPTABILITE			DECLARATION		ECART (COMPTABILITE - DECLARATION)	
	LIBELLE	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG	BASE IMPOSABLE	IRG
JANVIER	IRG BAREME	15 638 265,44	2 768 397,70	15 690 640	2 768 398	0,35	5 237,12
	IRG 10%	52 374,21	5 237,42				
FÉVRIER	IRG BAREME	16 451 440,79	2 900 592,03	16 451 441	2 900 582	68 876,09	5 887,56
	IRG 10%	58 375,30	5 887,63				
MARS	IRG BAREME	16 626 025,42	2 929 237,99	16 692 604	2 941 123	66 478,58	11 885,01
	IRG 10%	7 603,60	760,36				
AVRIL	IRG BAREME	15 350 074,51	2 718 663,67	15 318 339	2 712 917	31 735,51	5 736,67
	IRG 10%	-	-				
MAI	IRG BAREME	15 193 440,90	2 763 668,15	15 254 903	2 769 804	0,12	0,37
	IRG 10%	61 462,22	6 146,22				
JUIN	IRG BAREME	15 519 786,53	2 739 142,06	15 580 941	2 743 267	0,10	0,49
	IRG 10%	41 164,37	4 115,43				
JUILLET	IRG BAREME	16 100 714,59	2 833 189,01	16 100 715	2 833 189	0,41	0,01
	IRG 10%	-	-				
AOÛT	IRG BAREME	16 093 894,12	2 769 320,62	16 125 629	2 775 068	31 734,88	5 737,38
	IRG 10%	-	-				
SEPTEMBRE	IRG BAREME	16 403 215,47	2 801 265,66	16 438 135	2 804 758	0,12	0,44
	IRG 10%	34 919,65	3 492,00				
OCTOBRE	IRG BAREME	16 838 117,39	2 843 299,28	16 872 970	2 846 744	0,35	0,68
	IRG 10%	34 862,96	3 485,30				
NOVEMBRE	IRG BAREME	17 629 064,32	3 135 321,30	17 651 206	3 137 535	0,06	0,47
	IRG 10%	22 141,74	2 214,17				
DÉCEMBRE	IRG BAREME	17 034 656,98	2 823 699,62	17 042 038	2 824 438	0,20	738,46
	IRG 10%	7 381,22	738,12				
TOTAL		195 199 461,63	34 057 803,33	195 199 461	34 057 803	0,63	0,33

الملحق رقم 13

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTERE DES FINANCES
DIRECTION GENERALE DES IMPOTS
DIRECTION DES IMPOTS D'ALGER EST
CENTRE DES IMPOTS DE ROUIBA

SERIE N° :
N° : D'IDENTIFICATION : 000716097335928
N° D'ARTICLE : 16420090695
CODE ACTIVITE : 111305
CODE TERRITOIRE : 1642
Code d'inspection : 1642

PROCES-VERBAL DE CONSTAT D'ENTREE EN EXPLOITATION (PARTIELLE - TOTALE) (1)

(Art 9-2,11-2 et 12 ter de l'ordonnance n°01-03
Du 20 aout 2001, modifiée et complétée,
Relative au développement de l'investissement)

N° 17 Date le 11/06/2019

L'an deux mille dix neuf et le onze juin

Nous soussignés M^R HENNICHE MOHAMED.....INSPECTEUR CENTRAL DES IMPOTS

Et

M^R LOUNIS TAYEBINSPECTEUR PRINCIPAL DES IMPOTS

Dument assermentés et porteurs de nos commissions, nous nous sommes, présentés, à sa
demande chez (2)..... SARL MAXWIN PACK.....

«

Domicilié (e) à ...ZONE INDUSTRIELLE ZONE B SECTION 07 LOT N°47 ROUIBA ALGER

Représenté(e) par (3) Mr MAOUCHI ABDELAZIZ (GERANT)

N° et date du RC 16/00-0873359B 07..... du 04/11/2012

Bénéficiaire de la décision d'octroi d'avantages n° 2015/00/0568/0 du ...18/10/2015...

Portant sur la réalisation d'un investissement dans l'activité : FABRICATION DE D'ARTICLE EN
PLASTIQUE N.D.A.....

Localisé à⁴ ZONE INDUSTRIELLE ZONE B SECTION 07 LOT N°47 ROUIBA ALGER

Immatriculé comme employeur auprès de la CNAS à compter du ..30/09/2007
sous le numéro : .35358933 43.....

A l'effet de procéder au constat susvisé.

Nous avons relevé ce qui suit :

1. Sur le niveau de réalisation total du projet et de celui des équipements et services

Bénéficiant des avantages fiscaux⁵ Montant total des réalisations = 150 519 000 DA

Montant total projeté..... = 776 040 000DA

.....Pourcentage de réalisation = 19.4 %

2. Sur l'état des biens acquis Neufs et conformes à la législation et à la réglementation régissant les Investissements.

3. Sur la capacité à produire les biens ou à fournir les prestations envisagées

L'entreprise est apte à réaliser une partie des productions envisagées.

Le type d'investissement réel et sa conformité au type d'investissement déclaré⁸ *L'investissement réalisé conforme à l'investissement déclaré (EXTENSION)*.....

5. Sur le nombre d'emplois créés⁹ **28 EMPLOYES** (suivant ses déclarations CNAS 2018)

6. le taux d'exonération applicable¹⁰ ... **Montant total des réalisations (ANDI) : 150 519 000 DA**
Total des immobilisations : 1 338 741 477 DA
le taux d'exonération applicable : 11.24%

7. Sur la date d'entrée en exploitation¹¹ : le **01/06/2019** Suivant la date mentionnée sur sa demande du **21/05/2019**

8. Autres constatations éventuelles /

Conclusions¹²

L'entreprise a acquis une partie du matériel figurant sur la liste programme ANDI, aussi un avis favorable est émis pour l'octroi des avantages liés à la phase d'exploitation.

A l'issue de notre intervention, nous avons clôturé le présent procès-verbal, le jour et le mois ci-dessus indiqués et avons fait lecture de nos constatations à.

M^R **MAOUCHI ABDELAZIZ** - (Gérant)..... qui, invité à signer avec nous, a déclaré ce qui suit

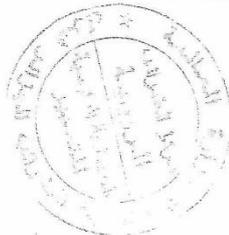
A la demande de l'intéressé, nous lui avons remis copie du présent procès-verbal contre accusé de réception.

SIGNATURE DES AGENTS

LE CHEF DE SERVICE DE SERVICE PRINCIPAL DE GESTION

M^R **HENNICHE MOHAMED**

M^R **LOUNIS TAYEB**



(1) Barrer la mention inutile.

(2) Nom commerciale ou raison sociale suivie de l'adresse.

(3) Nom, prénom et qualité du représentant.

(4) En cas de pluralité d'unités ou d'implantation, mentionner toutes les localisations, en distinguant celles qui sont implantées dans des zones relevant du régime général de celles qui relèvent de zones dont le développement nécessite une contribution de l'Etat.

(5) Montant total des réalisations, dont montant des acquisitions sous régime fiscal privilégié + pourcentage de réalisation par rapport au montant déclaré à indiquer également.

(6) Neufs, usagés et conformité par rapport à la législation et à la réglementation régissant les investissements.

(7) Appréciation, y compris par constatations visuelles, du processus de production ou par recours à l'avis des services techniques des administrations compétentes.

(8) Confirmation ou infirmation motivée du type d'investissement déclaré.

(9) Selon les états CNAS ou le premier bordereau mensuel ou trimestriel de versement des cotisations.

(10) Les investissements autres que les investissements de création bénéficient d'une exonération de l'IBS et de la TAP au prorata des investissements nouveaux par rapport aux investissements totaux.

(11) Indiquer la date d'entrée en exploitation à partir de laquelle la décision d'octroi d'avantages d'exploitation prend effet et la durée des avantages commence à être décomptée.

(12) Résumé des constatations et propositions (accord, accord sous réserves, refus, autres à préciser) et invitation éventuelle à effectuer un procès-verbal de mise en exploitation total à l'issue du délai de réalisation.